الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية فرع: العلوم الاقتصادية

رقم: ..... تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبة:

بركة خيرة

تحت عنوان:

السياسات الزراعية للاتحاد الأوروبي وأثرها على القطاع الزراعي الجزائري

(دراسة حالة القمح 2010-2020)

لجنة المناقشة:

د. سعودي عبد الصمد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د. سراي الصالح	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د. يحياوي عمر	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

شكر وتقدير

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات شكرا يليق بعظمته وقدرته.

أتقدم بخالص شكري وامتناني لزميلي الأستاذ الدكتور "سراي الصالح"، وذلك لقبوله الإشراف على رسالتي وتوجيهه وصبره من أجل إتمام هذه الرسالة على أتم وجه وبأجمل صورة.

كما أشكر أعضاء اللجنة الموقرة لقبولهم مناقشة رسالتي وإثرائها بملاحظاتهم القيمة

كما لا أنسى كل من ساندني وقدم لي يد العون والنصيحة من قريب أو بعيد

الإهداء

إلى من غاب عن عيني ولم يغب عن قلبي ومن كان له الفضل بعد الله سبحانه وتعالى

أبي الغالي رحمه الله

إلى أمي الغاليى حفظها الله

إلى زوجي وأولادي: جوري، أسيل، حور، معتز

إلى كل أفراد عائلتي

وإلى كل الأصدقاء أهدي عملي

ملخص الدراسة:

تهدف دراستنا إلى توضيح أثر السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي على القطاع الزراعي الجزائري، بالخصوص منتج القمح (كدراسة حالة)، حيث يعد القطاع الزراعي أهم قطاع في اقتصاد أي بلد نظرا لدوره الهام في تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، عن طريق تلبية وتوفير حاجيات المستهلك بشكل فعال دون خلق عجز أو نقص في البلد، فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تتبع السياسة المشتركة للسلع الزراعية خاصة القمح، وإبراز مدى تأثير هذه الشراكة على ذلك.

توصلنا في هذا البحث أن الإتحاد الأوروبي يعد أول مصدر للقمح في الجزائر خاصة بعد دخول اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية حيز التنفيذ إلى يومنا هذا، ما يدل على عدم قدرة الجزائر تحقيق الاكتفاء الذاتي المرجو الوصول إليه، خصوصا محصول القمح الذي يعد المحصول الإستراتيجي للبلاد خلال الفترة 2010-2020، إذ يبقى هذا القطاع رغم كل الإصلاحات والإستراتيجيات المعتمدة لتوسيعه، إلا أنه لم يصل إلى النتائج والأهداف التي سعى إليها في ظل هذا القطاع حبيس الظروف المناخية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الزراعية، الشراكة الأوروجزائرية، منتج القمح.

Abstract:

Our study aims to clarify the impact of the common agricultural policy between the European Union and Algeria on the Algerian agricultural sector, especially the wheat producer (as a case study), We have tried, through this study, to follow the common policy of agricultural commodities, especially wheat, and to highlight the extent of the impact of this partnership on that. In this research, we found that the European Union is the first exporter of wheat in Algeria. Especially after the entry into force of the Euro-Algerian partnership agreement to this day, this indicates Algeria's inability to achieve self-sufficiency, especially the wheat crop, which is the country's strategic crop during the period 2010-2020, this sector remains despite the strategies adopted by the Algerian joint policy to expand it. However, it did not reach the results and goals that it sought, as this sector remains locked in climatic conditions.

Keywords: agricultural policy, the Algerian partnership, wheat producer

فهرس المحتويات

شكر
الإهداء
ملخص الدراسة
فهرس المحتويات ..... **I**
فهرس الجداول..... **IV**
فهرس الأشكال..... **V**
مقدمة: .....أ
الفصل الأول: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي..... **5**
تمهيد:..... **6**
المبحث الأول: لمحة عن اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي **7**
المطلب الأول: مضمون اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي..... 7
أولا– الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو–جزائرية..... 7
ثانيا: مفاوضات الشراكة الأورو جزائرية 8
ثالثا: بنود اتفاق الشراكة الأورو جزائرية..... 9
المطلب الثاني: دوافع وأهداف اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي 13
أولا: دوافع عقد اتفاق الشراكة الأورو جزائرية..... 13
ثانيا: أهداف اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر 16
المطلب الثالث: سيرورة اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي مع إلغاء الرسوم الجمركية.. 17
المبحث الثاني: مكانة القطاع الزراعي الجزائري في ظل اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر **19**
المطلب الأول: وضعية القطاع الزراعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي 19
أولا: لمحة عن القطاع الزراعي في اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية..... 19
ثانيا. الإمتيازات الممنوحة للقطاع الزراعي 19
ثالثا: مضمون مشروع التفاوض في القطاع الزراعي..... 20
رابعا: المبادلات الزراعية في ظل الشراكة مع تحديد التعريفة الجمركية 20
المطلب الثاني: المنتجات الممنوحة والتسهيلات المصرح بها 22
أهم التعديلات في رزنامة التفكيك الجمركي سنة 2012 25
خلاصة الفصل:..... **26**
الفصل الثاني: تقييم وتحليل السياسات الزراعية للاتحاد الأوروبي وأثرها على القطاع الزراعي الجزائري **27**

تمهيد:..... **28**
المبحث الأول: واقع السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020) **29**
المطلب الأول: لمحة عن السياسات الزراعية الجزائرية: 29
أولا: لمحة عن السياسات الزراعية في الجزائر من 1962 إلى 2000..... 29
ثانيا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000 (PNDA)..... 32
ثالثا: برنامج التجديد الفلاحى والريفي (2008-2014)..... 34
رابعا: مخطط عمل الفلاحة 2015-2019..... 35
المطلب الثاني: إمكانيات القطاع الزراعي في الجزائر 35
أولا: الأراضي الزراعية في الجزائر 35
ثالثا: اليد العاملة 37
رابعا: الموارد الحيوانية..... 38
خامسا: الدعم المالي والتقني..... 38
المطلب الثالث: أهم المنتجات الزراعية فى الجزائر خلال (2010-2020)..... 39
أولا: إنتاج الحبوب في الجزائر: 39
ثانيا: إنتاج الخضر في الجزائر: 41
ثالثا: إنتاج الفواكه في الجزائر:..... 44
رابعا: إنتاج البقوليات الجافة في الجزائر:..... 45
المبحث الثاني: واقع السياسات الزراعية للاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2010-2020)..... **48**
المطلب الأول: لمحة عن السياسات الزراعية للاتحاد الأوروبي 48
أولا: ماهية السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي..... 48
ثانيا: أهم التطورات في السياسات الزراعية للاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005-2020)..... 51
ثالثا- أهم إصلاحات السياسات الزراعية فى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2014-2020): 54
المطلب الثاني: إمكانيات القطاع الزراعي للاتحاد الأوروبي..... 56
أولا: المساحات الزراعية في الإتحاد الأوروبي..... 56
ثانيا: العمالة في القطاع الزراعي للإتحاد الأوروبي..... 57
المطلب الثالث: أهم المنتجات الزراعية للاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2010-2020) 58
أولا: الحبوب: 58
ثانيا-البطاطا وبنجر السكر: 59
ثالثا-الفواكه:..... 60
رابعا -الخضروات:..... 61
خامسا -الماشية واللحوم:..... 62

المبحث الثالث: تحليل أثر السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبي على القمح في الجزائر خلال الفترة 2010-2020..... 64
المطلب الأول: امكانيات الجزائر في انتاج القمح..... 64
أولا: استخدامات القمح..... 64
ثانيا: تطور إنتاج القمح في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 65
ثالثا: خصائص زراعة القمح في الجزائر..... 66
المطلب الثاني: أثر السياسات الزراعية للاتحاد الأوربي على القمح الجزائري "صادرت واردات" خلال الفترة 2010-2020..... 67
أولا: تطور واردات القمح من الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2010-2020..... 68
ثالثا: التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر من قمح الإتحاد الأوروبي حسب الدول لفترة (2010-2020) 69
رابعا: قيمة واردات الجزائر للقمح من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2010-2020..... 71
خامسا: التحديات والمشاكل التي تواجه إنتاج القمح في الجزائر في ظل اتفاقية الشراكة يين الجزائر والإتحاد الأوروبي..... 72
ملخص الفصل:..... 74
خاتمة:..... 76
قائمة المراجع:..... 79

فهرس الجداول

الجدول 1 : تطور استخدام الأراضي الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2016-2020 36
الجدول 2 : تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2018-2020..... 38
الجدول 3 : إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2012-2020..... 40
الجدول 4 : إنتاج الخضر في الجزائر خلال الفترة (2012-2020)..... 42
الجدول 5 : إنتاج الفواكه في الجزائر خلال الفترة (2012-2020)..... 44
الجدول 6 : إنتاج البقوليات الجافة في الجزائر خلال الفترة (2012-2020)..... 46
الجدول 7 : تطور مساحة وإنتاج القمح في الجزائر (2010-2020)..... 65
الجدول 8 : التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر من قمح الاتحاد الاوروبي خلال الفترة 2010-2020 . 70

فهرس الأشكال

الشكل 1 : تطور عدد ونسبة العمال في النشاط الفلاحى في الجزائر خلال الفترة من 2005-2018. 37
الشكل 2 : توزيع الأراضي الزراعية للاتحاد الأوروبي والمساحات الزراعية المستغلة حسب حجم المزرعة سنة 2016. 56
الشكل 3 : إنتاج الحبوب الرئيسية في الاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2009-2020). 59
الشكل 4 : إنتاج بنجر السكر في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2009-2020) 60
الشكل 5 : إنتاج الفاكهة المختارة في الاتحاد الأوروبي عام 2019..... 61
الشكل 6 : إنتاج الخضروات المختارة 2019..... 62
الشكل 7 : الثروة الحيوانية المنتجة في الإتحاد الأوروبي سنة 2019..... 63
الشكل 8 : أهم وجهات الرئيسية لتصدير القمح الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (2016-2020) 69

مقدمة:

سعت الجزائر منذ الاستقلال للاهتمام بالقطاع الزراعي من خلال تطويره عبر مختلف السياسات الزراعية والإصلاحات، وذلك كونه من القطاعات الحساسة والهامة لتنمية اقتصاد أي بلد، وسعيا منها للتخلص من التبعية الغذائية الخارجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي فقد لجأت إلى إبرام عقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر من أكبر الأسواق في العالم.

هذه الشراكة والتي حملت في طياتها الكثير من الجدل حول ما تضمنته من دعم داخلي وخارجي، بخصوص المنتجات بشتى أنواعها، والتي تحظى فيها صادرات الاتحاد الأوروبي الزراعية بدعم خاص، ما سوف يجعل الدول النامية في تبعية دائمة للسوق الأوروبية في المجال الزراعي.

ومما جاء في بنود الشراكة الأورورجزائرية الاتفاق على التحرير التدريجي للمنتجات الزراعية بين الطرفين، وفق إجراءات وبروتوكولات منذ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

وقد حاولت الجزائر حل مشكلة الاكتفاء الذاتي في مجال القمح، وذلك بالاعتماد الكلي على سياسة الاستيراد والتي تعتبر مكلفة جدا كما يعتبر الاتحاد الأوربي أهم المصدرين للقمح إلى الجزائر، ومن خلال هذا اتظهر انعكاسات السيسة الزراعية الخارجية للاتحاد الأوروبي على قطاع الزراعة في الجزائر، وبالتحديد منتج القمح، من هذا المنطلق يمكننا طرح إشكاليتنا الرئيسية كالتالي:

-ما هي أهم انعكاسات السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي على القطاع الزراعي الجزائري بصفة عامة، وعلى منتج القمح بصفة خاصة خلال الفترة 2010-2020؟

الدراسات السابقة:

-**دراسه خضراوي حفيظة**، سياسة الاتحاد الأوروبي التجارية للسلع الزراعية وانعكاساتها على القطاع الزراعي الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة 2018-2019، تناولت الدراسة السياسة التجارية الزراعية في ظل المنظمة العالمية للتجارة، والسياسة التجارية الزراعية للإتحاد الأوروبي، توصلت إلى أن الإتحاد الأوروبي أهم مصدر ومستورد للسلع الزراعية في العالم، خاصة منها الحبوب وبالتحديد القمح، فالسياسة الزراعية تسيطر على ثلث ميزانية الاتحاد، لاهتمامه الكبير في هذا المجال لما يقدمه من دعم للفلاحين، والدعم المالي، كما يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر سوق للجزائر فيما يخص المنتجات الزراعية.

-**دراسة بوزكري جمال**، الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012-2013. تناولت الدراسة التكامل الاقتصادي، ثم انتقلت للشراكة الأورومتوسطية بعدها أدرجت أثار الشراكة ومنطقة التبادل الحر على

الاقتصاد الجزائري، وتوصلت إلى أن الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر لم تكن خيار الإستراتيجيات، إنما هو رد فعل للتحولات الاقتصادية التي شهدها العالم، والنمط التجاري الذي تستند عليه الجزائر منذ سنوات، ومن جهة أخرى إقامة منطقة التبادل الحر، وأن اتفاق الشراكة بعد دخوله حيز التنفيذ، لم يتضح بعد الآثار التي قد يخلفها لسبب عدم الوصول إلى منطقة التبادل الحرة، التي تبين الاختلال خاصة بالنسبة للميزان التجارى، كما أن السلطات الجزائرية متباطئة في التفكيك الجمركي مما يعطي صورة لفشل للشركات الجزائرية، خلال تلك الفترة حيث يمكنها الاستثمار الجزائري والاستفادة من المزايا التي تمنحها، بعد ذلك يمكن للجزائر إلغاء القيود لأن وجودها من عدمه آنذاك لن يكون له تأثير يذكر.

– **دراسه دهينه ماجدولين**، استراتيجيات تحويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2016–2017، حيث تناولت الدراسة المعالم الرئيسية لإستراتيجية التمويل الزراعي، والضوابط الدولية لتحرير تجارة المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى الآليات المالية المبتكرة لتفعيل تمويل الخط الزراعي، وسياسات التمويل الفلاحي في للجزائر، كذلك سيناريوهات الإستراتيجيات البديلة لتمويل القطاع الزراعي في الجزائر، ومنتج القمح كدراسة حالة (نموذجا)، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وأهمها وجوب تفعيل صيغ التمويل الإسلامي، والتعاوني لما تحققه من ملائمة خصائص المجتمع الريفي الجزائري وسلوكياته، والتجاوب مع طبيعة الحيازات الفلاحية فيه بدمج هذه الصيغ ضمن جميع مراحل سلسلة القيمة الزراعية دون إهمال عنصر المرافقة.

–**دراسة ميموني شهرزاد**، أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية على الصادرات الجزائرية للمنتجات الزراعية – حالة الخضر والفواكه، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، جامعة وهران، 2020، تناول موضوع التكامل الاقتصادي بين الإتحاد الأوروبي والجزائر، والذي يتخذ شكل إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الإتحاد والجزائر على صادراتها للمنتجات الزراعية، من خلال التفكيك الجمركي للسلع والخدمات، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الجزائر تواجه صعوبة في ترقية صادراتها، خلال أثنتا عشر سنة من المبادلات والتعاون الثنائي وقد تبين أن الأثر الفعلي للشراكة، ليس بالإيجاب على صادرات الجزائر الزراعية كون أوروبا متخصصة في المنتجات الزراعية، ومنافس قوي للجزائر.

–**دراسة معوش إيمان وبن عمراني أماني**، انعكاسات السياسات الزراعية للاتحاد الأوروبي على القطاع الفلاحي الجزائري (دراسة حاة القمح) جامعة برج بوعريريج، تناولت الدراسة موضوع السياسات الزراعية

الأوروبية وأثرها على قطاع الزراعة الجزائري، كما تم التطرق لمختلف السياسات منذ الاستقلال إلى 2000 وكذا مختلف الإحصائيات.

غير أن درستنا تختلف عن الدراسات السابقة من خلال تحليل وتقييم السياسات الزراعية للاتحاد الأوروبي على منتج القمح الجزائري، خلال الفترة 2010-2020.

هيكل الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

تمهيد

المبحث الأول: لمحة عن اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: مضمون اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: دوافع وأهداف اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: سيرورة اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي مع إلغاء الرسوم الجمركية

المبحث الثاني: مكانة القطاع الزراعي الجزائري في ظل اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر

المطلب الأول: وضعية القطاع الزراعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: المنتجات الممنوحة والتسهيلات المصرح بها

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: تقييم وتحليل السياسات الزراعية للاتحاد الأوروبي وأثرها على القطاع الزراعي الجزائري

المبحث الأول: واقع السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

المطلب الأول: لمحة عن السياسات الزراعية الجزائرية

المطلب الثاني: إمكانيات القطاع الزراعي في الجزائر

المطلب الثالث: أهم المنتجات الزراعية فى الجزائر خلال (2010-2020)

المبحث الثاني: واقع السياسات الزراعية للاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2010-2020)

المطلب الأول: لمحة عن السياسات الزراعية للاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: إمكانيات القطاع الزراعي للاتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: أهم المنتجات الزراعية للاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2010-2020)

المبحث الثالث: تحليل أثر السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبي على القمح في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

المطلب الأول: امكانيات الجزائر في انتاج القمح

المطلب الثاني: أثر السياسات الزراعية للاتحاد الأوربي على القمح الجزائري "صادرت واردات" خلال الفترة 2010-2020

ملخص الفصل

خاتمة

الفصل الأول:

العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

تمهيد:

تسعى الجزائر في ظل التطورات والتغيرات الاقتصادية المتسارعة، جاهدة للقيام بالعديد من الإجراءات والإصلاحات للنهوض بالقطاعات الإقتصادية، وبالخصوص القطاع الزراعي الذي يعتبر من القطاعات الإستراتيجية للبلاد، محاولة تحقيق الاكتفاء والتنمية المستدامة، فقد وضعت خيار إستراتيجي هو الدخول في شراكة مع الإتحاد الأوروبي للاستفادة من المزايا، والتسهيلات المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي في ظل هذا الاتفاق باعتباره من أكبر الدول اقتصاديا، من هذا المنطلق قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

-المبحث الأول: لمحة عن العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

-المبحث الثاني: مكانة القطاع الزراعي في ظل اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

المبحث الأول: لمحة عن اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

تندرج هذه الإتفاقية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وبغرض إنشاء منطقة ازدهار مشتركة على المدى الطويل.

ويعتبر أول اتفاق تعاون أبرمته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي –المجموعة الأوروبية سابقا– كان في 1976/07/01م وتميز هذا التعاون بالطابع التجاري والذي كان مدعما ببروتوكولات مالية تتجدد كل خمس سنوات ومقرونة بقروض يمنحها البنك الأوروبي للاستثمار[1]، إلى غاية توقيع إتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في فالنسيا (إسبانيا) أفريل 2002، ودخوله حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.

حيث تميزت العلاقات الأورو–جزائرية بالارتباط، وهذا نظرا لوجود عوامل ساعدت على ذلك أهمها، العامل الجغرافي المتمثل في القرب بين الجزائر وأوروبا، والعوامل التاريخية والإنسانية، ووجود جالية جزائرية كبيرة بعدة بلدان أوروبية، إضافة إلى العامل الاقتصادي، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي أول شريك اقتصادي للجزائر.

المطلب الأول: مضمون اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

عرفت الجزائر منذ الاستقلال ظروفا اقتصادية متأزمة ، وتبعا للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يشهدها العالم، قررت الجزائر تبني فكرة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، نظرا للأهمية التي تشكلها الشراكة في مجال العلاقات الدولية ،وذلك بغرض إقامة علاقات دولية وتحقيق طموحات وكذا التعاون في شتى المجالات بهدف الاندماج مع العالم الخارجي وعدم البقاء بمعزل عنه .

أولا– الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو–جزائرية

"تعرف الشراكة على انها العلاقات التي تقوم عى أساس الاشتراك بين دوليتين، وأكثر على المستوى الحكومي أو الفردي (الجزائر–الإتحاد الأوروبي)، بهدف توفير السلع والخدمات لأغراض السوق المحلية أو التصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيها بنصيب من العناصر اللازمة لقيامها، كالعمل وجني المال، والمواد الخام والخبرة البشرية...إلخ[2]، بحيث تسعى كل منها لتحقيق أهداف معينة اقتصادية واجتماعية بشكل مباشر وغير مباشر.

[1] – بضياف صالح، اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي خلال الفترة (2005–2019) بين الواقع والمأمول ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2، 2020، ص 1113.

[2] – قطاف ليلى، اتفاقية الشراكة الأوربية –الجزائرية، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى الخوصصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، 2006، ص 1.

1.مفهوم الشراكة:

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا، حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية: "نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين"[1]، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في نهاية الثمانينات[2].

2.تعريف الشراكة:

هي اتفاقية تعاون طويل أو متوسط المدى، يتم بين مؤسستين أو أكثر، مستقلة قانونيا متنافسة أو غير متنافسة، والتي تنطوي على أرباح مشتركة من خلال مشروع مشترك[3]، تعني تعاون الدول الأعضاء في منظمة ما مع الدول غير الأعضاء، عن طريق مشاركتهما في بعض نشاطات المنظمة، ومنحها بعض الحقوق والمزايا العضوية، دون أن ترقى علاقة التعاون هذه إلى مرتبة العضوية الكاملة في المنظمة، وتنظم هذه العلاقة بمقتضى اتفاق تعقده المنظمة مع العضو المشارك وتحدد في مجالات المشاركة وشروطها وأساليبها[4].

الشراكة الأجنبية هي تعاون دولتان أو أكثر في نشاط إنتاجي أو استخراجي أو خدمي، حيث يقوم كل طرف بالسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة (رأسمال، العمل، التنظيم)، وقد يتخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة الكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة فعلا عن طريق إدماجها في مشروع مشترك يخضع لإدارة جديدة، ولا يقتصر الأمر في الشراكة التي دعى إليها الاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية على الجانب الاقتصادي فقط، بل يتعداه ليشمل الجوانب الأخرى (السياسية، الاجتماعية والثقافية).

ثانيا: مفاوضات الشراكة الأورو جزائرية

بادرت الجزائر إلى بدأ مفاوضاتها مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1996 ، من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي فعرفت المفاوضات نوعا من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة أن الاقتصاد الجزائري محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي، فمنذ سنة 1997 عرفت المفاوضات مسيرة

[1] - Marie Françoise labour, le partenariat de l'union européenne avec les pays tiers, confis et convergences, brulant, Bruxelles, p 48.

[2] - Bruno Ponson, Nguyen Van chan, Georges Herscha, Partenariat d'entreprise et mondialisation, Karthala, Paris, 1999, P 14.

[3] – عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، دار الجامعين، الاسكندرية، مصر، 1998، ص 4.

[4] – عبد الهادي عبد القادر السويف، التجارة الخارجية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001، ص 494.

طويلة للوصول إلى اتفاق مع الإتحاد الأوروبي ، فأولى المفاوضات الفعلية حول الشراكة الأورو-جزائرية كانت بتاريخ 14 مارس 1999، لتكون وريثا لاتفاق التعاون بين الجانب الأوربي والجانب الجزائري، بانعقاد أول جولات التفاوض والتي تبعتها جولتين في أفريل وماي من نفس السنة، وقد تناول بعض المسائل الإستراتيجية التي تخص الاتفاق إلا أن المفاوضات لم تؤدي إلى نتائج ملموسة، ليتم إيقافها من قبل الطرف الجزائري بعدما رأى أن الاتفاق الذي كان مقررا لم يكن في مصلحة الجزائر، معتبرا أن الطرف الأوروبي لم يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الاقتصاد الجزائري، كما أن المشاكل الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة والموقف الأوروبي ما ساهم إلى حد كبير في توقف المفاوضات، امتد توقف المفاوضات إلى نهاية عقد الندوة بمشاركة الجزائر والإتحاد الأوروبي يوم 29 و30 جوان 1999، بحضور رؤساء الدول والشركاء الاجتماعيين الجزائريين والأوروبيين، وقد عقب ذلك إعلان الجزائر رئيس الجمهورية بتاريخ 30 سبتمبر 1999، عن نيتها في إحياء المفاوضات، وهو ما حدث فعلا بتاريخ 14 أفريل 2000، واستمرت المفاوضات منذ ذلك التاريخ، وبدون انقطاع وهذا بدراسة جميع المسائل المطروحة من قبل الطرفين، ليتم التوقيع على الأحرف الأولى للمشروع الشراكة الأورو جزائرية في 19 ديسمبر 2001 ببلجيكا، وهو توقيع أولي وغير نهائي، وبعد ذلك تم التوقيع النهائي في 22 أفريل 2002 لدى افتتاح الندوة الأورومتوسطية بفالنسيا الإسبانية، ليدخل بعدها المشروع قيد التنفيذ ابتداءا من 1 سبتمبر 2005.[1]

وقد اعتبرت هذه الخطوة نقطة تحول كبيرة في مسيرة الجزائر، حيث تأمل من خلالها تحقيق أهداف تنموية عديدة، لاسيما وأن الإتحاد الأوروبي، يعد من أهم الشركاء الاقتصاديين للجزائر.

ثالثا: بنود اتفاق الشراكة الأورو جزائرية

لقد احتوى اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على 9 أبواب للتعاون المشترك، تغطي مختلف المجالات ومؤكدة ب 110 مادة وتتمثل هذه الأبواب فيما يلي:

1. المواد 05.04.03 التي تخص الحوار السياسي:

يكون الحوار السياسي والأمني بشكل منتظم، وهو ما يسمح بإنشاء روابط تضامن دائمة بين الشركاء، كما أنه يتعلق بكافة المواضيع ذات الاهتمام المشترك التي من شأنها ضمان السلم والأمن

[1] – زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، دون سنة، ص 2.

والتنمية الإقليمية، ويتم إجراء هذا الحوار في أجال منتظمة، وكلما اقتضت الحاجة وعلى عدة مستويات[1].

أ – المستوى الوزاري: خاصة في إطار مجلس الشراكة.

ب – مستوى الموظفين السامين: الذين يمثلون الجزائر من جهة، والإتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

ج – القنوات الدبلوماسية: وبأية طريقة أخرى من شأنها أن تساهم في تكثيف الحوار وتفعيله.

2. من المادة 06 إلى المادة 29 التنقل الحر للسلع:

يقوم بصفة تدريجية الإتحاد الأوروبي والجزائر بإنشاء منطقة للتبادل الحر، خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد اعتبارا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، وهذا طبقا لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994، وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف الملحقة بالاتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة.

أ– بالنسبة للمنتجات الصناعية: تم الاتفاق على تفكيك مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية الأروبية الواردة إلى الجزائر، وهذا بصورة تدريجية خلال 12 سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ مع العلم أن المنتجات ذات المنشأ الجزائري تدخل إلى المجموعة معفاة من كل الحقوق الجمركية والرسوم.

ب–بالنسبة للمنتجات الزراعية: لم يتم الاتفاق على التحرير الكلي لها ،وقد أعطيت امتيازات خاصة متبادلة لكلا الطرفين:

* الخضر والفواكه، زيت الزيتون، المصبرات، عصير الفواكه، الخمور، فيما يتعلق بالصادرات الجزائرية إلى أروبا.

* اللحوم، الحليب، التبغ، المواد الزيتية، فيما يخص صادرات الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر.

ج– بالنسبة لمنتجات الصيد البحري : تم الاحتفاظ بالنظام المعمول به بموجب اتفاق 1976، حول تصدير السمك الجزائري، والذي نصّ على التحرير الكلي لصادرات السمك الطازج، من جهتها تشرع الجزائر في إجراء تخفيضات على الحقوق والرسوم، ما بين 25% إلى 100%، لمعظم المنتوجات السمكية الطازجة والمجمدة.

[1] – اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي،الباب الثاني : التنقل الحر للسلع المادة 06،مأخوذة من نسخة لدى المجلس الشعبي الوطني، ص 05.

د- بالنسبة للمنتجات الزراعية المحولة : سيقوم الإتحاد الاروبي بإلغاء الحقوق الجمركية بنسبة 95 % على الواردات الإعتيادية ذات المنشأ الجزائري، من جهتها تقوم الجزائر بتخفيضات جمركية تغطي حوالي 85 % من وارداتها من الإتحاد[1].

3. من المادة 30 إلى المادة 37 تجارة الخدمات:

يدخل الاتفاق أحكام جديدة خاصة بتحرير الخدمات، حيث يؤكد الإتحاد الأوروبي والجزائر، التزامهما في إطار الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات، بتبادل مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية"، فيما يخص الحضور التجاري للشركات وأداء الخدمات العابرة للحدود، مع احتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة بفروع الشركات الأروبية المستقرة على اقليمها[2].

4. من المادة 38 إلى المادة 46 المدفوعات ،ورؤوس الأموال، والمنافسة:

تلتزم المجموعة والجزائر بترخيص كل المدفوعات المتعلقة بالصفقات، وذلك بعملة قابلة للتحويل ، كما يعمل الطرفان على ضمان حرية تداول وانتقال وؤوس الاموال الخاصة بالإستثمار المباشر في الجزائر، وكذا امكانية تصفيتها وإعادة ترحيل نواتجها وأرباحها إلى موطنها الأصلي .

فيما يخص ميزان المدفوعات ، وفي حالة وجود صعوبات فيه، يمكن للطرفين اتخاذ بعض الاجراءات والتدابير المقيدة للصفقات ، وفقا لقواعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والقانون الأساسي لصندوق النقد الدولي .

في مجال المنافسة، يعمد الطرفان إلى التعاون الإداري في تنفيذ تشريعاتهما الخاصة بالمنافسة، كما يضمن الطرفان الحماية الملائمة والفعلية لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية ، وفقا للمقاييس الدولية .

5. من المادة 47 إلى المادة 66 التعاون الاقتصادي :

يهدف التعاون الاقتصادي إلى تدعيم عمل الجزائر من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية المستديمة، ويشمل عدة مجالات أهمها:

- التعاون في مجال تحرير المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي .

[1] - اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي،مرجع سابق ، ص 07.

[2] - بوزكري جمال ، مرجع سابق ،ص 145.

– التعاون في القطاعات الكفيلة بجعل الاقتصاد الجزائري قادر على خلق النمو ومناصب الشغل وهي قطاع الصناعة، الزراعة، الطاقة، النقل، الجمارك، الخدمات المالية، السياحة، الاستثمار، الإعلام والإحصاء، المجال العلمي والتكنولوجي، الجانب التشريعي، البيئة، التربية والتكوين.

كل هذا من خلال تبادل المعلومات والخبرات والتكوين، والمساعدات التقنية والإدارية والتنظيمية، تنفيذ أعمال مشتركة، دعم الاستثمار المباشر...إلخ.

6. من المادة 76 إلى المادة 78 التعاون الاجتماعي والثقافي:

يعترف الطرفان بأهمية التطور الاجتماعي والذي لابد أن يتماشى مع التطور الاقتصادي، ويوليان الأولية لاحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية، وتم التطرق هنا إلى :

– أحكام متعلقة بالعمال ، خاصة مايتعلق بظروف عيشهم وعملهم وكذا الأشخاص الذين يعولونهم .

– الهجرة غير الشرعية وضرورة عودة الأشخاص المتواجدين في حالة غير شرعية في البلد المضيف.

– ترقية دور المرأة في مسار التطور الاجتماعي والثقافي ، ودعم البرامج المتعلقة بالتنظيم العائلي وبحماية الطفولة والأمومة .

– تحسين نظام الحماية الاجتماعية وقطاع الصحة .

– التخفيف من حدة الآثار السلبية الناجمة عن تعديل الهياكل الاقتصادية ، وتحسين ظروف العيش وتوفير مناصب الشغل وتطوير التكوين ، لاسيما في المناطق المحرومة.

7. من المادة 79 إلى المادة 81 التعاون المالي :

يهدف التعاون المالي إلى تحقيق أهداف الاتفاق ، ويشمل عدة ميادين التطبيق ،هي على الخصوص :

– تسهيل الإصلاحات الرامية إلى تحديث الاقتصاد الجزائري.

– تأهيل البنى التحتية الاقتصادية ، وترقية الاستثمار الخاص ، والنشاطات الموفرة لمناصب الشغل .

– الأخذ بعين الاعتبار آثار إنشاء منطقة تبادل حر على الاقتصاد الجزائري ، لاسيما من زاوية تأهيل الصناعة وإعادة تحويلها .

– مرافقة السياسات التي يتم تنفيذها في القطاعات الاجتماعية .

8. من المادة 82 إلى المادة 91 التعاون في ميدان العدالة والشؤون الداخلية :

لقد أعطى الطرفان أهمية خاصة لتعزيز المؤسسات في ميدان تطبيق القانون وتسيير العدالة ، من أجل تعزيز دولة القانون ، ويشمل التعاون في هذا الميدان عدة جوانب هي :تسهيل تنقل الأشخاص

الوقاية من الهجرة غير الشرعية ومراقبتها، التعاون في المجال القانوني والقضائي، مكافحة الجريمة المنظمة وتبييض الأموال ، محاربة التمييز العنصري وكره الأجانب ، مكافحة الإرهاب والمخدرات والفساد.

9.من المادة 92 إلى المادة 110 الأحكام المؤسساتية العامة والختامية :

هو البند الأخير من الإتفاق ويتضمن إجراءات مؤسساتية أهمها :

– إنشاء مجلس شراكة يتولى تنفيذ الإتفاق وتسوية الخلافات ، والسهر على السير الحسن لكل القضايا الأخرى ذات الإهتمام المشترك بين الجزائر والإتحاد الأوروبي .

– إنشاء لجنة شراكة مكلفة بتسيير الإتفاق مع مراعاة الاختصاصات المخولة لمجلس الشراكة .

– يبرم هذا الإتفاق لمدة غير محددة ، وهو يحل محل إتفاق التعاون الموقع في أفريل 1976، اعتبارا من دخوله حيز التنفيذ.

تعتبر البروتوكولات من رقم 1 إلى 7 وكذا الملحقات من رقم 1 إلى 6 ،جزء لا يتجزأ من الإتفاق وهي تبين إجراءات وقواعد تنفيذ بنود الإتفاق .

المطلب الثاني: دوافع وأهداف اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

جاء عقد الاتفاق مبني على جملة من الدوافع والأسباب الخاصة بكل طرف وكذلك المصلحة المشتركة بينهما، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة التي أقرها إعلان برشلونة 1995.

أولا: دوافع عقد اتفاق الشراكة الأورو جزائرية

تهتم اتفاقية الشراكة بعدة جوانب اقتصادية، سياسية، ثقافية، وإنسانية وهذا الأمر الذي دفع كل من الإتحاد الأوروبي والجزائر، إلى التفاوض من أجل عقد الشراكة إذ انفرد كل طرف بدوافعه، أهدافه.

1. دوافع الجزائر[1]:

نظرا للتحولات الاقتصادية التي شهدتها الساحة الدولية من جهة، والأوضاع والظروف القاسية التي كانت تعانيها الجزائر في تلك الفترة من جهة ثانية، فقد تعددت الدوافع والأسباب التي أدت بالجزائر إلى انتهاج خيار الشراكة، ونذكر منها:

[1] – معوش إيمان، بن عمراني أماني، انعكاسات السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبي على القطاع الفلاحي الجزائري،جامعة برج بوعريريج، 2022، ص9.

أ- دوافع خارجية:

- إن انهيار النظام الاقتصادي الموجه (الاشتراكي) الذي كانت تنتهجه الجزائر منذ الاستقلال وتحول النظام الاقتصادي العالمي إلى النظام الرأسمالي، وتغييرها لنظام اقتصادها وتبنيها لاقتصاد السوق دافع قوي للجوء إلى الاتحاد الأوروبي لعقد اتفاق شراكة، قصد الحصول على مساعدات مالية واقتصادية وساندتها أمام الخطوة الهامة التي خطتها الجزائر[1].

-إضافة إلى التحولات التي شهدها العام ض انتشار طاهر العولمة باختلاف أشكالها، والتي ساهمت في تحرير التجارة الدولية وتدفقها والتقدم التكنولوجي وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وظهور الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية كلها، عوامل حفزت ودفعت بالجزائر إلى عقد اتفاقية الشراكة والاستفادة من المزايا التي توفرها الاتفاقية على مختلف الأصعدة.

-كما يشكل ظهور التكتلات الاقتصادية والتي كان من أبرزها الاتحاد الأوروبي دافعا هاما للجزائر خاصة، وأنها كأي بلد نامي يسعى جاهدا لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها بحيث يعد الاتحاد الأوروبي من أقوى التكتلات الاقتصادية في العالم، والأقرب جغرافيا للجزائر والأول من حيث المبادلات التجارية معها.

-إن الصيغة الجديدة التي جاءت بها اتفاقيات الشراكة والتي كانت في السابق مجرد اتفاقيات تعاون، تقتصر في محتواها على الجانب التجاري فقط، أما اتفاقيات الشراكة هذه فقد شملت عدة محاور اقتصادية، مالية، اجتماعية، ثقافية، إنسانية، سياسية، أمنية والتي تتناسب في مضمونها مع متطلبات العصر الراهن وكذا سعي الجزائر للحصول على مساعدات مالية واقتصادية، قصد إنعاش اقتصادها هذا ما دفعها إلى عقد شراكة مع الاتحاد الأوسي.

-كما تسعى الجزائر من خلال عقد اتفاق الشركة إلى إقامة منطقة التبادل الحر، التي تعد من أهم محاور هذا الاتفاق والتي تساعد على دخول المنتجات الجزائرية إلى السوق الأوروبية، وبالتالي الوصول إلى المنافسة الدولية.

ب-دوافع داخلية:

تتجلى الدوافع الداخلية للحكومة الجزائرية وراء عقد اتفاق الشراكة في تردي الأوضاع السياسية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بعد أزمة انخفاض سعر البترول عام 1986 إلى حوالي 9 دولار للبرميل الواحد، في حين بلغ عام 1979 حوالي 44 دولار للبرميل، هدا ما أدى إلى ارتفاع حجم المديونية وعجز

[1] - رماش هاجر، اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، سنة 2013، ص 92.

الميزان التجاري وتردي الأوضاع الاجتماعية، ارتفاع كبير في نسبة البطالة، تدهور المستوى المعيشي والصحي للأفراد، وكذا عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر في فترة التسعينات، فكل هذه العوامل ساهمت في انتهاج الجزائر لخيار الشراكة.

– إضافة إلى ذلك فمن بين الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى قبول الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، رغبتها في الحصول على التكنولوجيا الجديدة والمتطورة[1].

– رغبة الجزائر في ترقية صادرتها خارج قطاع المحروقات.

2. دوافع الاتحاد الأوروبي:

لقد تعدد الأسباب والدوافع التي جعلت الاتحاد الأوروبي يهتم بدول البحر الأبيض المتوسط، منها الجزائر والتي تضمنت في طياتها أبعادا مختلفة منها ما هو سياسي، أمني، اقتصادي، ثقافي والتي يمكن ذكر منها ما يلي:

– يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق وتوفير الأمن والاستقرار داخل القارة الأوروبية، حيث أنه وبسبب المشاكل، وتردي الأوضاع السياسية التي شهدتها الجزائر خاصة في فترة التسعينات والتي عرفت بالعشرية السوداء مما أدى إلى عجز الحكومة الجزائرية، على الحفاظ على الأمن والاستقرار آنذاك، برزت لدى دول المجموعة الأوروبية مخاوف من انتقالها إلى أوروبا، عن طريق الهجرة ونزوح السكان إلى القارة الأوروبية، خاصة إذا ما نظرنا إلى المسافة التي تبعد فيها الجزائر عن دول الاتحاد الأوروبي فهي عبارة عن بضع الكيلومترات، لذا لجأ الاتحاد الأوروبي إلى عقد اتفاق شراكة مع الجزائر وتقديم المساعدات ولدعم لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها.

– ومن زاوية أخرى يرى الاتحاد الأوروبي أن الموقع الاستراتيجي للجزائر، اعتبارها بوابة القارة الإفريقية وامتلاكها ثروات مختلفة وامتداد طول شريطها الساحلي عاملاً محفزا وهاما لإقامة اتفاقيات شراكة، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي برزت لديه رغبة في أن تكون دول شمال إفريقيا، التي كانت عبارة عن مستعمرات للدول الأوروبية في عهد سالف ولعل الجزائر أبرز مثال عن ذلك بأن تبقى في دائرة النفوذ الأوروبي وتحت سيطرته، وبالتالي التمكن من توسيع حدوده.

– لقد سعى الاتحاد الأوروبي من خلال عقد اتفاقيات الشراكة مع الدول المتوسطية بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة إلى منافسة باقي التكتلات الاقتصادية الأخرى، خاصة وأن معظم دول الاتحاد هي دول

[1] – قطاف ليلى، مرجع سبق ذكره .

صناعية، وبالتالي فإن الجزائر بالنسبة إليه تعد سوقا مربحة وجديدة تعمل على زيادة الطلب على المنتجات الأوروبية.

-رغبة الاتحاد في الحصول على النفط الذي يشكل مادة هامة في الصناعات الأوروبية، خاصة وأن الجزائر تحتل المراتب الأولى من حيث تصديره، إذ أن حاجة الاتحاد الأوروبي الملحة لهذه المادة دفعه إلى عقد اتفاق شراكة مع الجزائر.

بروز العديد من المخاوف لدى الأوروبيين من انتشار الجريمة المنظمة وآفة المخدرات، وتفشي ظاهرة الإرهاب التي عرفت رواجا وانتشارا في الآونة الأخيرة وامتدادها للمنطقة الأوروبية، وللإشارة فأن دوافع الاتحاد الأوروبي في عقد اتفاق الشراكة هذا سواء مع الجزائر، أو أي دولة من دول البحر الأبيض المتوسط، تكاد نفسها نظرا لأهمية هذه المنطقة للاتحاد الأوروبي سياسيا وأمنيا واقتصاديا.

ثانيا: أهداف اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر

1.أهداف الشراكة الخاصة بالجزائر: وتتمثل فيما يلي:

- الحصول على مساعدات وقروض لتمويل مشاريعها وجلب رؤوس الأموال الأجنبية من أروبا.
- زيادة فرص الوصول إلى الأسواق الأوروبية.
- الإستفادة من نقل التكنولوجيا وذلك من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية الأروبية في الجزائر.
- بما أن اتفاق الشراكة يقوم على مبدأ المعاملة بالمثل فإن الجزائر بتخفيضها للرسوم الجمركية على السلع الصناعية الأوروبية المستوردة لتصبح ملغاة تماما في نهاية المدة الانتقالية المحددة بـ 12 سنة، والتي مددت إلى 15 سنة، من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ سيمنح الاتحاد الأوروبي الإعفاءات الكاملة للسلع الصناعية الجزائرية فور بدء السل بالاتفاقية[1].
- التحرير الاقتصادي.

أهداف الاتحاد الأوروبي[2]: تتمثل في النقاط التالية:

-توسيع منطقة نفوذ مجموعة الدول الأوروبية لتشمل دول الحوض المتوسط في جنوبه ودول الشرق الأوسط.

-تحاول أوروبا فرض نفسها واستقلاليتها عن الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت وحدها بقيادة العالم وبمشروعها الشرق الأوسطي الذي لا يراعي المصالح الأوروبية، وكذا مبادرة (Stuart.E.Eiznstadt) التي تم

[1] - خداش حنان، حداد بختة، أثر اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية -دراسة حالة شركة حمود بوعلام، مجلة المؤسسة 1438، العدد 1، 2020، ص 384-385.

[2] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الإطار العام لاتفاقيات الشراكة العربيةالأروبية(الأهداف والمضامين)، الجزائر، 1999 ص 19.

اقتراحها سنة 1998 (أي ثلاث سنوات بعد مؤتمر برشلونة) المتضمنة للرؤية الأمريكية الجديدة للمنطقة المغاربية بدولها الثلاث (الجزائر، المغرب، تونس).

-دعم وتشجيع الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير، ودعم سبل التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي، ودول جنوب المتوسط في مجال البيئة، الطاقة، الاستثمار.

-العمل على توفير عوامل الاستقرار في المنطقة المتوسطية[1].

-البحث عن الأسواق، واستهدافها مما يعطيها ميزة تفضيلية في أسواق منطقة المغرب العربي التي تتميز بمحدودية مبادلاتها التجارية البينية.

-التقليل أو الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها والزاحفة من دول الجنوب المتوسطي.

الأهداف الأساسية لاتفاق الشراكة الأورو- جزائرية: وتتمثل في[2]:

- توطيد العلاقة بين البلدين لإعداد سياسة الحوار والتعاون، تعزيز التبادلات والتعاون بين المغرب العربي، وبين دول الإتحاد الأوروبي والتحرير التدريجي للتجارة.
- توفير إطار عمل للحوار السياسي.
- تشجيع الاستثمار وتقوية التعاون في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- إنشاء منطقة أورو-متوسطية للتجارة الحرة الصناعية.

المطلب الثالث: سيرورة اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي مع إلغاء الرسوم الجمركية.

- **الاجراءات المرافقة لتفعيل اتفاق الشراكة:**

لقد تمحور اتفاق الشراكة على جوانب عديدة ومنشعبة، لكن الجانب الأهم كان الملف الاقتصادي وهذا بغية تحقيق الأهداف المشتركة والوصول بهذه الاتفاقية لإقامة منطقة تبادل حر في غضون 12 سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، ومن أجل ذلك فقد تم وضع إجراءات انتقالية بهدف التخفيف من الآثار المباشرة على الدخول في منطقة التبادل الحر، خصوصا أن الاقتصاد الجزائري في طور البناء. إن التنقل الحر للسلع، وخاصة الصناعية، يمر عبر التفكيك الجمركي الذي يمتد على فترة 12 سنة، وقد أخضعت المنتجات الصناعية، التي قسمت إلى ثالث قوائم، إلى رزنامة تفكيك جديدة، وفق ما يلي[3]:

[1] – شواشي فاطمة، دليل الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية، أطروحة مقدمة ضمن الحصول على شهادة دكتوراه في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة مستغانم، 2017-2018، ص 63.

[2] – خداش حنان، المرجع السابق، ص 384-385.

[3] – مروش يوسف ،اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وآثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري،مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر3، 2012، ص 80.

1.القائمـة الأولـى: تضـم السـلع الوسـيطة والمنتوجـات نصـف المصـنعة للصـناعة الكيميائيـة والتعـدين وصناعة النسيج ومواد البناء...، وستخضع لتفكيك جمركي كلي، فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ. ويمثل استيراد هذه المواد 71% من حجم الاستيراد الكلي من الاتحاد الأوروبي، وهذا ما سينعكس بالإيجاب على المؤسسات الإنتاجية التي تستخدم هذه المواد كمكونات الإنتاج.

2.القائمة الثانية: تضم المنتجات الصيدلانية، والغازية، والتجهيزات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، والتجهيزات ما عدا الكهرومنزلية، ومعدات النقل وقطع الغيار. وسيتم التفكيك. الجمركي لها على مدى 5 سنوات، وذلك ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ، بمعدل تخفيض 20% كل سنة، وتمثل هذه القائمة 10% من كل سنة من حجم الواردات من المجموعة الأوروبية.

3.القائمـة الثالثـة: تشمل هذه القائمة على المنتوجات الجاهزة (سلع الاستهلاك)، وستتم عملية التفكيك ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ وعلى مدى 12 سنة، بمعدل تخفيض 10% كل سنة. وصل هذه القائمة 40% من حجم الاستيراد من الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: مكانة القطاع الزراعي الجزائري في ظل اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر

كانت أولى بدايات الجزائر للتفاوض مع الاتحاد الاوروبي في إطار الشراكة سنة 1976 باتفاق مبدئي سمي باتفاق التعاون الذي ينص على رخصة الدخول السلع الزراعية إلى السوق المشتركة حسب نوعية المنتوج والسلع ومنح امتيازات تعريفية عن طريق تخفيض الحقوق الجمركية للمنتجات الزراعية الجزائرية بين 20% إلى 100% حسب كل سلعة.

المطلب الأول: وضعية القطاع الزراعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

أولا: لمحة عن القطاع الزراعي في اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

لقد لعبت الزراعة دائما دورا خاص في العلاقات التجارية الوثيقة، على نحو متزايد بين بلدان البحر الأبيض المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي، وهذا يرجع إلى أهمية الاتحاد الأوربي كأسواق للصادرات الزراعية من بلدان البحر الأبيض المتوسط، إذ أن أكثر من نصف هذه الصادرات يتجه إلى الاتحاد الأوروبي، إلا أن الدور الخاص للزراعة في العلاقات المتوسطية يتعلق أيضا وبحد كبير بالنظم السوقية والتجارية التي أنشأها الاتحاد الأوروبي في إطار السياسة الزراعية المشتركة.

فمستوى الحماية والدعم الذي يمنحها الاتحاد الأوربي للزارعة في إطار هذه النظم، قد جعل من الصعب إمكانية الوصول إلى أسواقه الزراعية[1].

ثانيا. الإمتيازات الممنوحة للقطاع الزراعي

يقدم الاتحاد الأوروبي من خلال الاتفاقية المشتركة بينه وبين الجزائر امتيازات متعددة ومتنوعة في القطاع الزراعي، وتتمثل هذه الإمتيازات في التخفيضات التعريفية، تصل في بعض الاحيان إلى نسبة 100% للعديد من المنتجات إلى جانب معدلات التخفيض لبعض المنتجات مثل: زيت الزيتون والقمح الصلب وبعض المنتجات المجهزة تجهيزا خفيفا مثل الفواكه المجففة.

غير أن هذه التخفيضات التعريفية تطبق في فصول محددة أو على كميات معينة، والقيود الكمية تأتي بأشكال متعددة.

[1] – لعمى أحمد، عزاوي عمر، انعكاسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لقطاع الزراعة وأثره على السياسات الزراعية، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، يومي 22-23 أفريل 2003.

ثالثا: مضمون مشروع التفاوض في القطاع الزراعي

نص مشروع الشراكة على أن تعمل كل من الجزائر والمجموعة الأوروبية بصورة تدريجة، وكل من جانبه تحرير المبادرة الثانية وقدم المشروع بفترة خمس سنوات، كفترة أولى لقيام الطرفين بإجراءات التحرير. كما نص المشروع على أن الإجراءات المطبقة على الصادرات الواردة في اتفاق التعاون والبرتوكول الملحق وتشريع السوق الأوروبية مشتركة رقم 176-92، سوف تدرج كما هي ضمن الاتفاق الجديد ويمكن استكمال هذه الإجراءات وامتيازات جديدة مع الأخذ بعين الاعتبار على مستوي المجموعة، وبصفة ملائمة الامتيازات الجديدة الناجمة عن النظام الثنائي المطبق من فرنسا، والذي يلغى بدءا من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ. أما فيما يخص الصادرات الزراعية للمجموعة الأوروبية نص المشروع على الحقوق الجمركية، سوف تنخفض تدريجا بهدف الوصول إلى تحرير أوسع لها، كما يتضمن الاتفاق بندا نص على أنه ابتداءً من السنة الخامسة من المرحلة الأولى تدرس كل من الجزائر والمجموعة الأوروبية الوضعية بهدف تحديد تدابير مشتركة لتحرير.

وقد تضمن المشروع من جهة أخرى الإبقاء على بند الحماية التقيدية، وذلك باتخاذ التدابير ملائمة عند ارتفاع كميات المستوردات لمنتوج ما من أحد الطرفين، والذي يسبب أو يهدد أو يمكن أن يسبب مشاكل خطيرة لطرف الأخر، كما يمكن اتخاذ التدابير الملائمة المطبقة لقواعد المنظمة التجارة العالمية[1] عندما يلاحظ أن هناك تصرفات لإغراق السوق من أحد الطرفين والبند الذي يسمح بمنع أو الحد من الصادرات أو المستوردات، والعبور الأسباب تمس بالأخلاقيات العامة الأمن العام وحماية الصحة وحين دخول اتفاق حيز التنفيذ لا تطبق الجزائر أي تقليص كمي أو تدابير ذات أثر مماثل على المنتجات ذات الأصل من المجموعة الأوروبية.

رابعا: المبادلات الزراعية في ظل الشراكة مع تحديد التعريفة الجمركية

تخضع صادرات المنتجات الزراعية في الجزائر والتي تتدرج في إطار البروتوكول واحد من الاتفاقية من تخفيض في والرسوم المماثله بما يعادل 40 إلى 100%، أما الصادرات التي تتجاوز الحصص تصديرية تخضع على رسم الجمركي المنصوص عليه في الاتفاقية، وحسب التعريف الجمركية النافذة زيادة على ذلك صادرات المنتجات الزراعية الموسمية من الجزائر إلى اوروبا، مقيدة بجداول زمنية

[1] – مجدولين دهينة، استراتجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، في تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2016-2017، ص 280-281.

التي تصدر على مدى فترات معينة ولاسيما البطاطس المبكرة والطماطم والقرنبيط بازلاء والقرع وغيرها من المنتجات[1].

أما فيما يتعلق بالواردات من المنتجات الزراعية من الاتحاد الأوروبي فإنها تخضع إلى رسوم جمركية مماثلة، من 5 إلى 30% يتم تخفيضها بنسبه بين 20 إلى 100%، في حدود الحصص التعريفية المحددة المنتجات الزراعية ذات المنشأ الجزائري التعريفة الجمركية، تختلف من حيث النوع وعدد المقارنة بتلك المستوردة من أوروبا سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، قصد تربية طموحات التنمية في بلاد ورفع مستوى الشركات الجزائرية، ولأسباب صعوبة اقتصادية التي تواجهها الجزائر بغرض تفكيك الجمركي.

حيث عقدت الجزائر في شهر جوان 2010، اتفاقية خاصة في ما يتعلق بامتيازات الجمركية للمنتجات الزراعية والغذائية، حيث شرعت الدولة في سبتمبر من نفس السنة في إغلاق 36 حصة زراعية وغذائية ممنوحة للاتحاد الأوروبي، وبعد عامين اتفق الطرفين على تعديل الجدول الزمني للتفكير والكمية، المستوردة والمخططة في البداية ويتعلق الأمر بمراجعه 36 حصة تعريف جمركية، منها 34 خاصة بالمنتجات الزراعية اثنين من المنتجات الزراعية المصنعة وتتمثل في:

* حصة الجمركية للمنتجات الزراعية الممنوحة للاتحاد الأوروبي، اعادة فتح (9) وتعديل حصتين التعريفتين تفضيلية للمنتجات الزراعية الممنوحة للاتحاد الاوروبي.

* إلغاء التفضيل التعريفي لمنتجين من منتجات الغذائية المصدرة من الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر، في المقابل دفع التعويض للاتحاد الأوروبي، لتغطيه خسارة الرسوم الجمركية المتحملة من طرف الجزائر، مع مراجعة الامتيازات الزراعية التي تمكن من دعم نجاح سياسة التجديد الزراعي والريفي التي طبقتها الجزائر في سنة 2010.[2]

* منح الدعم الضروري المزارعين المحليين وكذلك الحفاظ على الإنتاج الوطني، من خلال استعادة التجميد معدلات الرسوم الجمركية لعدة منتجات، وتواصلت المفاوضات إلى غاية 2018، وأكد التقرير الذي اعدته اللجنة الأوروبية حول علاقتهم الاقتصادية على ضرورة تعزيز بعض الزراعة الإستراتيجية، وزيادة الكميات المنتجة الجزائرية وتحسين النوعية السلع المصدرة، وركزت الاتفاقية الشراكة إلى حد ما

[1] – اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية مع الجزائر، بروتوكول 1 بشأن الترتيبات المطبقة على واردات الاتحاد من المنتجات الزراعية منشأة في الجزائر.

[2] – اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية مع الجزائر، بروتوكول 2 بشأن الترتيبات المطبقة على واردات الجزائر من المنتجات الزراعية منشأة في الاتحاد الأوروبي.

على تزيين النفاذ إلى الأسواق من الطرفين ولا تتناول سياسة الدعم المحلي، ودعم الصادرات ولهذه الاتفاقات أثر على الاقتصاد الوطني والميزان التجاري للمنتجات الزراعية لدولة الجزائر.

المطلب الثاني: المنتجات الممنوحة والتسهيلات المصرح بها

لقد تضمن الباب الثاني من الاتفاقية مسألة حرية وإجراءات تنقل السلع الصناعية والزراعية، مع تحديد كيفيات تنفيذ الإجراءات المتعلقة بإنشاء منطقة التبادل الحر خلال الفترة الانتقالية، ويحتوي هذا الباب كما رأينا في المطلب السابق، على 03 فصول و06 ملاحق و07 بروتوكولات[1].

1- المنتجات الصناعية:

ويتعلق الأمر بالمنتجات التي يكون منشؤها الاتحاد الأوروبي والجزائر والخاصة بالفصول من 25 إلى 27 من المدونة المشتركة للاتحاد الأوروبيوالمتمثلة في بعض المنتجات الحساسة كالملابس والمنسوجات فالمنتجات الجزائرية المستوردة، من طرف الاتحاد الأوروبي تعفى من جميع الحقوق الجمركية، ومن الرسوم التي لها أثر مكافئ وكذا من كل القيود الكمية، أو الإجراءات التي لها أثر مكافئ وبمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، في حين أن المنتجات الصناعية الوافدة إلى السوق الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، فسيتم تحريرها من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى بشكل تدريجي، أي على أساس مراحل زمنية خلال الفترة الانتقالية ووفق قوائم رئيسية تتحدد من خلالها نوعية السلع الصناعية، وهذا بغية مساعدة الجزائر على الدخول الجيد إلى منطقة التبادل الحر وهي ثلاث قوائم[2]:

أ-القائمة لأولى:

وتضم المواد الأولية الصناعية ومدخلات بعض العمليات الإنتاجية، وتم إحصاء 2076 خطا تعريفيا منصوصا عليها في الفصول المحصورة ببن 25-97 من دليل التعريفة الجمركية، وهي تمثل ما أقارب 25% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي، كما تتمتع هذه المنتجات بحكاية جمركية ضعيفة تتراوح ما بين 5% إلى 15% معرضة للتحرير ومعفاة نهائيا من التخليص الجمركي بعد 2005/09/01 تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ[3].

[1] - إبراهيم بوجلخة، المرجع السابق، ص 171.

[2] - هويدي عبد الجليل، المرجع السابق، ص 87.

[3] - مروش يوسف، المرجع السابق، ص 36-37.

ب- القائمة الثانية:

تمثل هذه القائمة 35% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي، وهي تتشكل أساسا من المواد الوسيطية وسلع التجهيز، ويكون التفكيك الجمر كي على هذه المنتجات تدر من سنتين إلى ست سنوات، بمعدل يتراوح بين 10% إلى 20% لكل سنة، أي أنه يتم تحرير المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الواردة في هذه القائمة بشكل كامل حتى سنة 2013، وتضم هذه القائمة 1100 منتوج.

ج-القائمة لثالثة:

وهي المنتجات الحساسة وتمثل هذه القائمة 40% من الواردات الجزائرية، وتتمثل في المنتجات الصناعية والتي تنتج محليا وتتميز بحماية جمركية عالية، وتتشكل أساسا من المنتجات الصناعية المستوردة ويمتد تحريرها على فترة 10 سنوات من السنة الثانية عشرة، وبمعدل سنوي يتراوح ما بين 5% إلى 10%، وتضم هذه القائمة 1963 منتوج صناعي.

2- المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة:

أ/ المنتجات الزراعية:

حسب المادة 13 من اتفاقية الشراكة وضع كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر برنامج تبادل المنتجات الزراعية، منتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة وفقا لمخطط إنتاج تدريجي[1].

لم يتم الاتفاق على التحرير الكلي لها، وقد أعطيت امتيازات خاصة متبادلة لكلا الطرفين:

-الخضر، الفواكه، زيت الزيتون، المصبرات، عصير الفواكه، الخمور، فيما يتعلق بالصادرات الجزائرية إلى أوروبا.

-اللحوم، الطيب، التبغ، المواد الزيتية، فيما يخص صادرت الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر[2].

ب/ منتجات الصيد البحري:

-الصادرات الجزائرية من منتجات الصيد البحري: هذه المنتجات وردت في البروتوكول رقم (2) من الإنفاق، يتكون من 20 بندا تعريفيا يتم الإلغاء الكلي للحقوق الجمركية عليها[3].

-تخضع منتجات الصيد البحري ذات المنشأ الأوروبي الواردة إلى الجزائر والبالغ عددها 87 منتوج لمجموعة من التفضيلات الممنوحة من قبل الجزائر والتي ترد في البروتوكول رقم (04) من الاتفاقية، وتتمثل هذه التفضيلات التي ستخضع لها المنتوجات الواردة من الاتحاد الأوروبي فيما يلي:

[1] - هويدي عبد الجليل، المرجع السابق، ص 90.

[2] - بوزكري جمال، المرجع السابق، ص 144.

[3] - إبراهيم بوجلخة، المرجع السابق، ص 177.

-إلغاء كلي للرسوم الجمركية المفروضة على 38 منتوج أوروبي (03 تخضع إلى 05% من الحق الجمركي و35 تخضع إلى 30% من الحق الجمركي).

- تخفيض 25% من الرسم الجمركي المفروض على 49 منتوج، حيث تصبح خاضعة لرسم قدره 22.5% بدلا من 30% الذي كان مفروض عليها من قبل.

ج/ المنتجات الزراعية المحولة:

سيقوم الاتحاد الأوروبي بإلغاء الحقوق الجمركية بنسبة 95% على الواردات الاعتيادية ذات المنشأ الجزائري، من جهتها تقوم الجزائر بتخفيضات جمركية تغطي حوالي 85% من واردتها من الاتحاد[1].

د/المنتجات الزراعية الاخرى:

فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية الوافدة من الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر والمدونة في البروتوكول رقم (02) من الاتفاقية والتي تشمل 118 منتوج فسوف يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح ما بين 20% و100% ولكن في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين:

-الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية في حدود الحصص المتفق عليها على 91 منتوج منها 34 منتوج خاضع لرسم 30%، 09 منتجات تخضع لنسبة 15% و48 منتوج يخضع لنسبة 05%.[2]

-التخفيضات بـ 50% من الرسوم الجمركية لـ 08 منتجات، 04 منها تخضع لنسبة 15% بحيث تصبح خاضعة لـ 7.5% بدلا من 15% و04 الباقية تخضع لنسبة 30%، بحيث التخفيضات لـ 20% من الرسوم الجمركية لـ 19 منتج يخضع لنسبة 30%، بحيث يصبح خاضع لـ (24% بدلا من 30%).

3-تجارة الخدمات:

يدخل الاتفاق أحكام جديدة خاصة بتحرير الخدمات، حيث يؤكد الاتحاد الأوروبي والجزائر، التزامهما في إطار الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات، بتبادل مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية"، فيما يخص الحضور التجاري للشركات وأداء الخدمات العابرة للحدود، مع احتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة بفروع الشركات الأوروبية المستقرة على إقليمها.

أما فيما يخص خدمات النقل التجاري، وتنقل الأشخاص لممارسة تجارة الخدمات، فتبقى مقيدة برخص وشروط متبادلة، ويمكن أن تكون محل اتفاقات خاصة يتفاوض حولها الطرفان[3].

[1] - بوزكري جمال، المرجع السابق، ص 144.

[2] - هويدي عبد الجليل، المرجع السابق، ص 92.

[3] - بوزكري جمال، المرجع السابق، ص 144-145.

أهم التعديلات في رزنامة التفكيك الجمركي سنة 2012

1. تعديل رزنامة التفكيك الجمركي سنة 2012:

قامت الجزائر بتقديم طلب للاتحاد الأوروبي يتضمن مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي المتفق عليها في اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية، وهذا في اطار الدورة الخامسة لمجلس الشراكة المنعقدة بتاريخ 15 جوان 2010، وبعد سنتين من المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وافق هذا الأخير على طلب الجزائر لتعديل مخطط التفكيك الجمركي في شهر أوت سنة 2012، وقد تضمنت هذه الرزنامة تأجيل رفع الحواجز الجمركية على أصناف واسعة من المنتجات المصنعة التي تستوردها الجزائر والتي تقرر دخولها حيز التنفيذ 01 سبتمبر 2012[1].

يعتبر هذا الطلب أول عريضة يتقدم بها بلد متوسطي للاتحاد الأوروبي، الهدف منها إعادة النظر في رزنامة التفكيك الجمركي لضمان الحماية لبعض الفروع الصناعية الوطنية النامية، لتهيئة المؤسسات الجزائرية، وتحضيرها لمنافسة المنتجات الاوروبية في اطار منطقة التبادل الحر المقرر إقامتها في حلول 2020.

كما يستمد هذا الطلب أساسه القانوني من الاجراءات الاستعجالية (التدابير الاستثنائية) المنصوص عليها في المادة 11 من اتفاقية الشراكة، لاسيما الفقرات الاربع الاولى منها، حيث تقضي هذه المادة أن الجزائر وفي حالة وجود أي خطر يهدد استقرار الاقتصاد الوطني ويتعارض مع تنميته باستطاعتها مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي لجملة من المنتجات التي لا يتجاوز 15% من واردات الاتحاد الأوروبي ولا تفوق الحقوق الجمركية[2].

[1] – إبراهيم بوجلخة، المرجع السابق، ص 178.

[2] – شواشي فاطمة، المرجع السابق، ص 92.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة الإطار النظري والمفاهيمي لاتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر وبالخصوص القطاع الزراعي في ظل هذه الشراكة، توصلنا إلى ما يلي:

-انضمت الجزائر إلى الشراكة بالتوقيع على الاتفاق مع الإتحاد الأوروبي لبناء شراكة أوسع في إطار متكافئ الفرص بين الطرفين، بالإضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتقليص من الفجوة بين الجانبين.

-تضمنت اتفاقية الشراكة العديد من المحاور المهمة تشمل العديد من النقاط الأساسية المتمثلة في: الحوار السياسي، جانب الانتقال الحر للسلع وتجارة الخدمات التي تعتبر نقطة مهمة في محاور الشراكة التي تربط بين الطرفين، عن طريق مبادلات المنتجات. المدفوعات ورؤوس الأموال بين الطرفين والمنافسة، التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وحتى العلمي والتكنولوجي أي أن اتفاق الشراكة تضمن كامل القطاعات الاقتصادية.

- حاولت اتفاقية الشراكة من خلال محتواها إلى الوصول وتحقيق عدة أهداف خاصة بكل طرف، وهي أهداف تسعى بالدرجة الأولى إلى تخفيض الرسوم الجمركية على السلع والمنتجات بشتى أنواعها بين الطرفين في إطار الحوار السياسي، وإنشاء منطقة التبادل الحر والتعاون بينهما.

-في ظل هذه الاتفاقية قدمت مجموعة من الأفضليات، والتسهيلات الممنوحة للقطاع الزراعي الجزائري خصيصا للمنتجات الزراعية المستوردة.

-لقد سعت الجزائر من خلال اتفاق الشراكة المبني على فصول، وبروتوكولات محددة إلى الاستفادة بنسبة كبيرة من التسهيلات الممنوحة في إطار المبادلات الخاصة بالسلع والمنتجات الزراعية التي طبقت أساسا في رزنامة التفكيك الجمركي 2012.

الفصل الثانـي:

تقييم وتحليل السياسات الزراعية للاتحاد الأوروبي وأثرها على القطاع الزراعي الجزائري

تمهيد:

اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال على جملة من السياسات الزراعية الطموحة، التي تتجسد في مجموع الإصلاحات والبرامج المتكاملة للنهوض بالقطاع الزراعي، وتحقيق بما يسمى الأمن الغذائي، في بداية الألفية الجديدة قامت بإنشاء المخطط الوطني للتنمية الزراعية 2002، وسعت لتوسيعه حتى أصبح المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية توسيع القطاع وترقية المنتجات الزراعية، ثم اتبعت برنامج التجديد الفلاحي والريفي للوصول إلى الاقتصاد العالمي، أما بالنسبة للإتحاد الأوروبي فقد وضع كذلك مجموعة من السياسات الزراعية، تهدف إلى التنظيم وتسيير مجمل عناصر القطاع الزراعي من إنتاج، مبادلات والاهتمام بالتنمية الريفية للزيادة في تنمية القطاع.

وفي إطار هذه السياسات الزراعية تعتبر منتجات الحبوب، وبالخصوص منتج القمح من العناصر الأساسية للغذاء في الجزائر، لذا يحظى باهتمام كبير لتلبية حاجة المستهلك، حيث تعتبر الجزائر من أهم المستورين للقمح من الإتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: واقع السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

يعد قطاع الزراعة في الجزائر من بين القطاعات الهامة التي تلعب دورا كبيرا في شتى الميادين الاقتصادية والإجتماعية، لذا أعطت الجزائر أهمية واسعة للقطاع الزراعي في إطار البرامج التنموية المتتالية، فمنذ استقلال الجزائر سيطر نظام التسيير الذاتي على معظم سياساتها الزراعية ، وعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها السلطات منذ التسعينات لتدعيم هذه السياسات، لكن هناك جملة من الهفوات إلى يومنا هذا ، لم تستدرك بعد خاصة أن عددا من مؤشرات الأمن الغذائي مازالت تعبر عن فجوة غذائية يجب على السلطات أن تقلص من حجمها، بما يتناسب مع هذه المؤشرات.

المطلب الأول: لمحة عن السياسات الزراعية الجزائرية:

أبدت الجزائر ومنذ الاستقلال اهتماما واسعا بمسألة الأمن الغذائي، وذلك من خلال عدة محاولات لإصلاح القطاع الزراعي وسن سياسات زراعية، وذلك للتقليل من فاتورة الغذاء الباهضة، والتي بلغت سنة 2006 مايعادل 3.8 مليار دولار أمريكي، مقابل 2.4 مليار لسنة 2004.[1] وتتجسد السياسات الزراعية في منظومة متكاملة من الاجراءات والتشريعات، التي يسنها البلد بغية تحقيق أهداف محددة غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، ولتحقيق أقصى درجات الاكتفاء الذاتي وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الفجوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه، وبالتالي لن تكون مهمة القطاع الزراعي تحقيق الإكتفاء الذاتي في مجال الغذاء بقدر تطلعه لتحسين مستوى الأمن الغذائي.

أولا: لمحة عن السياسات الزراعية في الجزائر من 1962 إلى 2000.

أهم السياسات الزراعية في الجزائر من 1962-2000

1-سياسة التسيير الذاتي:

بعد الاستقلال وعلى إثر الرحيل المفاجئ والجماعي للمعمرين، لاسيما من المناطق الغنية، هذا ما أدى بالدولة إلى تركيز اهتمامها على هذه المستثمرات الأكثر غنى في البلاد، وذلك من أجل تفادي الفوضى التي قد تنجم عن التصارع على ملكية هذه الأراضي نتيجة الشغور القانوني المفاجئ الذي طرأ على حوالي ثلث المساحة الزراعية، هذا مما استوجب إصدار مرسوم رقم 2 -62 المؤرخ في 1962/01/22 القاضي بحماية ومنع بيع الممتلكات الشاغرة مع إلغاء العقود التي أبرمت بعد اتفاقية

[1]- نزعي عز الدين، وهاشمي الطيب، السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، العلوم الاقتصادية، مج9، ع، سنة 2013، ص 42.

إيفيان بين بعض الأوربيين والجزائريين التي تم بموجبها بيع ممتلكات عقارية، ومن خلال هذا المرسوم تم فض سيطرة الدولة على الأراضي الشاغرة التي تركها المعمرون والتي بلغت مساحتها 250,000 هكتار.

جاء بعده مرسوم 22 مارس 1963، الذي أرسى نظام التسيير الذاتي تحت رقم 90-63 والذي يقضي بتأميم جزئي لأراضي بعض كبار الملاك، فشمل هذا المرسوم 127 مزرعة معظمها مختصة في إنتاج المحاصيل التصديرية (الخمور، الحمضيات، وبدرجة أقل الحبوب)، ليأتي بعده مرسوم أكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي، حيث يقضي هذا القانون بتأميم جميع الممتلكات الفلاحية التي كانت بحوزة المعمرين وإلحاقها بالأملاك الوطنية، ومن خلال ذلك أصبحت مساحة الأراضي الزراعية الخصبة التابعة للدولة في ظل سياسة التسيير الذاتي تقدر بحوالي 2.632,000 هكتار التي كانت قبل الاستقلال ملكا لحوالي 22,000 معمر. ليتم توزيعها بعد ذلك على 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا ، كما تم إنشاء لجان التسيير الذاتية لإدارتها وليس لملكيتها[1].

2-سياسة الإصلاح الزراعي أو "الثورة الزراعية":

يدخل الإصلاح الزراعي بالجزائر سنة 1971 ، ضمن إطار استراتيجية بناء وطن تخلص منذ فترة قصيرة من نظام استعماري، وجاءت هذه السياسة كنتيجة للوضعية التي صار إليها القطاع الزراعي، من حيث التراجع الكبير في الإنتاج الذي عرفته المزارع المسيرة ذاتيا، بالإضافة إلى التوزيع غير العادل للأراضي الفلاحية، وعليه صدر ميثاق الثورة الزراعية في 1971/07/14، وبدأ تطبيقه خلال شهر جوان 1972، وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي: "الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها"، وبموجب هذا القانون تم تأميم الأراضي وتشكيل تعاونيات زراعية تمثلت في 7000 تعاونية[2] (CAPRA) موزعة على مليون هكتار، وتم منح هذه الأراضي المؤممة وكذا الأراضي التابعة لملك الدولة أو البلديات إلى الفلاحين المحرومين لخدمتها. كما تم تكوين حوالي 700 تعاونية للخدمات على مستوى البلاد (CAPS) و730 تعاونية زراعية للاستغلال الجماعي

[1] – غردي محمد، بن نير نصر الدين، تطور السياسات الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر، جامعة البليدة، 2016، 02، ص .195

[2] – طالب بدر الدين، صالح سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 31، 2015، ص .2017

(CAEC) والمكلفة بالاستعمال المشترك لوسائل الإنتاج، وكذا تشكيل تعاونيات لتربية المواشي على ساحة 600,000 هكتار.[1]

3-مرحلة تحرير القطاع الفلاحى (1981-1990):

أخذت هذه المرحلة وقتا طويلا نسبيا، حيث اتخذت اجراءات لتحرير القطاع الفلاحي من قبل السلطات الجزائرية ابتداءً من توقيف عمليات الإصلاح الزراعي، وتميزت بالإسراع في ذلك خلال الثمانينات.

أولى الإصلاحات كانت على مستوى قطاع التجارة والتي اعتبرت أنذاك الخيط الضعيف للسياسة القديمة في الإصلاح الزراعي.

إن مفهوم إعادة الهيكلة هو بمثابة أداة تنظيمية للاقتصاد الوطني في مختلف القطاعات، والتقليل من الضغط الذي تعاني منه، ومن بين هاته القطاعات نجد القطاع الزراعي، الذي عرف خلال مرحلة الثورة الزراعية مشاكل عدة خاصة في مجال (التموين، التمويل، التسويق، التخزين، النقل والتوزيع... إلخ)، إضافة إلى تراجع أسعار البترول خلال هاته الفترة، وضعف نمو اقتصاد البلاد، مما أدى بالسلطات إلى تبني مفهوم المراجعة أو التقييم[2]. حيث تم إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا بموجب التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 1981/03/17 وكذلك إعادة هيكلة القطاع الفلاحي ككل بموجب المرسوم رقم 77 الصادر في 1981/10/15، والذي كان يهدف إلى إنشاء وحدات إنتاجية قوية ومتماسكة يمكن التحكم فيها من حيث التسيير، وقد ضم ذلك كل أشكال الملكية الزراعية سواءً تعاونيات الثورة الزراعية أو مزارع التسيير الذاتي أو تعاونيات القطاع الخاص، وقدماء المزارعين، حيث أطلق عليها اسم المزارع الفلاحية الاشتراكية وذلك للحد من الازدواجية التي أصبحت تميز هذا القطاع، وكذا الحد من فوضى التسيير والتدخلات المختلفة من طرف مختلف أجهزة التسيير ورفع الحواجز البيروقراطية، بالإضافة إلى إعادة تنظيم الأراضي الفلاحية التابعة للدولة واستصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وبيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي.

4-السياسة الزراعية الجزائرية خلال بداية الإصلاحات الاقتصادية (1990 -1999):

انتهجت الجزائر في التسعينات سياسة اقتصاد السوق ، لذا كان لابد عليها إعادة هيكلة القطاع الزراعي من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات، أهمها قانون رقم 25 -90 المؤرخ في

[1]- زهور عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمّة الناتج المحل الفلاح الجزائري خلال الفترة (1980-2009)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013-2014، ص 75.

[2] - غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 196.

1990/11/18 المتعلق بإعادة الأملاك المؤممة، حيث تم إرجاع ما يقارب 445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق، والمرسوم التنفيذي رقم 289 -92 المؤرخ في 1992/01/06، الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية، ويعتبر قانون التوجيه العقاري 25 -90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990.

مما عاشته الجزائر خلال عشرية التسعينات أزمة سياسية حادة كان لها تأثير كبير على كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، زيادة على الأزمة المالية التي تسببت في انهيار أسعار البترول خلال نهاية الثمانينات، حيث تفاقمت مديونية الجزائر ببلوغها حوالي 34 مليار دولار، ولم تشهد أسعار البترول ارتفاعا خلال هته الفترة، بل انخفض سعر البرميل من 21 دولار عام 1991 إلى 15 دولار عام 1994، كل هذه الظروف أدت بالجزائر إلى إبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي ، حيث تم توقيع اتفاقية ستاندباي stand-bey في أفريل 1994 مع هذا الأخير، كمقدمة لعقد اتفاقيات مكملة لها تتعلق بإعادة الجدولة.

أثرت التحولات الناجمة عن إعادة الجدولة على المستغلين الصغار الذين يشكلون الغالبية العظمى في الريف الجزائري، حيث سجلت المنتوجات الفلاحية الاستراتيجية عجزا (الحبوب والحليب) بينما زادت المضاربة على المنتوجات الفلاحية المعدة للتسويق (فواكه،خضر،لحوم) في حين ظل مردود الأرض منخفضا.

جاءت إصلاحات 1990 لإعادة بعث النشاط الزراعي وذلك من خلال حماية الأراضي الفلاحية وضمان الاستقلال الشامل لها، وكذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال التسيير وتمويل القطاع الفلاحي.[1]

ثانيا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000 (PNDA)

إن فشل الإصلاحات التي أجريت على الفلاحة خلال الفترة (1994-1999) أدى بالسلطات إلى تبني مخطط وطني للتنمية الفلاحية (PNDA) انطلاقا من سنة 2000 يعتمد عل إعادة الإستثمار في القطاع الفلاحي، ويختص في تطوير الري والتشجير، والاهتمام بالغابات ، وكذا المحافظة على الثروات الطبيعية[2].

[1] – وردة مرسي، دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي (القمح والحليب نموذجا) خلال الفترة 2000-2016 دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خضير بسكرة، 2019-2020، ص 29.

[2] -عمر بسعود، الفلاحة في الجزائر : من الثروات إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002) 2003، ص 38.

أ- أهداف المخطط الوطني للتنمية:

يعتبر المخطط الوطني للتنمية ألية خاصة ترمي إلى ترقية التكوين التقني والدعم المالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستغلال العقلاني للموارد الالطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة[1].

وتتمثل أهداف المخطط الوطني للتنمية فيما يلي:

- الحماية والإستغلال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.
- الإندماج في الاقتصاد الوطني .
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي.
- إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن.
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي.
- تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين.
- تحرير المبادلات الخاصة على مستوى (التموين، تصريف وتكييف الإنتاج).
- ترقية وتشجيع الإستثمار الفلاحي.
- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.[2]

وبما أن الهدف الأساسي لهذا المخطط هو تحسين مستوى الأمن الغذائي بالدرجة الأولى، وذلك بتمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير الدولية المتفق عليها، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج بالنسبة للمدخلات الفلاحية وأيضا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، وذلك من أجل تنمية زراعية مستدامة. وفي سياق تشجيع التنمية المستدامة تتلخص معايير تنفيذ المخطط في ثلاثة مستويات، وهي: الجدوى الاقتصادية، الاستدامة الإيكولوجية والقبول الاجتماعي.[3]

بعد ذلك توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية أيضا ويصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDA)، وجاء لتنفيذ هذا المخطط مجموعة من الصناديق والهيئات الائتمانية تتمثل في:

[1] - زهير صيفي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في الجزائر، حالة ولاية البرج ،2014، ص 165.

[2] - زهير صيفي، مرجع سابق، ص 166.

[3] - نورية غربي، مرجع سابق، ص 110-111.

*الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (PNDA).

*صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز.

*القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية.

*الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي.

ثالثا: برنامج التجديد الفلاحى والريفي (2008-2014)

شرع في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة 2008 من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، بعد مصادقة مجلس الوزراء المنعقد في 23 جويلية 2008، على مجموعة من الإجراءات لصالح الفلاحين بصفة خاصة والفلاحة بصفة عامة، حيث ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون الزراعة التوجيهي وقانون التوجيه الفلاحي 08/16 المؤرخ في أوت 2008، من أجل تحقيق توازن وطني بين الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية. تتشكل هذه السياسة الجديدة على ثلاث محاور وهي كالتالي:

1-التجديد الفلاحى: وهو محاولة للوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني ، والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة ،حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس أيضا شراكة بين القطاع العام والخاص ، لتأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.[1]

إن برنامج التجديد الفلاحي جاء لعصرنة ومكننة القطاع الزراعي، وتطبيق سياسة الاقتصاد في مياه السقي، بالاعتماد على الوسائل الحديثة الخاصة بالري مثل الري بالتنقيط، وتطبيق قانون 10/03 الصادر في 15 أوت 2010م، الذي يحدد كيفيات تطبيق عقد الامتياز، بحيث يتم تحويل عقد حق الانتفاع الدائم الذي كان معمولا به في القانون 87/19 إلى حق الامتياز لمدة 48 سنة قابلة للتجديد.

2-التجديد الريفي: يهدف هذا المحور إلى حماية الموارد الطبيعية والرعوية والموارد النباتية والمائية، إضافة إلى ترقية الوسط الريفي على كل المستويات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية وربطه مع الأقاليم الأخرى، بتهيئة الإقليم وضمان تنمية متوازنة سليمة لكل الأقاليم، مستخدما في ذلك أدوات ناجعة تحقق ذلك (استخدام نظام معلوماتي لدعم التجديد الريفي- تفعيل المشارع الجوارية للتنمية الريفية...).[2]

[1] - رياض طالبي وعبد الرحمن القري، استراتيجية التنمية الريفية المستدامة كأداة للحد من ظاهرة البطالة في الوسط الريفي،ص 7.

[2] - وردة سعادة، المنظمة العالمية للتجارة والسياسات الزراعية في الجزائر الفترة 2000-2016 ، مجاة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد الثامن، السنة الثامنة، سنة 2017، ص 688.

3-برامج الدعم الفلاحي الجديد: سعت الدولة الجزائرية إلى تحقيق أهداف عصرنة الزراعة، بتوفير كافة الموارد المالية الخاصة بدعم وتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية للفلاحين، ووسعت نطاق التمويل ليشمل القرض البنكي والتعاضديات الفلاحية، والدعم المالي من قبل الدولة لكل فلاح يجسد مشروع زراعي ناجح.[1]

رابعا: مخطط عمل الفلاحة 2015-2019

يقوم مخطط عمل الفلاحة على ثلاث ركائز أساسية وهي كالتالي:[2]

- الركيزة الأولى وهي الزراعة، والثروة الحيوانية، ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية.
- الركيزة الثانية فتقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي، وكذا تشجيع السياحة البيئية.
- الركيزة الثالثة وهي متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، زيادة تطوير صادرت السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد الأسماك، حيث يهدف مخطط عمل الفلاحة إلى زيادة متوسط نمو في القطاع الفلاحي بـ 05 بالمئة قيمة الانتاج تقدر بـ 4300 مليار دينار جزائري؛ بيئة التشجير بـ 13بالمئة، تخفيض قيمة الواردات بـ 02 مليار دولار؛ الصادرات بـ 1,1 مليار دولار؛ الوصول إلى 1500,000 منصب شغل؛ حيث يتوقع تحقيق النتائج التالية خلال سنة 2020 فيما يخص قطاع الصيد وتربية الأحياء المائية، -رفع الانتاج إلى حوالي 200 ألف طن؛ الاحتفاظ بـ 80 ألف منصب شغل؛ خلق 40 ألف منصب شغل، الوصول إلى رقم أعمال يقدر بـ 110 مليار دينار جزائري.

المطلب الثاني: إمكانيات القطاع الزراعي في الجزائر

يحتل القطاع الزراعي أهمية متقدمة في العديد من الدول خاصة الجزائر، فهو يعتبر أهم قطاع استراتيجي للتنمية الاقتصادية، لما يملكه من إمكانيات، ومميزات طبيعية وبشرية تؤهله لرفع عجلة النمو وتوفير الإنتاج الغذائي المتنوع للتكيف مع طلب المستهلك وتتمثل هذه المقومات في:

أولا: الأراضي الزراعية في الجزائر

تستغل الجزائر 20% فقط، بمساحة 8.56 مليون هكتار، من بين 43.9 مليون صالحة للزراعة، فيما يصل معدل الاكتفاء الذاتي من الغذاء 73% إلى غاية سنة 2021، بحسب وكالة الأنباء الجزائرية. وقدرت مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر إلى غاية نهاية سنة 2020 بـ 85825.79 مليون هكتار،

[1] – المرجع نفسه، ص 689.

[2] – مجلة دفاتر العلوم، المجلد 10، العدد 02/ 2018، ص 119.

وبحصة من اجمالي مساحة الجزائر نسبتها 17.4%، وهي بذلك أقل بكثير من المعدل العالمي والعربي لحصة الأراضي الفلاحية،[1] والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 1 : تطور استخدام الأراضي الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2016-2020

التعيين	2017	2018	2019	2020
إجمالي المساحة الصالحة للزراعة	43769.98	41358.84	43968.80	41358.85
إجمالى المساحة الزراعية المستغلة	8534.60	5522.41	5724.78	7240.49
المساحات الزراعية الصالحة غير المستغلة	35235.29	35836.43	38244.02	34118.36
نسبة الأراضي الصالحة للزراعة من المساحة الكلية	%3.5	%3.2	%2.3	%2.1
الغابات	1923.20	1930.00	4090.99	1949.00
المراعي	32910.25	32788.83	32755.97	32841.83
مجموع الأراضي الزراعية	78603.43	76077.67	80815.76	76149.68
نسبة الأراضي الزراعية من المساحة الكلية	32.82%	32.97%	50.55%	51.50%

المصدر: من إعداد الطالبة وفق إحصائيات الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، (المجلد رقم 41) لسنوات (2018-2020).

من خلال الجدول (رقم 01) نلاحظ أن مجموع مساحة الأراضي الزراعية والتي تتكون من الأراضي الصالحة للزراعة، ومجموع الغابات والمراعي في معظمها، عرفت تطورا طفيفا خلال سنة 2019، حيث انتقلت مساحتها من 78603.43 ألف هكتار إلى 80815.76 ألف هكتار. أما خلال سنة 2020 فقد عرفت تراجعا طفيفا أيضا حيث بلغت مساحتها 76149.68. أما نسبة المساحة الزراعية إلى المساحة الكلية شهدت كذلك تزايد معتبر حتى وصلت أعلى نسبة لها 51.50% سنة 2020، كذلك بالنسبة للمساحات الزراعية المستغلة شهدت انخفاض بداية من عام 2018 فقدرت بـ : 5522.41ألف هكتار وبالنسبة للمساحات الصالحة غير المستغلة، شهدت ارتفاع ملحوظ خلال سنة 2018 بـ 38244.02 ألف هكتار. من خلال هذه المعطيات نستطيع القول بأن المساحة الزراعية في الجزائر تغلب عنها مساحات الغابات والمراعي خصوصا.

ثانيا: الموارد المائية

1.الموارد المطرية: حيث يتراوح المتوسط السنوي لسقوط الأمطار ما بين 95 و100 مليار م^3، يغير توزيعها جغرافيا بين المناطق الساحلية ومناطق شمال الصحراء، اما الجنوب الجزائري والذي يمثل حوالي

[1] – غفصي توفيق، واقع ومقومات الأمم الغذائي في الجزائر وتحديات تحقيق ودراسة في الفترة (2002-2016)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 12، العدد 02، سنة 2019، ص 03.

85% من المساحة الإجمالية، فهو يدخل ضمن المناطق شبه الجافة والجافة مما يجعل متوسط ساقط الامطار يقل عن 100 ملم/السنة.[1]

2.الموارد السطحية: تمثل مصادر المياه السطحية في السدود والأنهار والأحواض، ونقدر الموارد المائية السطحية بين 9.8 مليار م^3/ سنة 2016، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الاحواض المتوسطية في الشمال على 11.1 مليار م^3 وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار م^3، أما الاحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار م^3، كما تعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، حيث يبلغ عدد السدود المستغلة من طف الوكالة الوطنية للسدود حاليا 66 سد بطاقة استعابية تقدر بـ 7.5 مليار متر مكعب.

ثالثا: اليد العاملة

تعتبر اليد العاملة من أساسيات القطاع الزراعي حيث تعتبر الركيزة الأساسية التي يقوم عليها القطاع الزرعي، وهذا ما يمثله الشكل الموالي:

الشكل 1 : تطور عدد ونسبة العمال في النشاط الفلاحي في الجزائر خلال الفترة من 2005-2018

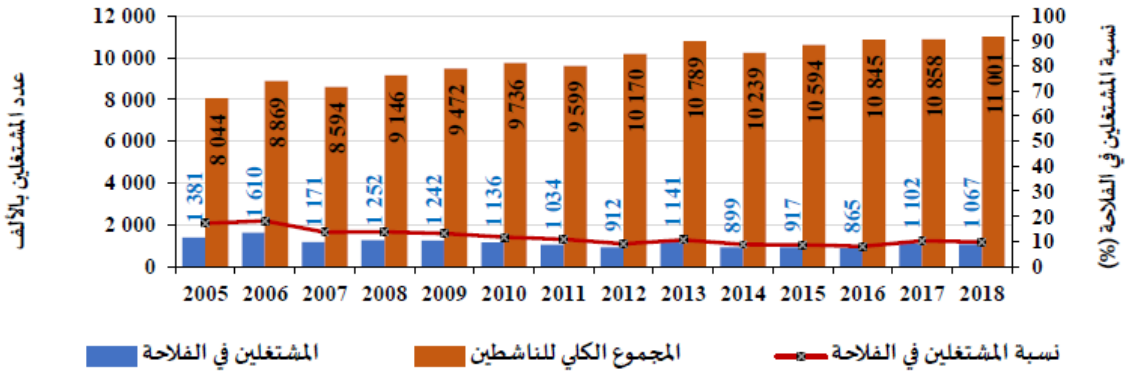

من خلال الشكل يتضح لنا ان العلاقة تبادلية ومشتركة لعنصر اليد العاملة، ونتيجة لتواضع الإمكانيات الجرائر من المكننة الزراعية كما تم التطرق لها سابقا، فحسب الشكل أعلاه نجد بأن القطاع الفلاحي يوظف نسبة معتبرة من إجمالي العاملين الناشطين في الجزائر بلغ متوسطها خلال الفترة 2005-2018 معدل 11.6%، لكن الملاحظ بأنه رغم قدرة وحاجة هذا القطاع إلى استقطاب المزيد من اليد العاملة إلا أنة يشهد تراجعا مستمر لمشغليه، فبعد أن كان عددهم في حدود 381، المليون عامل سنة 2005 مشكلا 17.2% من مجموع الناشطين، انخفض إلى 1,067 مليون سنة 2018 الذي يمثل نسبة 9.7%، أي تراجع بمقدار 22.7%، ويفسر ذلك بعزوف الأجيال الجديدة من الريفيين والأسر

[1] – سمير بوعافية، رضا زيواني، القطاع الزراعي كبديل للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات دراسة تحليلية للقطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة (2006-2015)، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 04، 2017، ص 293.

الزراعية عن العمل في الزراعة بحثا عن فرص أفضل في القطاعات الاقتصادية الأخرى. وقد قدرت وزارة الفلاحة والصيد البحري عجز القطاع من اليد العاملة بقرابة مليون منصب[1].

رابعا: الموارد الحيوانية

تعد الثروة الحيوانية بما فيها الانتاج الحيواني كاللحوم والألبان والبيض وغيرها من موارد من أحد أهم فرع مقومات القطاع الزراعي في الجزائر، حيث قامت بتدعيم هذا الانتاج والعمل على تمويله من خلال السياسات الزراعية المعتمدة والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول 2 : تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2018-2020

الوحدة: الأبقارو الأغنام: ألف رأس الكمية: ألف طن.

البيان	2017	2018	2019	2020
الأبقار	1895.13	1816.00	1780.59	1740.18
الأغنام	28393.60	28723.99	29428.93	30905.56
جملة اللحوم (البيضاء والحمراء)	1073.70	1047.67	828.43	798.52
الألبان	3521.21	3280.00	3189.24	3354.70
البيض	394.23	314.04	341.56	308.46

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، (المجلد رقم 41) لسنوات (2018- 2020).

يظهر من خلال الجدول أن مختلف الموارد والمنتجات الحيوانية خلال هذه الفترة شهدت ارتفاع، ونمو واضح لدى كلا منها فبالنسبة لعدد الأبقار قدرت أكبر قيمة له 1895.13 ألف رأس عام 2017، والأغنام سجلت أكبر قيمة لها عام 2020 بـ 30905.56 ألف رأس فهي قيم معتبرة، أما بالنسبة لباقي المنتجات، كاللحوم بلغت قيمتها 1073.70 ألف طن عام 2017 والألبان 3521.21 ألف طن عام 2017 والبيض 394.23 ألف طن عام 2017 كأكبر معدل لكميات إنتاج الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الآونة الأخيرة.

خامسا: الدعم المالي والتقني[2]

إن تقدم مختلف القطاعات الاقتصادية مرهون بوجود رؤوس أموال ضخمة المخصصة لتسييرها، وفيما يتعلق بالقطاع الفلاحي فإن الدولة تخصص في ميزانيتها سنويا غلاف مالي يحدد بحسب الاحتياجات كما أن للقطاع الخاص (مستثمرون وفلاحين)، دور في زيادة رؤوس الأموال. لقد حظي

[1] – غفصي توفيق، مرجع سابق، ص 09.

[2] – معوش إيمان وبن عمراني أماني، مرجع سابق، ص 59.

القطاع باهتمام بالغ في السنوات الأخيرة، وهذا بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في فترة التسعينات، ثم المخطط الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بداية من الألفية الثالثة، الذي من خلالهما تدخلت الدولة بشكل مباشر وفعال في البرامج والسياسات الزراعية، بإنشاء مجموعة من الصناديق وتطوير صناديق أخرى موجودة لتقديم العديد من أشكال ووسائل الدعم، والتشجيع للقطاع الخاص في مختلف النشاطات الفلاحية سواء النباتية أو الحيوانية، وتوزع الأرضي للاستصلاح عن طريق الامتياز، وزيادة حجم الاستثمارات العمومية في تنمية وتطوير البنية التحتية، والخدمات المساندة للقطاع، من خلال بناء السدود وقنوات الري والصرف وفتح الطرق وتوصيل الكهرباء وتطوير البحوث والخدمات الإرشادية والوقائية، وتدريب العاملين في إدارة القطاع الزراعي، هذا بالإضافة إلى توفير مناخ الاستثمار، من خلال توفير الظروف السياسية والاقتصادية والتنظيمية، وسن العديد من القوانين والتشريعات المحفزة والمشجعة للاستثمارات المحلية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، ولتعطي أكثر امتيازات وضمانات لهؤلاء المستثمرون، سواء المحلين أو الأجانب.

كما رفق هذه القوانين والتشريعات، إنشاء إطار مؤسساتي يعمل على تأطير هذه الاستثمارات وتشجيعها، وعلى رأسها الوكالة الوطنية تتطور الاستثمار ANDI، والمجلس الوطني للاستثمار CNI والشباك الوحيد اللامركزي GU، والوزارة المنتدبة لدى ريس الحكومة المكلفة بمساهمة وتطوير الاستثمار MDPPI والتوقيع على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحماية وضمان الاستثمار والحق في التحكيم الدولي. قدرت ميزانية القطاع الفلاحي لسنة 2016 بـ 50 مليار دينار، مخصصة لمرفقة الاستثمارات الفلاحية وتشجيعها، وكذا تدعيمات الخاصة في مجالات كالحليب والحبوب واستصلاح الأرضي.[1]

المطلب الثالث: أهم المنتجات الزراعية فى الجزائر خلال (2010-2020).

تولي الجزائر أهمية كبيرة لمحصول الحبوب والذي يعتبر من أهم المنتجات الزراعية الاستراتيجية، باعتبارها مصدر الغذاء الرئيسي في الجزائر.

أولا: إنتاج الحبوب في الجزائر:

يعتبر منتج الحبوب بصفة خاصة القمح والشعير، أكبر محصول زراعي في الجزائر بنسبة قدرت بـ 63% تقريبا من المحاصيل الزراعية في الجزائر، والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] – نعيمة زلاطو، المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري، لمواصلة إلى التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 2، العدد 3، 2019، ص 42.

الجدول 3 : إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2012-2020

الوحدة: ألف طن المساحة: ألف هكتار الإنتاجية كلغ/هكتار

	القمح			الشعير			الذرة		
السنة	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج
2012	1945.78	1764	3432.23	1030.48	1545	1591.72	0.69	2536	175
2013	172724	1910	3299.05	72 897	1669	1498.64	0.37	3351	1.24
2014	1651.31	1475	2436.20	791.84	1186	939.40	0.99	2596	2.51
2015	1814.72	1464	265673	802.34	1284	1030.56	0.71	3930	2079
2016	2062.18	1183.26	2440.10	1236.20	744.14	919.91	0.82	4509.42	3.69
2017	2118.39	1150.17	2436.50	1303.13	744.13	969.70	0.66	4003.04	2.63
2018	1948.41	2043.32	3981.22	1080.25	1811.92	1957.32	1.24	4441.98	5.51
2019	1974.99	1962.99	3876.88	1133.01	1454.31	1547.75	1.533	4153.95	6.368
2020	1848.08	1681.07	3106.00	978.11	1240.28	1213.14	0.53	6077.36	3.221

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، الخرطوم، (المجلد 37-38-39-40) للسنوات (2020/2019/2018/2017)

من خلال الجدول يتضح لنا أن:

أ-بالنسبة للمساحة: تعرف المساحة المخصصة لإنتاج الحبوب تذبذبا ملحوظا خلال الفترة 2012-2020، لكن كان هناك تطور ملحوظ في المساحة المخصصة لجملة الحبوب سنة 2016 قدرت بـ: 3379.57 ألف/هكتار (حسب احصائيات الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، سنة 2018)، وتعتبر أكبر قيمة في الفترة المدروسة، وذلك رجع إلى الأمطار الهاطلة في تلك السنة. حيث كانت المساحة المخصصة للقمح تشهد تذبذبا أيضا خلال هذه الفترة وقدرت أكبر مساحة مزروعة بـ: 2118.39 ألف هكتار عام 2017 وأصغر مساحة مزروعة لمحصول القمح قدرت بـ: 1651.31 ألف هكتار في عام 2014.

أما بالنسبة للمساحة المخصصة لمحصول الشعير، فأقل قيمة لمساحة الشعير كانت 791٠84 ألف هكتار عام 2014، ووصلت إلى حوالي 1303.13 ألف هكتار عام 2017، فهي أكبر قيمة شهدها محصول الشعير خلال فترة 2012-2020.

فيما يخص المساحة المخصصة لمنتج الذرة كانت قيم ضئيلة جدا مقارنة مع منتجي القمح والشعير، حيث أنها وصلت أكبر مساحة مزروعة لها قيمة: 1.533 ألف هكتار كأقصى حد، لها من المساحة المخصصة سنة 2019، ومن خلال هذا التحليل نستطيع القول أن منتج القمح هو المنتج الذي يحتل أكبر مساحة من المساحة المخصصة للحبوب.

ب-بالنسبة للإنتاجية: شهدت الانتاجية لكل من المنتجات المبينة في الجدول تذبذبا ملحوظ خلال السنوات المختلفة، حيث وصلت إنتاجية القمح قيم كبيرة بعدما عرفت تطورا خاصة خلال عامي 2018-2019 وكانت أكبر قيمة: 2043.32كلغ/هكتار عام 2018، أما أقل قيمة فقدرت بـ: 1150.17 كلغ/هكتار عام 2017.

أما بالنسبة لإنتاجية محصول الشعير فبلغت أكبر قيمة لها عام 2018 بـ: 1811.92كلغ/هكتار على عكس ذلك، فقد قدرت أصغر قيمة لإنتاجية الشعير الى 744.13 كلغ/هكتار سنة 2017 بعدها شهدت ارتفاع كبير خلال السنة التي تلتها، في الأخير وما يمثل انتاجية الذرة كانت قيمتها كبيرة خلال سنة 2016 بمعدل قدره: 4509.42 كلغ/هكتار.

ج-بالنسبة للإنتاج: قدر أكبر انتاج للقمح خلال هذه الفترة 3981.22 ألف طن عام 2018، عائد إلى تحسن الظروف المناخية خلال هذه السنة بعدها شهد الانتاج انخفاض ضئيل عام 2020 فقدر الانتاج بـ: 3106.00ألف طن. فيما يخص إنتاج الشعير الجزائري فقد بلغ أكبر قيمة عام 2018 بـ: 1957.32 ألف طن بعدما كانت أصغر قيمة له 919.91 ألف طن عام 2016. اما إنتاج الذرة فقد شهد تزايدا ملحوظا خلال الفترة المدروسة وخاصة من 2013 حتى 2019 من قيمة 1.24 ألف هكتار سنة 2013 إلى 6.368 ألف هكتار سنة 2019، وهي تعتبر أكبر قيمة يصل اليها انتاج الذرة في الجزائر خلال هذه الفترة، وهذا كله راجع إلى مستوى هطول الأمطار في البلد بصفة كبيرة باعتبارها أحد أهم مقومات الزراعة.

في الأخير ومن خلال تحليل هذا الجدول الخاص بالحبوب المتمثلة في القمح، الشعير والذرة، نستطيع القول بأن منتج القمح يحتل الصدارة بالنسبة لجملة الحبوب في الجزائر خاصة من خلال الإنتاج، فالقمح عادة يحظى باهتمام كبير، في محاصيل الجزائر لأهميته كذلك كانت فترة 2018 ذات إنتاج وفير راجع لمتوسط الامطار على مستوى الوطن التي قدرت بـ: 508.8 مليمتر.

ثانيا: إنتاج الخضر في الجزائر:

ارتفعت الحصة السوقية لإنتاج الخضروات في الجزائر مع بداية الألفية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 4 : إنتاج الخضر في الجزائر خلال الفترة (2012-2020)

الوحدة: ألف طن المساحة: ألف هكتار الانتاجية : كلغ/هكتار

البطاطس				الطماطم			البصل		
السنة	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج
2012	138.67	30428	4219.48	21.54	36999	796.96	46.27	25573	1183.27
2013	162.71	30287	4928.03	22.49	43356	975.0.7	48.66	27628	1344.38
2014	156.18	29924	4679.52	22.65	47046	1065.60	47.98	27947	1340.88
2015	153.31	29610	4539.58	24.07	48349	1163.77	47.92	29972	1436.28
2016	156.31	30450.58	4759.68	22.56	56773.76	1280.57	49.90	30583.08	1525.99
2017	148.72	30973.16	4606.40	23.98	53646.66	1286.29	48.30	29405.40	1420.31
2018	149.67	31091.58	4653.32	22.323	58672.49	1309.746	47.28	29603.04	1399.69
2019	157.86	31801.10	5020.25	25	46301.33	1157.35	50.31	32074.44	1613.73
2020	149.47	31174.40	4659.48	26.31	62164.72	1635.62	50.03	33292.11	1665.67

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات الكتاب السنوي الاحصائيات الزراعية العربية، الخرطوم، (المجلد 37-38-39-40) للسنوات (2017/2018/2019/2020)

من خلال الجدول يتضح لنا أن البطاطس والطماطم والبصل أهم منتجات سائدة في المحاصيل الزراعية للجزائر، من خلال قيمة وكمية إنتاجها.

أ-بالنسبة للمساحة: تعتبر كلا من البصل والبطاطس أكثر المحاصيل المزروعة في الجزائر من حيث المساحة، فقدرت أكبر قيمة لمساحة منتج البصل 50.31 ألف هكتار عام 2019 بعدما كانت تتراوح ما بين 46.27 ألف هكتار في 2012 و47.28 ألف هكتار سنة 2018. أما بالنسبة لمساحة البطاطس تراوحت ما بين 138.67 ألف هكتار عام 2012 أصغر قيمة من خلال الفترة المدروسة، في الجدول أعلاه إلا انها ظلت في تذبذب حتى شهدت زيادة عام 2019 قيمة المساحة الخاصة بالبطاطس قدرت بـ: 157.86 ألف هكتار مما ساعدها على تحقيق انتاج أكبر للجزائر، كذلك قدرت أكبر مساحة لزراعة منتج الطماطم عام 2020 بقيمة 26.31 ألف هكتار بعدما كانت تتراوح ما بين قيمتين 21 و23 ألف هكتار تقريبا خلال السنوات السابقة.

من خلال هذا التحليل نستطيع القول بأن مساحة محاصيل منتج الطماطم تعد أقل بكثير من المساحات الخاصة بالبصل والبطاطس.

ب-بالنسبة للإنتاجية: عرفت انتاجية محاصيل الخضر في الفترة المدروسة 2012-2020 تذبذبا ملحوظا، ولكن شهدت عموما تطورا كبير في قيمتها بالنسبة لكل منتج منهما، أولا وفيما يخص منتج البطاطس فإنتاجيته كانت في تزايد على مدى هذه الفترة حيت قدرت عام 2012 بـ: 30428كلغ/هكتار استمررت في الزيادة حتى وصلت إلى أعلى قيمة لها عام 2019 بـ: 31801.10 كلغ/هكتار، وهذه

القيمة عائدة لمستوى هطول أمطار كثيف خلال هذه السنة، وبالتالي ما أدى إلى تحصيل انتاجية معتبرة من البطاطس في الجزائر.

بالنسبة لإنتاجية المنتج الثاني (الطماطم) فهي أيضا شهدت زيادة خاصة خلال السنوات الأخيرة (2016-2017-2018)، حتى وصلت 58672.49 كلغ/هكتار عام 2018، ولكن خلال العام الموالي أي في 2019 شهدت انخفاضا طفيفا، لها مما قدرت بـ: 46301.33 كلغ/هكتار، لتعاود الارتفاع سنة 2020 لتصل إلى 62164.72 كلغ/هكتار. ورغم ذلك فحسب القيم الاحصائية للطماطم فهي ذات انتاجية معتبرة جدا لصالح البلد.

وفي الأخير منتج البصل فهو كذلك عرف تذبذبا خلال الفترة المدروسة، ورغم ذلك استطاع هذا المنتج تحصيل قيمة كبيرة في الانتاجية في الفترة الأخيرة خاصة عام 2020 بقيمة 33292.11 كلغ/هكتار.

ج-بالنسبة للإنتاج: فيما يخص الإنتاج لكل المنتجات كان متذبذبا مع زيادة ملحوظة خلال السنوات الاخيرة خاصة. كانت أقل كمية لإنتاج البطاطس عام 2012 بـ: 4219.48 ألف طن بعدها شهدت تزايد بقيم متقاربة خلال الفترة (2013-2018) حتى حقق أكبر قيمة له بكمية معتبرة من الانتاج عام 2019 بـ: 5020.25 ألف طن.

بالنسبة للطماطم تقريبا كانت بنفس الوتيرة، ولكن بقيم أقل من كمية إنتاج البطاطس حيث أنها عرفت تزايدا تدريجيا من 2012 حتى 2018 الذي وصلت فيه كمية الانتاج أعلى قيمة لها بـ: 1309.746 ألف طن وبعدها شهدت انخفاض ضئيل عام 2019 بـ: 1157.35 ألف هكتار، لتعاود الإرتفاع سنة 2020 إلى1635.62 ألف هكتار.

أما بالنسبة لإنتاج البصل خلال فترة ما بين 2012-2015 كان بتزايد تدريجي ولكن بقيم صغيرة حتى وصل 1436.28 عام 2015 بعد هذه الفترة عرف انتاج البصل قفزة كبيرة في كمية الانتاج قدرت بـ: 1525.99 عام 2016 حتى وصلت اعلى قيمة لها 1665.67ألف طن عام 2020.

من خلال التحليل والإحصائيات الموجودة في الجدول يمكن القول بأن الجزائر تمتلك كميات معتبرة من محاصيل الخضر المتنوعة، كذلك لوحظ عام 2018 أن الانتاج في كل من المحاصيل الثلاث في تزايد كبير في الكمية، وهذا راجع إلى تحسن المناخ خلال تلك الفترة ومستوى كميات الامطار المعتبرة في تلك السنة خاصة، حيث قدر مستوى سقوط الأمطار في الجزائر 508.8 مليمتر عام 2018 مما ساعد على الزيادة في المردود.

ثالثا: إنتاج الفواكه في الجزائر:

عرف إنتاج الفواكه في الجزائر ارتفاعا حيث وصل إنتاج التمور إلى 1136.03 ألف طن وبلغ إنتاج البرتقال 1199.54، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 5 : إنتاج الفواكه في الجزائر خلال الفترة (2012-2020)

وحدة: ألف طن المساحة: ألف هكتار الأشجار: ألف شجرة

	التمور			البرتقال			العنب		
السنة	المساحة المستثمرة	الاشجار المثمرة	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج
2012	-	13791.91	789.36	40.90	-	802.52	68.67	-	543.17
2013	-	14652.38	848.20	41.38	-	890.67	68.56	-	570.84
2014	164.7	15090.93	934.38	42.95	-	955.21	66.42	-	518.03
2015	-	15508.59	990.38	43.33	-	1005.08	61.11	-	586.07
2016	167.28	15733.62	1029.60	41.95	-	892.76	65.85	-	571.35
2017	167.66	15638.61	1058.56	43.85	-	1013.95	64.48	-	566.58
2018	168.86	16137.39	1047.00	45.51	-	1134.194	656 62	-	441.324
2019	169.79	16508.91	1136.03	46.07	-	1199.54	41.382	-	503.7936
2020	170.50	-	1151.91	46.65	-	1174.85	69.319	-	554.201

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات الكتاب السنوي الاحصائيات الزراعية العربية، الخرطوم، (المجلد 37-38-39-40) للسنوات (2017/2018/2019/2020)

من خلال الجدول يتضح لنا ان الفواكه هي المنتجات السائدة في المحاصيل الزراعية للجزائر من خلال قيمة وكمية انتاجها.

أ- **بالنسبة للمساحة:** تعتبر كلا من التمر والبرتقال أكبر المحاصيل المزروعة في الجزائر، من حيث المساحة فقدرت أكبر قيمة مساحة منتج التمر 170.50 ألف هكتار عام 2020، بعدما كانت تتراوح ما بين 164.70 ألف هكتار في 2014 و167.28 ألف هكتار سنة 2016، بعد هذه السنة شهدت محاصيل التمر ارتفاع كبيرا جدا إلى غاية عام 2020 فكانت 170.50 ألف هكتار. أما بالنسبة لمساحة "البرتقال فتراوحت ما بين 40.90 ألف هكتار عام 2012 أصغر قيمة من خلال الفترة المدروسة في الجدول أعلاه، إلى انها ظلت في تذبذب حتى شهدت زيادة عام 2020 وصلت إلى 46.65 ألف هكتار، مما يساعدها على تحقيق انتاج أكبر للجزائر. كذلك قدرت أكبر مساحة لزراعة منتج العنب عام 2012 بقيمة 68.67 ألف هكتار، وانخفضت كثيرا حتى وصلت 41.382 الف هكتار سنة 2019، لتعاود الارتفاع سنة 2020 لتصل إلى أعلى مستوياتها خلال الفترة المدروسة 46.65 ألف هكتار.

من خلال هذا التحليل نستطيع القول بأن مساحة محاصيل منتج البرتقال تعد أقل بكثير من المساحات الخاصة بالتمور والعنب.

ب- بالنسبة للإنتاجية (أشجار مثمرة): عرفت انتاجية محاصيل الفواكه في الفترة المدروسة 2012-2020 تذبذبا ملحوظا، ولكن شهدت عموما تطورا كبير في قيمتها بالنسبة لكل منتج منهم عدا منتج العنب الذي كان في تراجع، أولا: وفيما يخص منتج التمور فالأشجار المثمرة كانت في تزايد على مدى هذه الفترة حيث قدرت عام 2012 بـ: 13791.91 ألف شجرة /هكتار استمرت في الزيادة حتى وصلت إلى اعلى قيمة لها عام 2019 بـ: 16508.91 ألف شجرة /هكتار.

ج- بالنسبة للإنتاج: فيما يخص الإنتاج لكل من المنتجات كان متذبذب مع زيادة ملحوظة خلال السنوات الاخيرة لمنتج التمور فكانت في زيادة مستمرة إلى غاية سنة 2020، حيث بلغت 1151.91 ألف طن.

كما كانت أقل كمية لإنتاج البرتقال عام 2012 بـ: 802.52 ألف طن بعدها شهدت تزايدا بقيم متقاربة خلال فترة 2013-2015، تم انخفض الانتاج حتى أصبح 892.76 لكنه قفز قفزة نوعية حتى حقق أكبر قيمة له بكمية معتبرة من الانتاج عام 2019 بـ: 1199.54 ألف طن، ثم عاد للتراجع سنة 2020 ليصل إلى 1174.85 ألف طن.

بالنسبة للعنب تقريبا كانت القيم في تذبذب مستمر، ولكن في 2018 انخفض إلى 441.324 ألف طن وبعدها شهدت ارتفاعا محسوسا عام 2020 بـ: 554.201 ألف طن.

أما بالنسبة لإنتاج التمور خلال فترة ما بين 2012-2019 كان في تزايد تدريجي ومستمر، ولكن بقيم صغيرة حتى وصل 990.38 عام 2015 بعد هذه الفترة عرف انتاج التمور، قفزة كبيرة في كمية الانتاج قدرت بـ: 1029.60 عام 2016 حتى وصلت أعلى قيمة لها 1151.91 ألف طن عام 2020. ومن خلال التحليل والإحصائيات الموجودة في الجدول يمكن القول بأن الجزائر تمتلك كميات معتبرة من محاصيل الفواكه المتنوعة.

رابعا: إنتاج البقوليات الجافة في الجزائر:

عرف إنتاج بقوليات الجافة في الجزائر زيادة كبير خاصة في إنتاج العدس والحمص والفول الجاف، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 6 : إنتاج البقوليات الجافة في الجزائر خلال الفترة (2012-2020).

الوحدة: ألف طن المساحة: ألف هكتار الإنتاجية: كلغ/هكتار

	العدس			الحمص			الفول الجاف		
السنة	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج
2012	6.24	920	5.74	30.56	906	27.68	36.84	1100	40.51
2013	5.54	1141	6.32	29.32	1193	34.98	37.67	1125	42.38
2014	6.46	827	5.34	33.29	1055	35.12	35. 37	1104	41.39
2015	6.33	782	4.95	25.50	976	24.90	39.98	1121	44.81
2016	8.76	1149.40	10.07	22.96	939.5	21.55	35.81	1062.44	38.05
2017	19.03	1005.57	19.14	28.55	1027.42	29.34	40.36	1160.90	46.86
2018	25.956	1142.78	29.662	32.065	1193.61	38.237	40.22	1364.38	54.878
2019	29.52	898.63	26.52	36.21	1114.98	40.37	41.45	1333.43	55.25
2020	14.71	823.67	12.11	36.74	1085.62	39.89	39.85	1251.15	49.86

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات الكتاب السنوي الإحصائيات الزراعية العربية، الخرطوم، المجلد رقم 36-38-39-40 لسنوات (2016-2018-2019-2020).

من خلال الجدول الخاص بالمساحة، الانتاج والإنتاجية بالنسبة للبقوليات الجافة (العدس. الحمص. الفول الجاف) ينضح لنا أن منتجات كل من العدس والفول الجاف والحمص هي المنتجات الأكثر إنتاجا في الجزائر، وهذا من خلال قيمة وكمية انتاجها.

أ- بالنسبة للمساحة: يعتبر كلا من العدس والحمص أكثر المحاصيل استهلاكا في الجزائر حيث قدرت أكبر قيمة للمساحة المزروعة لمنتج العدس 29.52 ألف هكتار عام 2019، بعدما كانت تتراوح ما بين 6.24 ألف هكتار في 2012 و8.76 ألف هكتار سنة 2016، بعد هذه السنة شهدت محاصيل العدس ارتفاع كبير جدا إلى غاية عام 2018-2019 فكانت 25.956 -29.52 ألف هكتار. أما بالنسبة لمساحة الحمص تراوحت ما بين 22.96 ألف هكتار عام 2016، أصغر قيمة من خلال الفترة المدروسة في الجدول أعلاه إلا أنها ظلت في تذبذب حتى شهدت زيادة عام 2020 وصلت إلى 36.74 ألف هكتار، مما يساعدها على تحقيق إنتاج أكبر للجزائر. كذلك قدرت أكبر مساحة لزراعة منتج الفول عام 2019 بقيمة 41.45 ألف هكتار وكانت أصغر قيمة في 2016، حيث قدرت بـ 35.81 ألف هكتار.

من خلال هذا التحليل نستطيع القول بأن مساحة محاصيل منتج الفول الجاف أكثر زراعة في الجزائر من العدس والحمص.

ب- بالنسبة للإنتاجية: عرفت انتاجية محاصيل البقول الجافة في الفترة المدروسة 2012-2020 تذبذبا ملحوظا، ولكن شهدت عموما تطورا كبيرا في قيمتها بالنسبة لكل منتج منهم، أولا وفيما يخص منتج

العدس سجل انتاجية قدرت بـ 920 ألف كلغ سنة 2012 ارتفعت في 2013، ثم انخفضت في 2015/2014 حتى وصلت 782 ألف كلغ ثم تعافت انتاجية العدس خلال الفترة 2016-2018، حيث وصلت 1142.78 في 2018 وعادت إلى الانخفاض في 2020 حيث وصل إلى 823.67 ألف كلغ.
اما بالنسبة لمنتج الحمص فقد سجل أدنى قيمة للانتاجية في 2012 حيث قدرت بـ 906 ألف كلغ مقارنة بقيمة 1193.61 في 2018، وكانت الفترة بين 2012-2018 في تذبذب مستمر. كذلك منتج الفول الجاف كان في فترة تذبذب، لكنه أخذ منحنى تصاعدي منذ سنة 2012 إلى غاية سنة 2019 ليعاود التراجع سنة 2020 ليصل إلى 1251.15.

ج- بالنسبة للإنتاج: فيما يخص الإنتاج لكل من المنتجات كان متذبذب مع زيادة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة.

كانت أقل كمية لإنتاج العدس عام 2015 حيث قدر 4.95 ألف طن بعدها شهد تزيد بقيم متزايدة نوعا ما خلال فترة 2016-2018، حيث كانت أكبر قيمة 29.662 سنة 2018 تم انخفض الانتاج حتى أصبح 12.11 ألف طن عام 2020.

بالنسبة للحمص تقريبا كانت القيم في تذبذب مستمر ولكن في 2016 انخفض إلى 21.57 ألف طن وبعدها شهدت ارتفاع بنسب متزايدة نوعا ما حتى وصل عام 2019 بـ: 40.37 ألف طن، ثم تراجع إلى 39.89 ألف طن سنة 2020.

أما بالنسبة لإنتاج الفول خلال فترة ما بين 2012-2020 كان في تذبذب تدريجي ومستمر ولكن بقيم صغيرة حتى وصل عام 2016 قيمة 38.05 ألف طن، بعد هذه الفترة عرف انتاج الفول الجاف قفزة في كمية الانتاج قدرت بـ: 55.25 عام 2019 وكانت هي اعلى قيمة تسجل خلال الفترة المدروسة.

المبحث الثاني: واقع السياسات الزراعية للاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2010-2020)

إن الزراعة من العناصر الاساسية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، حيث أن حكومات الدول الاعضاء قد وافقت على تحمل المسؤولية وتشاركها في هذا المجال من أجل الحرص على الإنتاج المستدام، وتوفير الاغذية بانتظام بأسعار في متناول المستهلك، وبمعايير أوروبية عالية الجودة، وتمكينهم من اتخاذ خيارات واعية باستخدام مخططات الوسم المعتمدة في كل دول الاتحاد الاوروبي.

المطلب الأول: لمحة عن السياسات الزراعية للاتحاد الأوروبي

ترجع فكرة تأسيس سياسات زراعية عامة في أوروبا الغربية إلى خمسينيات القرن الماضي، في الفترة التي عقبت الحرب العالمية الثانية، حيث كان موضوع الأمن الغذائي من أهم المواضيع في تلك الفترة لأن الحرب ألحقت الضرر بالمجتمعات الأوربية لسنوات، وشلت القطاع الزراعي مما أدى إلى عدم ضمان الإمدادات بالمؤن الغذائية.

وخلال تلك الفترة كان من أهم أولويات أوروبا، هو إنتاج حاجياتها الغذائية، لذا فإن أول ما عكسته السياسات الزراعية العامة في أيامها الأولى هو الحاجة لتحقيق وزيادة الإنتاج الغذائي .

أولا: ماهية السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي

أ-تعريف السياسات الزراعية:

هي مجموعة من القوانين والآليات والتشريعات والممارسات المتبناة من قبل الاتحاد الأوروبي، تهدف إلى تحديد سياسات عامة، وموحدة حول الزراعة وتنظيم الإنتاج والتجارة والتصنيع الغذائي في دول الاتحاد مع اهتمام بدأ يتركز بشكل متزايد على التنمية الريفية، لضمان أن الاتحاد الأوربي يمتلك قطاع زراعي حيوي وأن المستهلك لديه عرض ثابت من الغذاء الضروري وبأسعار مناسبة.

ب-أهداف السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي:

حدد البند 33 من معاهدة روما الموقعة عام 1957 أهداف السياسات الزراعية العامة بالنقاط التالية:

- زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال التطور التكنولوجي، وضمان نمو منطقي للإنتاج الزراعي، والاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج ، لاسيما العنصر البشري.
- تأمين مستوى معيشة عادل للمجتمع الزراعي، عن طريق زيادة الدخل الفردي للعاملين في الزراعة.
- تحقيق الاستقرار في أسواق المنتجات الزراعية.
- ضمان توفر المخازن الزراعية والمواد الأولية اللازمة للصناعات الزراعية.

•ضمان وصول هذه المخازن إلى المستهلكين بأسعار معقولة.

ج-فوائد السياسات الزراعية للاتحاد الأوروبي:

لعبت السياسات الزراعية العامة دورا جوهرياً في المجتمع الأوروبي، منجزة دورها بالتزامن مع احتياجات المجتمع الأوروبي، أنجزت هذه السياسات دورها في مجال الإنتاج الغذائي من خلال المحافظة على الريف، وصيانة الطبيعة وإيجاد إسهام رئيسي لنماء المناطق الريفية، وضمن الاتحاد الأوروبي نتيجة لذلك أن لديه قطاعه الزراعي كان دائما حيوي ومستدام وأنه قطاع اقتصادي منافس[1].

تطورت السياسات الزراعية العامة في السنوات الأخيرة بشكل كبير، وأصبحت أكثر تعقيداً لا تتطلع إلى احتياجات المجتمع الأوروبي من إنتاج الغذاء فقط، بل تستجيب أيضا لمخاوف الأوربيين تجاه سلامة وجودة الغذاء والبيئة، لذلك احتلت العوامل التالية حيز أكبر في هذه السياسات:

-ضمان سلامة هذا الغذاء.

-تحسين نوعية الغذاء الأوروبي.

-ضمان حماية البيئة للأجيال القادمة.

-توفير شروط رعاية صحية أفضل للحيوان.

-إنجاز هذه الأهداف من خلال دعم دافعي الضرائب مثل المواطنين لتقليل نفقات الميزانية على الزراعة.

إن الشيء الأهم الذي تم إنجاز من خلال السياسات الزراعية العامة هو سوق أوربية كبير للسلع الزراعية (المصدر الزراعي الأكبر في العالم).

د-كلفة السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي:

تشكل السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوربي، جزءا هاما من الميزانية العامة للاتحاد الأوربي، وصلت نسبتها إلى 80% من الميزانية العامة في الثمانينات، من القرن الماضي. بينما كانت النسبة 50% في 2003، بدأت هذه النسبة في التناقص على مدى سنوات ضمن إطار عملية الإصلاح المستمرة لهذه السياسات، لكنها لا تزال كبيرة حيث أنها تمثل 44% من الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي (43 بليون دولار في 2005).

[1] – كوكا وفيكتور د.مارينز، مقالة بعنوان هل يساهم إصلاح السياسات الزراعية العامة باتفاق جماعي في المفاوضات الزراعية لمنظمة التجار العالمية، جانفي 2004.

هـ-السياسات الزراعية العامة وتوسع الاتحاد الأوروبي:

توسع الاتحاد الأوربي في 1 ماي 2004 ليشمل كلا من : (قبرص -جمهورية التشيك -إستونيا -هنغاريا -لاتفيا -ليتوانيا -مالطا -بولندا -سلوفاكيا -سلوفانيا)، زاد هذا التوسع عدد المزارعين من 7 إلى 11 مليون كما زاد مساحة الأرض الزراعية 30% وإنتاج لمحاصيل بنسبة 10-20%، كنتيجة لهذا التوسع زادت ميزانية السياسات الزراعية العامة بنسبة 10% في 2006، بالمقارنة مع ميزانية السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي (15 دولة) في 2005، المزارعين في الدول الأعضاء الجديدة لديهم مدخل كامل ومباشر لمعايير سوق السياسات الزراعية العامة التي سوف تساعدهم على الاستقرار، وزيادة مداخيلهم بالإضافة إلى حزمة التنمية الريفية، والتي تم تبنيها بشكل خاص لمتطلبات هذه الدول الأعضاء[1].

بالنسبة للدفعات المفردة سوف تكون مرحلية في البداية بنسبة 25% من الدفعات الخاصة بالاتحاد (15 دولة) وتزداد بنسبة 5% أو أكثر كل سنة لتصبح 100% في عام 2013، سوف يستدعي هذا الإجراء تخفيضا في الدعم في الاتحاد الأوربي (15 دولة) بنسبة تبلغ حوالي 5% ليتم تمويل الدفعات المفردة للأعضاء الجدد، كما أن زيادة هذه الدفعات حتى 55% في 2004 و60% في 2005 و65% في 2006، من صناديق التنمية الريفية للدول الأعضاء ومن الميزانية الوطنية سيكون خيار للأعضاء الجدد، كما سيكون لهذه الدول الخيار في تطبيق نظام الدعم المباشر المبسط.

كما تجدر الإشارة إلى أن ميزانية السياسات الزراعية للعمود الأول (الميزانية الخاصة بالسوق والدفعات المباشرة) مثبتة اعتبارا من 2004-2006، ومن ثم سوف تكون زيادتها محددة بـ 1% خلال الفترة 2007-2013.[2]

كما يلاحظ أن اضطراب السوق في الدول الأعضاء الجدد، خلال الانتقال من اقتصاد مخطط بشكل مركزي (الذي ينتج عنه انخفاض في الانتاجية مقارنة مع الاتحاد الأوروبي)، إلى اقتصاد معتمد على سوق 15 دولة خلال تلك الفترة، لهذا السبب فإن المزارعين في الدول المنضمة سوف يتلقون دفعات أقل لكل هكتار من الاتحاد الأوروبي (15 دولة)، حيث ستكون الدفعات المفردة الأقل للأعضاء الجدد مرتبطة بفترة إنتاج 1995-1999 كفترة مرجعية، سوف تكون الدفعات المفردة متفاوتة إلى حد كبير،

[1] - كوكا وفيكتور د.مارينز، مقالة بعنوان هل يساهم إصلاح السياسات الزراعية العامة باتفاق جماعي في المفاوضات الزراعية لمنظمة التجار العالمية، جانفي 2004.

[2] - المرجع نفسه.

استنادا إلى حجم المزرعة حيث أنها تتراوح بين 300 يورو للمزارع الصغيرة، في بولندا و40 ألف يورو للمزارع الكبيرة في هنغاريا وجمهورية التشيك.

وأخير فإن هذه الإصلاحات سوف تطبق في ماي 2004، أما بالنسبة للأعضاء الجدد بدلا من امتلاك الخيار لتطبيقها ما بين 2005 و2007 كحال الاتحاد الأوروبي (15 دولة)[1].

ثانيا: أهم التطورات في السياسات الزراعية للاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005-2020)

1-استراتيجية لشبونة:

وتعرف أيضا باسم جدول أعمال لشبونة أو عملية لشبونة، هي خطة عمل وتطوير لتنمية الاتحاد الأوروبي بين عامي 2000 و2010، الهدف منها جعل الاتحاد الأوروبي "الاقتصاد الأكثر تنافسية وديناميكية والقائم على المعرفة في العالم، وقادرا على تحقيق نمو اقتصادي مستدام ووظائف أكثر وأفضل والتماسك الاجتماعي" بحلول عام 2010، أقره المجلس الأوروبي في لشبونة في مارس 2000.

أعادت المفوضية الأوربية إطلاق استراتيجية لشبونة في 2 فبراير 2005 التي تهدف إلى تزويد الأوروبيين بمستوى معيشة أفضل، بطريقة مستدامة بيئيا واجتماعيا وتبحث في معالجة الاتحاد الأوربي الملحة لمعدل نمو أعلى، ولخلق فرص عمل ولمنافسة متزايدة في الأسواق العالمية.

حيث أصدر المجلس الزراعي في الاتحاد الأوربي في 31 ماي 2005 قانونا، يهدف إلى تغيير جوهري بالطريقة التي ستمول بها السياسات الزراعية اعتبار من 2007، حيث أنشأ القانون صندوقين جديدين:

-صندوق ضمان الزراعة الأوروبية.

-صندوق الزراعة الأوروبية للتنمية الريفية.

سيتم تشغيل هذين الصندوقين بإشراف نظام توجيه وإدارة واحدة، والذي سيستفيد من الخبرة الجيدة للمفوضية المكتسبة في مجال صندوق توجيه الزراعة الأوربية والضمان -قسم الضمان (حيث يشمل هذا النظام قوانين معزز للضوابط المالية، وبشكل خاص يقوي الالتزام بالسقوف الزراعية للتشريع الأوروبي).

وبحلول عام 2010 لم تتحقق معظم أهداف هذه الاستراتيجية.

2-مقترح لتبسيط الدعم الزراعي وتسهيل الدعم المتعلق بالأزمات:

تقدمت المفوضية في 20 فبراير 2006 باقتراح يقضي بتضمين تعويض للطقس السيئ وأمراض النباتات والحيوانات، قانون الاستثناء الحالي للدعم الحكومي ضمن القطاع الزراعي، كما اقترحت

[1] - www.euractiv.com/Article?tcmur=tcm:29-109964-16&typ=LINks

المفوضية تبسيط القانون الحالي وتشجيع معالجة أفضل للمخاطر، سوف يسرع هذا الإجراء تطبيق الدعم الحكومي في مثل هذه الحالات لأزمات المزارعين. واعتبارا من 2010 سيتم استثناء الطقس السيئ في حال كان لدى المزارع تأمينا ضد مثل هذه المخاطر، ويطبق هذا المقترح اعتبار من 2007.[1]

***إرشادات توجيهية للتنمية الريفية:**

تغطي التنمية الريفية 90% من الاتحاد الأوروبي (25 دولة) وتشكل مسكناً لـ 50% من السكان، وتلعب التنمية الريفية دورا مهماً ومتزايداً في مساعدة المناطق الريفية لمواجهة تحديات القرن الـ 21.

تبنى الاتحاد الأوروبي في 20 فبراير 2006 ستة إرشادات توجيهية للتنمية الريفية هي[2]:

-تحسين المنافسة في قطاع الزراعة والغابات.

-تحسين البيئة والريف.

-تحسين خاصية الحياة في المناطق الريفية وتشجيع تنوعها.

-بناء المقدرات المحلية للعمالة.

-البدء بإدخال الأولويات حيز التنفيذ.

-تحقيق التكامل بين عناصر المجتمع.

سوف يزود هذا المنهج الاستراتيجي وسلسلة من الخيارات التي يمكن أن تستخدم من قبل الدول الأعضاء في المستقبل، في برامج التنمية الريفية الوطنية والتي سوف تكون محضرة على أساس الإرشادات السابقة والتي سوف تساعد على ما يلي:

-تعيين المناطق التي يحدث فيها الدعم الأوروبي للتنمية الريفية، القيمة المضافة الأعلى على مستوى الإتحاد.

-الربط بين الأولويات الرئيسية للاتحاد الأوروبي.

-ضمان المواءمة مع سياسات الاتحاد الأوروبي وشكل خاص البيئة.

-ملازمة السياسات الزراعية الجديدة الموجهة للسوق.

[1] – فابريزيو دفيليبس، محاضرة بعنوان التغيرات في السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق– سوريا، 2003.

[2] - www.heritagecouncil.ie/publications/agriherit/1.htm1

3- مقترح يقضي بدعم مالي أوروبي لقطاع الدواجن والبيض:

صادق وزراء زراعة أوروبا في 25 أفريل 2006 على مقترح مقدم من قبل المفوضية، يسمح لميزانية الاتحاد الأوربي بالاشتراك في كلفة الإجراءات المتعلقة بدعم السوق في قطاع البيض والدواجن، تأتي هذه الإجراءات كنتيجة لأزمة أنفلونزا الطيور، وتأثيرها السلبي على السوق حيث اقترحت المفوضية أن تقترف في تمويل 50% من إجراءات دعم السوق، فقط في حالات مثل حالة أنفلونزا الطيور في مزرعة ما أو حالة يمنع المزارعين فيها من نقل دواجنهم بسبب القيود المفروضة على الترتيبات البيطرية.

4-إصلاح قطاع السكر سنة 2009:

بقي قطاع السكر في الاتحاد الأوربي بدون إصلاح حوالي 40 سنة مقارنة بالإصلاحات الأخرى للسياسات الزراعية العامة، حيث كان القطاع السابق ضعيفا وكان سعر السكر الأوروبي ثلاث أضعاف السعر العالمي، وكانت قواعد نظام تصدير مخالفة لقوانين منظمة التجار العالمية.

تبنى وزراء الزراعة في أوربا في 20 فبراير إصلاح جوهري لقطاع السكر جوهر هذا الإصلاح، هو تخفيض سعر التدخل بنسبة 36%، وتعويض المزارعين بثكل كبير بالإضافة إلى تمويل أساسي، لإعادة الهيكلة بهدف تشجيع المزارعين غرار المنافسين على ترك هذه الصناعة.

سيقوم الاتحاد الأوربي بفتح أسواقه بشكل كامل لواردات الـ 49 دولة الأفقر في العالم اعتبار من 2009 ومن المتوقع أن ينتج الاتحاد الأوروبي حوالي 6-7 مليون طن، ليصبح مستوى وسعر جيدين ليسمح بتغطية الاحتياجات المحلية من الإنتاج الأوروبي، ومن واردات الشريك الكاريبي والباسيفيكي والبلدان الأقل نموا. كما ستنخفض الصادرات الأوروبية، بشكل دراماتيكي لتسمح للاتحاد أن يحترم التزاماته تجاه منظمة التجارة العالمية، بشكل عام سيدعم الإصلاح المنافسة وتوجيه السوق للقطاع وسوف يعزز موقع الاتحاد الأوربي في الجولة الحالية، لمحادثات التجار العالمية بالإضافة لذلك سوف يؤثر الإصلاح على منتجي السكر في البلدان النامية الذين استفادوا بشكل تقليدي من سعر السكر المتضخم.

5- مذكرة تفاهم للحوار حول الزراعة والتنمية الريفية مع روسيا سنة 2014:

تأتي أهمية هذا الاتفاق من موقع روسيا في الصادرات الأوربية حيث أن روسيا تشكل ثاني أكبر سوق لصادرت أوروبا الزراعية، بالإضافة إلى أن روسيا أحد الموردين الرئيسيين للحبوب والبذور الزيتية للاتحاد، يلتزم كلا الجانبين من خلال المذكرة بشراكة طويلة المدى لتحسين التعاون في جميع المواضيع ذات العلاقة والتي تتضمن الإنتاج، التجارة، نوعية السياسات الزراعية للمنتجات الزراعية وتطوير المجتمعات الريفية.

ثالثا- أهم إصلاحات السياسات الزراعية فى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2014-2020):

يعتبر الاتفاق المتوصل إليه سنة 2013 بشأن إصلاح السياسة الزراعية ثمرة ثلاثة سنوات من التفكير والنقاش والمفاوضات المركزة، ويعد هذا الإصلاح تاريخيا لعدة جوانب، فلأول مرة نراجع هذه السياسة كلها مرة واحدة ويعمل فيها البرلمان الأوروبي كمشرع مع المجلس، حافظ هذا الإصلاح على الدعامتين لكنه زاد من ترابطهما وتمثلت هذه الأخيرة فيما يلي[1]:

أولا: المساعدات المباشرة:

المساعدات المباشرة من أهم عناصر السياسة الزراعية، نظرا لأنها تستحوذ على نسبة كبيرة من ميزانية السياسة الزراعية، حيث مثلت 72% من نفقات عام 2012، ومن جهة أخرى لدورها الرئيسي في تدعيم دخل الفلاحين في الاتحاد.

كانت المساعدات تقدم للفلاحين تحت ظل مخططين مختلفين، الأول "نظام المساعدات الوحيد" يخص الدول EU 15، والثاني نظام مساعدات "المنطقة الوحيدة" الذي يخص الدول الأعضاء المنضمين حديثا، حيث يطبق النظام الأول بحسب قواعد النموذج التاريخي، أو النموذج الإقليمي أو شكيلة منهما بما يعرف بـ "النموذج الهجين"، حيث في النموذج التاريخي يتلقى الفلاحون مساعدات ترتكز على الهكتارات المؤهلة لهذه المساعدات وتؤخذ الفترة 2000-2002.[2]

كمرجع تصب عليه قيمة هذه مساعدات، أما النموذج الإقليمي فيرتكز مساعدات على قيمة موحدة من مساعدات داخل الإقليم، ومن أجل استلام هذه المدفوعات يجب على الفلاحين الالتزام بمتطلبات قانونية مثل المحافظة على الأرضي في ظل شروط بيئية وزراعية.

إن الهدف من قانون المساعدات المباشرة هو "إيجاد دعم أفضل لبعض الأنشطة والمناطق والمستفيدين "مثل توحيد مستوى الدعم بين الدول الأعضاء، لذا اقترحت المفوضية الأوربية تحديد نظام مساعدات إلى نموذج المعدل ونظام مساعدات المنطقة المبسطة يستبدل نظام المساعدات الموحدة فيها بنظام واحد بمتوسط إقليمي أو وطني للهكتار. عرض مقترح هذا الإصلاح مجموعة من نظم مدفوعات كما يلي[3]:

-**مساعدات قاعدية:** وهي مدفوعات موحدة للهكتار على المستوى الوطني أو الإقليمي.

[1] - محمد على محمد، لمحة عن السياسات الزراعية العامة فى الاتحاد الأوروبى، المركز الوطني للسياسات الزراعية، ص 12.

[2] - Overview of CAP Reform 2014-2020, Agricultural Policy Perspectives Brief N°5* / December 2013, p.01.

[3] - Gerdien Meijerink, Thom Achterbosch, CAP and EU Trade Policy Reform, LEI report, 2013+/, p26.

-**مساعدات متعلقة بالبيئة:** وهي مدفوعات لكل هكتار لحماية بعض المزروعات ذات أهمية للمناخ والبيئة وهنا تستخدم ثلاثة معايير:

*المحافظة على المراعي الدائمة.

*تنويع إنتاج المحاصيل والمحافظة على 7 بالمئة من الأراضي الزراعية كمساحة بيئية.

*الدول الأعضاء ملزمة باستخدام 30 بالمئة من مغلوفها في هذا البرنامج.

- **برنامج صغار المزارعين:** هناك زيادة بـ 25 بالمئة صغار المزارعين المبتدئين (الأقل من 40 سنة) لخمس سنوات الأولى، وهذا البرنامج سيمول بما يصل إلى 2 بالمئة من المغلوف الوطني.

- **الدعم المرتبط:** أعادت المفوضية إدراج خيار الدعم المرتبط حتى تعين الآثار العكسية للمساعدات المباشرة، وكان قد ألغي لمعظم المنتجات إلا أن المفوضية اعتزمت إعادة إدراج هذه المساعدات صغار البقر والماعز والغنم، حيث تخصص الدول الأعضاء ما يصل إلى 5 حتى 10 بالمئة من مغلوفها الوطني لهذا الدعم.

-**مخطط المزارع الصغيرة:** وضعت المفوضية هذا المخطط كبديل للمخطط السابق حيث يمكن للمزارعين الصغار (مزارعهم اقل من 3 هكتار)، أن يستلموا مساعدات دفعة واحدة بدلا من المساعدات الأخرى، حيث يتم إعفائهم من معايير المحافظة على البيئة والإجراءات المشددة، وتخصص الدول الأعضاء ما يصل إلى 10 بالمئة من مغلوفها الوطني لهذا المخطط.

-**معايير السوق:** قدمت منظمة السوق المشتركة الموحدة الإطار القانوني لأدوات السوق الحالية والمخصصة للأسواق المحلية، والتجار مع دول خارج الاتحاد وقواعد المنافسة.

كما اعتزم الاتحاد المحافظة على السوق الشرقي في إصلاح السياسة الزراعية بعد 2013 للمحافظة على تنافسية الزراعة الأوروبية، وفي نفس الوقت المحافظة على مصالح الفلاحين في حالة مواجهة المنافسة الشرسة، حيث يعتبر الاتحاد أن المحافظة على استقرار الأسواق ودخول الفلاحين أهم الأهداف لذا يقترح لتخفيف حدة هوامش الإنتاج تحسين نوزع القيمة المضافة على السلسلة الغذائية، ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال تعزيز قوة تفاوض الفلاحين وتشجيع العلاقات التعاقدية الفعالة وتحقيق الشفافية في السلاسل الغذائية[1].

- **أسعار التدخل:** تبقى هذه الآلية موجودة بالنسبة للحبوب ولحم البقر والعجل والزبدة والحليب المجفف الخالي من الدسم، لكن فقط كميات محددة منها أو في حالة انخفاض الكبير لأسعارها.

[1] - Gerdien Meijerink, IDEM, p26.

-دعم الصادرات: التزم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بتخفيض نفقات دعم الصادرات في ظل اتفاقية جولة الأورغواي في الزراعة، فخلال العقد الماضي تراجع هذا الدعم بشكل ملحوظ في الاتحاد للعديد من القطاعات، وحدد اتفاق الزراعة استخدام أسعار التدخل والتخزين في الاتحاد، وهو ما قام به في الإصلاحات اللاحقة للسياسة الزراعية مما أدى إلى تراجع أسعار الغذاء.

المطلب الثاني: إمكانيات القطاع الزراعي للاتحاد الأوروبي.

أولا: المساحات الزراعية في الإتحاد الأوروبي.

حيث بلغت المساحة الزراعية في الإتحاد الأوروبي بـ 161.4مليون هكتار في سنة 2016، حوالي 39.3% من مساحة أراضيها. ويشكل غطاء الغابات للإتحاد الأوروبي قيمة 157.8 مليون هكتار في 2015 أي حوالي 38.4% من مساحة أرضيها[1]. حيث يقع ثلث 32.7% الخيارات الزراعية للإتحاد الأوروبي (يطلق عليها اسم المزارع) في رومانيا، أكرر بكثير من أي دولة عضو أخرى. كما تم تصنيف الغالبية العظمى من مزارع الإتحاد أنها مزارع عائلية (96% في عام 2016) والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل 2 : توزيع الأراضي الزراعية للاتحاد الأوروبي والمساحات الزراعية المستغلة حسب حجم المزرعة سنة 2016.

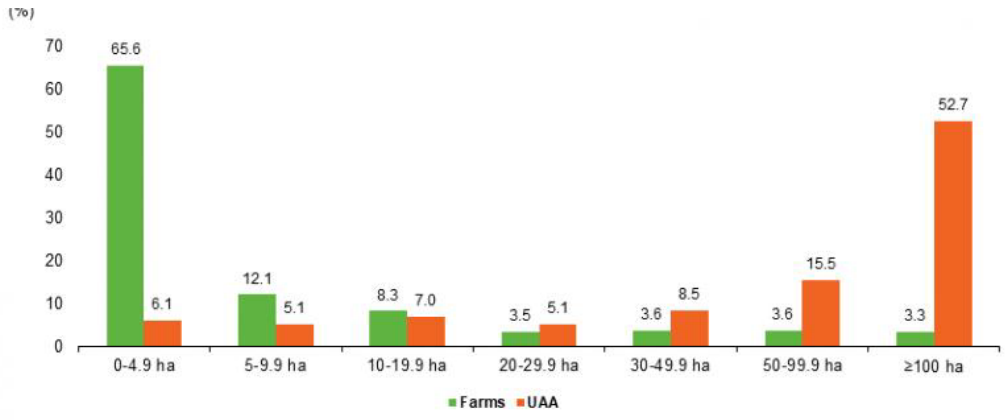

المساحات الزراعية المستغلة المزارع

Source: Agriculture, forestry and fisheries Te EU in the world, Eurostat regional yearbook-2020 edition, p136.

من خلال الشكل يتضح لنا أن رومانيا بها أكبر عدد من المزارع؛ تسعة من كل عشرة مزارع (91.8 أو 3.1 مليون مزرعة) كانت أصغر من 5 هكتارات، كما توجد أيضا هذه المزارع في كل من مالطا (96.5 من الإجمالي) وقبرص (89.6) وبلغاريا (82.6) والمجر (81.4) واليونان (77.3)

[1] - Agriculture ,forestry and fisheries, The EU in the world, Eurostat regional yearbook-2020 edition, p 136.

والبرتغال (71.5) وكرواتيا (69.5)، وكذلك في مناطق معينة من مناطق أخرى مثل الأجزاء الجنوبية من بولندا والمناطق الساحلية لإسبانيا وإيطاليا. يعكس عدد المزارع الصغيرة في بعض الدول الأعضاء والمناطق مزيجا من تخصص المحاصيل (مثل بساتين الزيتون الصغيرة ومزارع الكروم)، أما المزارع الكبيرة (التي تبلغ مساحتها 50 هكتار أو أكثر) أكثر شيوعا في لوكسمبورغ (51.8 من المزارع) وفرنسا (41.3) والمملكة المتحدة (38.6) والدنمارك (35.3).

استخدمت مزارع الاتحاد الأوروبي 173 مليون هكتار من الأرضي للإنتاج الزراعي في عام 2016. ما يقرب من ثلاثة أرباع (71.5) من المساحة الزراعية المستخدمة في الاتحاد الأوروبي كانت موجودة في سبع دول أعضاء فقط، استخدمت فرنسا 27.8 مليون هكتار للأغراض الزراعية في عام 2016 وإسبانيا 23.2 مليون هكتار، والمملكة المتحدة وألمانيا 16.7 مليون هكتار، وبولندا 14.4 مليون هكتار، وإيطاليا 12.6 مليون هكتار ورومانيا 12.5 مليون هكتار.

ثانيا: العمالة في القطاع الزراعي للإتحاد الأوروبي

بلغ حجم العمالة في القطاع الزراعي في الاتحاد الأوروبي سنة 2020 نسبة 4%، من السكان العاملين (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاما)، ومع ذلك فإن حصة القطاع الزراعي في التوظيف تختلف اختلافا كبيرا بين الدول الأعضاء.

حيث نجد أن السكان النشطين العاملين في هذا القطاع الزراعي هي الأعلى في رومانيا، حيث تبلغ 18.5%، خاصة في زراعة القمح والذرة، كما أنها الدولة الوحيدة في الاتحاد الأوروبي التي تتجاوز 10% من السكان العاملين في القطاع الزراعي، تأتي بعد ذلك اليونان (9.9%)، وبولندا (9.4%) ولاتفيا (7.2%). في المقابل، تبلغ نسبة العمالة في القطاع الزراعي 0.6% فقط في لوكسمبورغ و0.8% في بلجيكا و1% في مالطا و1.1% في ألمانيا.

تبين هذه الأرقام فرقا نسبيا بين بلدان أوروبا الشرقية، التي هي أكثر ريفية، حيث يعيش جزء أكبر من السكان في الريف، وتلك الموجودة في الغرب، حيث يوجد عدد أكبر من سكان المناطق الحضرية، حيث يشغل القطاع الثالث على وجه الخصوص حصة أكبر.

انخفض المتوسط العمالة في القطاع الزراعي للإتحاد الأوروبي، من 4.7% في 2008 إلى 4% في عام 2020. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، تم تأكيد الانخفاض في 24 دولة عضو، وهكذا

تراجعت حصة القوى العاملة في القطاع الزراعي بمقدار 0.4 نقطة في إسبانيا، و0.6 نقطة في بولندا و1.9 نقطة في ليتوانيا، التي شهدت أكبر انخفاض خلال الفترة[1].

ومع ذلك ارتفعت هذه الحصة بشكل طفيف في بعض البلدان، مثل إيطاليا، حيث ارتفعت بمقدار 0.2 نقطة، ولاتفيا (+0.3 نقطة) ومالطا (+0.1 نقطة)، ويرجع هذا الانخفاض إلى النزوح الجماعي، للعمالة مدفوع بشكل خاص بالتغيرات الهيكلية الرئيسية في القطاع: تقليل عدد المزارع، والرغبة في زيادة الغلات مما يؤدي إلى الاستثمار في الآلات والتقنيات الجديدة...إلخ. بالإضافة إلى عامل شيخوخة الموظفين في القطاع الزراعي، والذي لا يجذب عموما العمال الشباب، حيث نجد حوالي 34% من المزارعين في الإتحاد الأوروبي يبلغون من العمر 65 عاما أو أكثر في عام 2016. وكان ما يزيد قليلا عن 11 دون سن الأربعين[2].

المطلب الثالث: أهم المنتجات الزراعية للاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2010-2020)

تعتبر منتجات الحبوب، الخضروات، النبيذ، الفواكه والسكر هي المنتجات المسيطرة على الإنتاج الزراعي في الاتحاد الأوروبي ومن أهم المنتجات المصدرة في الحبوب (القمح والشعير) ومنتجات الألبان، الدواجن، الماشية، لحم الخنزير، الفواكه، الخضروات، زيت الزيتون، النبيذ[3].

أولا: الحبوب: انتعش محصول الحبوب في الاتحاد الأوروبي لعام 2019 حيث تم حصاد إنتاج الحبوب (بما في ذلك الأرز)، عبر الاتحاد الأوروبي 27 299.3 مليون طن في عام 2019. والشكل التالي يوضح ذلك.

[1] - Agricultire, forestry and fishery statistics-2020, p36.
[2] - https://www.touteleurope.eu/agriculture-et-peche/l-emploi-dans-le-secteur-agricole-en-europe/#:~:text=L'emploi%20agricole%2C%20qui%20varie,le%20secteur%20agricole%20en%202020
[3] - https://beef2live.com/story-agriculture-european-union-131-108887#:~:text=EU%20agricultural%20production%20is%20dominated,%2C%20olive%20oil%2C%20and%20wine

الشكل 3 : إنتاج الحبوب الرئيسية في الاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2009-2020).

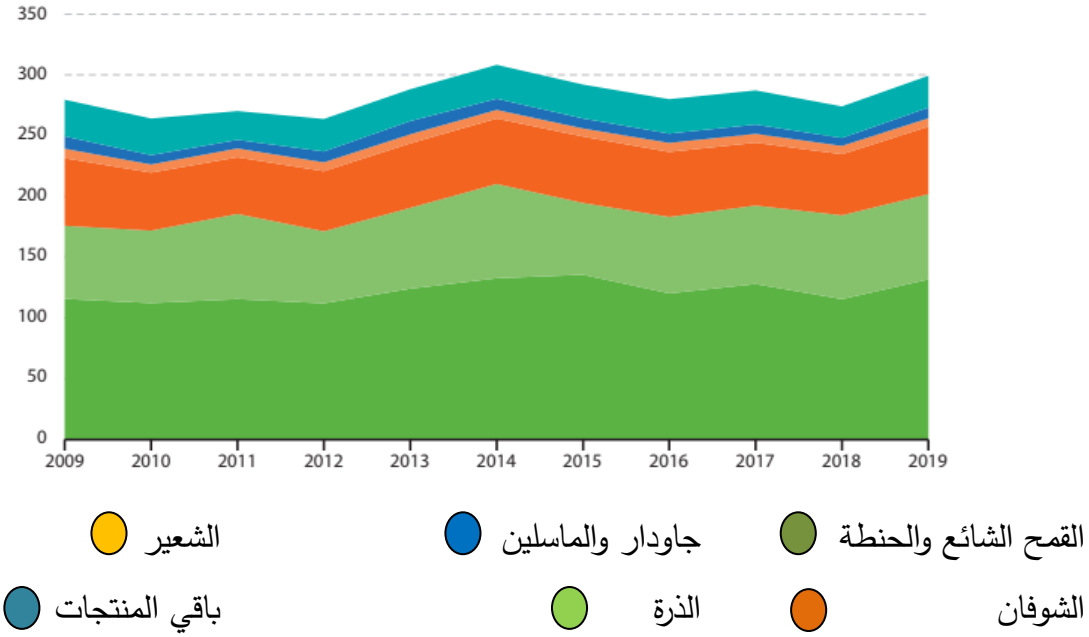

Source: Agriculture, forestry and fisheries Te EU in the world, Eurostat regional yearbook-2020 edition, p140.

وحصدت فرنسا 71.2 مليون طن من الحبوب في عام 2019، أقل بقليل من ربع (23.8) من إجمالي إنتاج دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرون المحصود. ألمانيا حصد 44.3 مليون طن (14.8 من الاتحاد الأوروبي الإجمالي)، رومانيا 30.4 مليون طن أخرى الحبوب (10.2 من إجمالي الاتحاد الأوروبي) وبولندا حصد 29.0 مليون طن (9.7 من إجمالي الاتحاد الأوروبي)[1].

كان خليط الذرة في الاتحاد الأوروبي 27 70.1 مليون طن في عام 2019، بزيادة 1.1 مليون طن في 2018. حيث تعد رومانيا أول منتج لذر بنسبة (6.6%)، وشكلت ربع إنتاج الاتحاد الأوروبي المحصود. في عام 2019، إنتاج الاتحاد الأوروبي من الشعير المحصود كان أعلى بنسبة 10.8% عن عام 2018 عند 55.6 مليون طن، على الرغم من التغيير الطفيف (-0.1) في المساحة المزروعة.

على النقيض من ذلك، فإن إنتاج الشوفان المحصود في عام 2019 لم يتغير كثيرا عن المستوى في عام 2018 (+0.4%).[2]

ثانيا-البطاطا وبنجر السكر:

تعتبر البطاطا وبنجر السكر أهم المحاصيل في الاتحاد الأوروبي، حيث يزرع على مساحة 1.5 مليون هكتار الاتحاد الأوروبي في عام 2019، والبطاطس المزروعة 1.6 مليون هكتار. المحاصيل

[1] - Agricultire, forestry and fishery statistics-2020, p37.
[2] - Agricultire, forestry and fishery statistics-2020, p38.

الجذرية الأخرى مثل العك البنجر، اللفت العلفي، اللفت، الجزر العلفي واللفت محاصيل متخصصة تزرع مجتمعة ما مجموعه 0.1 مليون هكتار فقط. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل 4 : إنتاج بنجر السكر في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2009-2020)

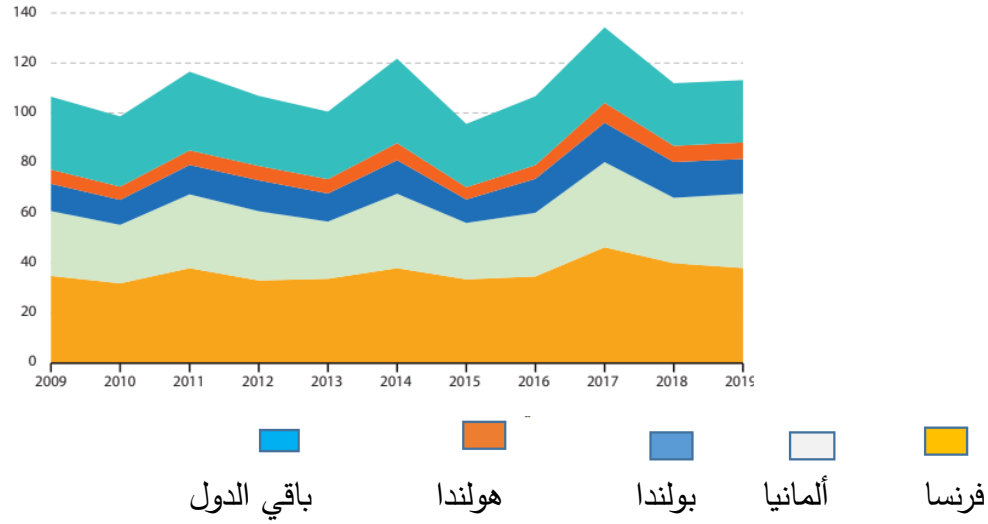

Source: Agriculture ,forestry and fisheries The EU in the world, Eurostat regional yearbook- 2020 edition, p 38.

يعتبر الاتحاد الأوروبي المنتج الرائد في العالم للسكر البنجر، وهو ما يمثل حوالي نصف العالم إنتاج. ومع ذلك، فإن 20% فقط من سكان العالم يأتي إنتاج السكر من بنجر السكر 80% أخرى من قصب السكر. حيث تعتبر فرسا وألمانيا أول المنتجين لبنجر السكر في الإتحاد الأوروبي، أنتجت فرنسا ستة 2019 ما يقارب 40 مليون طن أما ألمانيا فأنتجت ما يقارب 20 مليون طن.

ثالثا-الفواكه:

أولى الاتحاد الأوروبي أهمية بالغة الإنتاج الفاكهة والخضروات من خلال مخططها لإدارة السوق، والتي له أهداف عامة:

-قطاع أكثر تنافسية وتوجها نحو السوق.

-تقلبات أقل متعلقة بالأزمة في المنتجين الإيرادات.

-زيادة استهلاك الفاكهة والخضروات في الاتحاد الأوروبي.

ينتج الاتحاد الأوروبي مجموعة واسعة من الفاكهة والتوت والمكسرات، ففي عام 2019، أنتج الاتحاد الأوروبي-27 13.7 مليون أطنان من الفاكهة التفاحية (التفاح والكمثرى والسفرجل)، 7.3 مليون طن من الفاكهة ذات النواة (خوخ، النكتارين، المشمش، الكرز، الخوخ، الخوخ والمشملة)، 2.5 مليون طن من المناطق شبه الاستوائية والفواكه الاستوائية (مثل التين والكيوي والأفوكادو والموز)، 0.6 مليون طن من التوت (باستثناء الفراولة) و1.1 مليون طن من المكسرات. بالإضافة إلى ذلك، أنتج الاتحاد الأوروبي

أيضا 10.6 مليون طن من الحمضيات (مثل البرتقال، ساتسوما، كليمنتين، اليوسفي، ليمون، ليمون حامض والجريب فروت) في 2019.

إسبانيا وإيطاليا هما المنتجان الرئيسيان للفاكهة في الاتحاد الأوروبي، وربع إنتاج التفاح في الاتحاد الأوروبي في بولندا؛ أكثر من الدول الأعضاء. على نقيض ذلك إنتاج البرتقال والخوخ، أكثر تقييدا بالظروف المناخية؛ حوالي 93% من مجموع البرتقال والخوخ المنتج في الاتحاد الأوروبي كان في إسبانيا، ايطاليا واليونان. والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل 5 : إنتاج الفاكهة المختارة في الاتحاد الأوروبي عام 2019

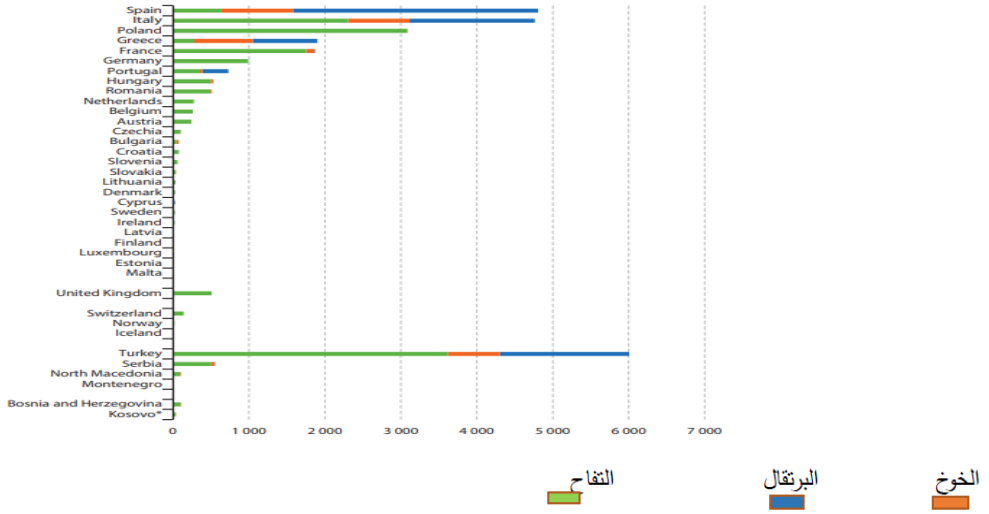

Source: Agriculture, forestry and fisheries The EU in the world, Eurostat regional yearbook- 2020 edition, p46.

رابعا –الخضروات:

تنتج إيطاليا وإسبانيا حوالي الغلتين من الطماطم في الاتحاد الأوروبي وبلغ إنتاجهما معا حوالي 10000 ألف طن في عام 2019؛ كما أن إسبانيا وهولندا أنتجت نصف أي ما يقارب 13000 الف طن من البصل في الاتحاد الأوروبي، كما قدر إنتاج الجزر في الاتحاد الأوروبي أعلى (+4.5%) مما كان عليه في 2018 بشكل أساسي بسبب ارتفاع الإنتاج في ألمانيا (+26.5%) وهولندا (+14.3%) وعلى الرغم من انخفاض مستوى الإنتاج في بولندا (-6.6%)[1]. والشكل التالي يوضح ذلك.

[1] - Agricultire, forestry and fishery statistics-2020.p 47-48.

الشكل 6 : إنتاج الخضروات المختارة 2019

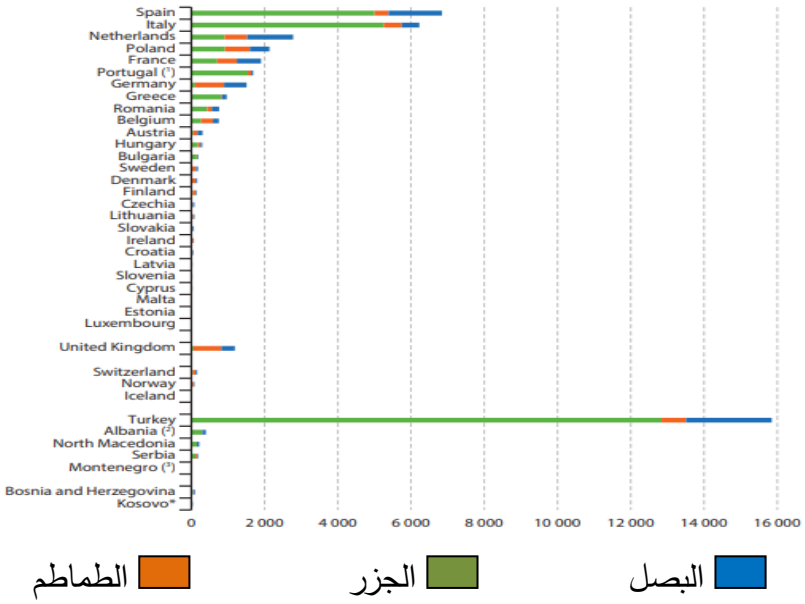

Source: Agriculture, forestry and fisheries, The EU in the world, Eurostat regional yearbook-2020 edition, p 46-47.

خامسا –الماشية واللحوم:

بلغ إنتاج الاتحاد من الماشية سنة 2019 بأكثر من 143 مليون خنزير، 77 مليون من الأبقار، 74 مليون رأس من الأغنام والماعز، كما أنه يقرب من ثلاثة أرباع الأبقار يتم إنتاجها في فرسا بنسبة (23.5%)، ألمانيا (15.1%)، إسبانيا (8.6%)، أيرلندا (8.5%)، ايطاليا (8.3%) وبولندا (8.1%). وتم العثور على ما يقرب من ثلاثة أرباع خنازير الاتحاد الأوروبي في إسبانيا (21.8%)، ألمانيا (18.2%)، فرنسا (9.4%)، الدنمارك (8.9%)، هولندا (8.3%) وبولندا (7.8%). وينتج ثلاثة أرباع خرفان الاتحاد الأوروبي في إسبانيا (24.8%) رومانيا (16.6%)، اليونان (13.5%)، فرنسا (11.4%) وإيطاليا (11.2%). وينتج ثلثي ماعز الاتحاد الأوروبي في اليونان وإسبانيا ورومانيا[1]. والشكل التالي يوضح ذلك.

[1] - Agricultire, forestry and fishery statistics-2020.p 50.

الشكل 7 : الثروة الحيوانية المنتجة في الإتحاد الأوروبي سنة 2019

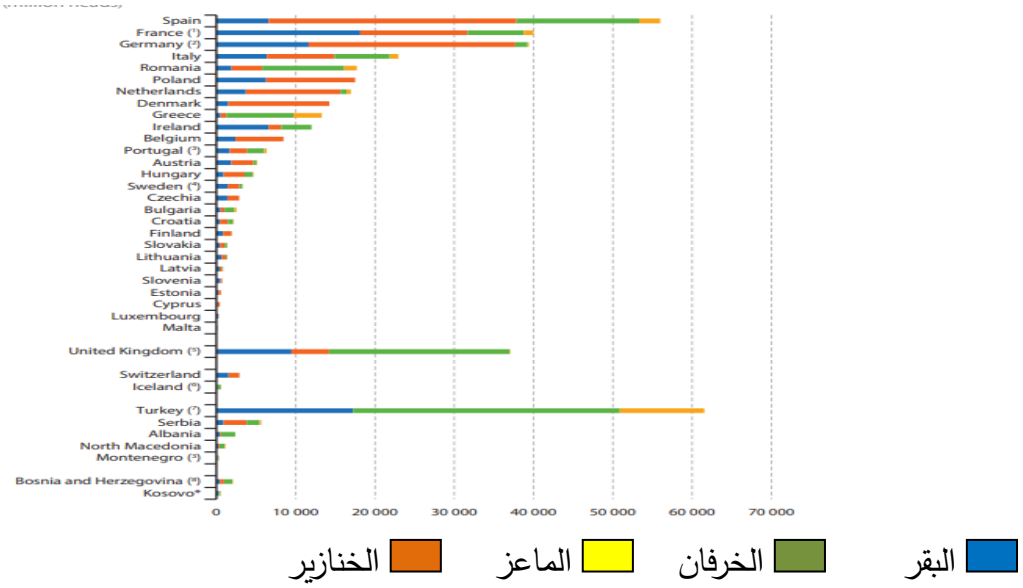

Source: Agriculture, forestry and nsheries The EU in the world, Eurostat regional yearbook-2020 edition, p50.

المبحث الثالث: تحليل أثر السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبي على القمح في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.

تعتبر السياسات الزراعية للاتحاد الأوربي أكبر تحدي يواجه القطاع الزراعي الجزائري، لما تعود عليه من أثر سلبي خاصة في إنتاج منتوج القمح، وهذا راجع إلى التبعية وإرغام الجزائر على شراء القمح من الإتحاد الاوروبي.

المطلب الأول: امكانيات الجزائر في انتاج القمح

تعتبر الجزائر من بين الدول المنتجة للحبوب خاصة منها القمح، وهي أحد أكبر البلدان المستوردة له من الخارج، حيث أن القمح الجزائري يعتبر من أجود المنتجات عالميا، فالقمح بنوعيه سواءً الصلب أو اللين يعتبر الأهم ضمن محاصيل الحبوب.

أولا: استخدامات القمح[1]

أ-القمح كغذاء للإنسان: القمح أكثر الاغذية أهمية لأنه يدخل في عمل معظم الوجبات بصورة، أو بأخرى اذ يؤكل القمح بدرجه رئيسية في الخبز، والبسكويت والكعك والفطائر الحلوة وغيرها من الاطعمة الاخرى زدته هذه الاهمية احتوائه على نسبة مهمة من البروتين، حيث نجد ان القمح اللذي يحتوي على نسبة بروتين اقل من 10% يوجه إلى صناعة الكعك والفطائر والبسكويت، واذا كانت نسبته تتراوح بين 9% و12%، فانه يوجه لصناعة شاباتي، أما اذا احتوى القمح على نسبة اكر من 12% يوجه لصناعة المعكرونه والخبز.[2]

ب-القمح كعلف للحيوانات: تستخدم بعض اجنة القمح التي تنتج بعد طحن الدقيق الابيض، في اعلاف الدواجن والماشيه والطيور والاسماك، كما نقدم حبوب القمح علفا لحيوانات المزارع عندما تكؤن التغذية بو اقتصادية، أو قد يتضمن قمح غير صالح للطحن.

ج-الاستخدام الصناعي للقمح: للحبوب اهمية متنامية في الصناعة والقمح منها على وجو الخصوص عدة استخدامات نذكرها فيما يلي:

إنتاج الوقود الحي {الايثانول} بديل البنزين، حيث تم استخدام كميات كبير من المحصول القمح مؤخرا في انتاج الايثانول الحي، وذلك ارتفاع اسعار الوقود، على البيئة ايضا وكلها تنطوي على مخاطر جمع على الامن الغذائي العالمي.

[1] موقع الوفاق ،أخبار الجزائر ، ت نشره في 04/05/2021

[2] - Heiser Charles B: **Seed to civilization, The story of food**, Harvard University Press, Harvard Mass. 1990.

•استخراج النشاء الذي تصنع منه المواد اللاصقة التي تستخدم في لصق طبقات الخشب الرقائقي.

استعمل الذي ينتج من القمح في تصنيع المطاط الصناعي وورق الزينة منتجات اخرى.

د-القمح كعلاج: إذا يعتبر القمح علاجا مهما في الطب البديل، القمح تستخدم علاجا للأشخاص الذين يعانون من نقص الفيتامينات واهمها الفيتامين 812، كما تعتبر دواء مضاده للأكسدة، اما زيت القمح يحتوي على الفيتامين ع الذي يساعد على تخثر الدم وتنظيم وتنشيط الدورة الدموية.

ثانيا: تطور إنتاج القمح في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

بلغت الكمية المنتجة من القمح في الجزائر سنة 2019 ما يقارب 3876.66 الف طن مقارنة بسنة 2010 حيث بلغ الانتاج 2411.68، هذا ما يدل على أن انتاج القمح في تزيد مستز، الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 7 : تطور مساحة وإنتاج القمح في الجزائر (2010-2020)

الوحدة: ألف هكتار الإنتاج: ألف طن

السنوات	المساحة	الإنتاج
متوسط الفترة 2007-2011	1647.12	2411.68
2012	1945.78	3432.23
2013	1727.24	3299.05
2014	1651.31	2436.20
2015	1814.72	265653
2016	2062.18	2440.10
2017	2118.39	2436.50
2018	1948.41	3981.22
2019	1974.99	3876.88
2020	1848.08	3106.00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الكتاب السنوي للإحصائيات العربية العربية، المجلد رقم 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41 الخرطوم 2015-2020.

من خلال الجدول يتضح أن المساحة الزراعية الخاصة بالقمح وكمية إنتاجه شهدت تذبذبا خلال الفترة المدروسة (2007-2020)، حيث سجلت الفترة 2007-2011 مساحة قدرها 1647.12 ألف هكتار بكمية إنتاج قدرها 2411.68 ألف طن، كما قدرت المساحة عام 2012 بـ: 1945.78 ألف هكتار مما أدى إلى ارتفاع إنتاج القمح إلى 3411.68 ألف طن، أما بالنسبة لسنة 2013/ 2014/2015 ، كانت المساحة في تذبذب بقيم متقاربة كذلك بالنسبة لكمية الإنتاج. بعدها سجلت

المساحة ارتفاع عام 2016 قدرت بـ: 2062.18 ألف هكتار وكمية إنتاج 2440.10 ألف طن، وعام 2017 ارتفعت المساحة كذلك فسجلت 2118.39 ألف هكتار وإنتاج 2436.50 ألاف طن من القمح، شهدت المساحة الزرعية للقمح بعد عام 2017 ترجع حيث قدرت بـ:1948.41 و1974.99 ألف هكتار عامي 2018-2019، على التوالي أما بالنسبة للإنتاج فشهد ارفاع معتبر وملحوظ عامي 2018 و2019 بقيم 3981.22 و3876.88 ألف طن على التوالي، وذلك راجع إلى كمية الأمطار المتساقطة واعتماد على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، خلال هذه الفترة مما ساعد على وفرة ومردودية إنتاج القمح.

سجل إنتاج الحبوب لموسم الحصاد 2020-2021 تراجعا بسبب العوامل المناخية المتمثلة في شح الأمطار.[1]

في عام 2020، بلغ إنتاج الجزائر من القمح 3106 ألف طن، على الرغم من تذبذب إنتاج الجزائر من القمح بشكل كبير فى السنوات الأخيرة، إلا أنه اتجه إلى الزيادة خلال الفترة 1971-2020 منتهيا عند 3106 ألف طن فى عام 2020.[2]

ثالثا: خصائص زراعة القمح في الجزائر

إن أهم ما يميز إنتاج الحبوب بصفة عامة وإنتاج القمح بصفة خاصة، هو انخفاض المردودية كما أن الإنتاج يعرض تذبذبا من سنة لأخرى نظرا لاعتماد زرعته على التغيرت المناخية، وبالتالي فإن إنتاج ضعيف ولا يغطي من الاحتياجات المحلية إلى نسبة ثلث رغم اعتبار زراعة القمح في الجزائر من الزراعات الإستراتيجية وتتميز زراعة القمح الصلب في الجزائر بالخصائص التالية:

- تتميز إنتاجية القمح بالضعف رغم تكثيف زراعته، ورغم استقرار مساحته لمدة طويلة، مما يجعل إنتاجه دون المستوى المرغوب فيه، بحيث ظل متذبذبا لعقود من الزمن، نظر لما عرفه قطاع الزراعة من تحولات وإصلاحات عديدة في مدة زمنية قصيرة.

- بقاء المساحة المخصصة للقمح متأرجحة بين غياب برامج، وعدم توسيع الأرضي المزروعة، حيث ظلت المساحة المخصصة لزراعة الحبوب عموما قادر على امتداد 20 سنة، ببلوغها في المتوسط 3200000 هكتار أي ما يعادل 43% من المساحة الإجمالية المزروعة في الجزائر، بإضافة أرضي البور تصبح هذه المساحة تمثل أكثر من 70% من المساحة الصالحة للزرعة، أكرر من 66% منها تابعة للقطاع الخاص.

[1] مجلة العربي الجديد، الجزائر ترفع سعر شراء القمح المحلي للسيطرة على فاتورة واردات 22-01- 2022.

[2] https://knoema.com/atlas/Algeria/topics/Agriculture/Crops-Production-Quantity-tonnes/Wheat-production

– اعتماد زراعة الحبوب الشتوية منها القمح بصور أساسية على كمية الأمطار المتساقطة والتي تختلف كميتها من سنة لأخرى، مما يؤدي إلى زيادة المساحة المزروعة قمحا في بعض السنوات ونقصها في بض السنوات الأخرى، وتسقط الأمطار في الجزائر خلال فصلي الخريف والشتاء، وعلى الجزء الشمالي الصغير مقارنة بالجزء الجنوبي الكبير، والذي كله صحراء ولا يسقط به المطر إلا نادر وبالتالي فإن عملية زرع القمح لا تتم باستغلال المياه الجوفية، كما تضيف بأن هطول الأمطار في الجزائر غير منتظم وتختلف كمية المتساقطة من سنة لأخرى وأحيانا من حقبة لأخرى، وبالتالي فإن إنتاج القمح في الجزائر يتعرض إلى الانخفاض، نتيجة الجفاف الذي يصيب منطقة شمال إفريقيا في جراء هذه التقلبات في سقوط الأمطار مما يؤدي إلى استيراد كميات كبيرة من القمح لتلبية طلب المتزايد.

–إن زراعة القمح في الجزائر ما زلت تعتمد على البذور المحلية مما كان لو انعكاسا سلبيا على المردودية.

– ضالة رأس المال الخاص وعدم وجود في كثير من الأحيان لدى صغار المزارعين والذين عددهم كبير في الجزائر، يجعلهم غير قادرين على شراء الآلات الزراعية الحديثة، والمعدات والوسائل التي تخص الزراعة، والتي ساعد في الإنتاج الزراعي عموما وخصوصا إنتاج القمح نتيجة ارتفاع الأسعار هذه الوسائل، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الإجراءات تلتجئ إليها المصارف الزراعية تجعل الكثير من المزارعين يجمعون عن الاقتراض وهذا ينعكس سلبا على رفع الإنتاج.

– نقص وسائل النقل والطرق الزراعية المتهرئة التي تتصف بها أكثرية القرى الفلاحية في الجزائر أدت إلى تعطيل نقل المحاصيل الزراعية، ومن بينها حبوب القمح وبالتالي تؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج.

المطلب الثاني: أثر السياسات الزراعية للاتحاد الأوربي على القمح الجزائري "صادرت واردات" خلال الفترة 2010–2020

يعتبر الإتحاد الأوروبي من أهم المصدرين للمنتجات الزراعية إلى الجزائر، خصوصا الحبوب فيما يتمثل منتج القمح، فالجزائر تعتبر أكبر سوق للقمح الأوروبي من خلال اعتمادها على سياسة الاستيراد بكميات معتبرة لتغطية الفجوة الغذائية، حيث أن سوق الإتحاد يرتبط معها من خلال اتفاقية مبرمة لتحرير المنتجات الزراعية لكلا الطرفين وتعتبر فرنسا أول مصدر القمح للجر.

أولا: تطور واردات القمح من الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2010-2020

يمثل القمح جزءا مهما من الواردات الغذائية الجزائرية، حيث بلغت وارداتها من القمح سنة 2019 ما يقارب 3.09 مليار دولار، ومثلت 36.09 بالمائة من إجمالي الواردات،[1] والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (02): تطور واردات الجزائر من قمح الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2010-2020

السنة	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	2018-2019	2019-2020
الكمية	5204038	4098294	5112824	6091198	5704176	6539026	4437264	4620296	5419074	6142998

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الموقع:

http://madb.europa.eu/madb/statistical form.htm

من خلال الجدول نلاحظ ان كمية واردات القمح كانت في تذبذب طيلة الفترة المدروسة، وبقيم معتبرة بداية بالفترة 2010-2011 التي بلغت فيها الكمية 5204038 طن، رجعا إلى اطلاق المشاورات غير الرسمية بين الإتحاد والجزائر، لمرجعة إلغاء التعريفة الجمركية على المنتجات وامتيازات التعريفة الجمركية الزراعية لقرر مجلس الشراكة في لكسمبورغ 2010.[2] كذلك سجلت أكبر كمية مستورة من القمح 6539026 طن متري خلال فترة ما بين 2015-2016، بعدها شهدت كمية الصادرات انخفاضا كبير مقارنة بالفترة السابقة خاصة 2016-2017، سجلت الكمية المصدر من القمح 4437264 طن وهذا رجع إلى ما شهده انخفاض اسعار لدى استيراد الحبوب كما ورد في تقرر وزارة التجار وترقية الصادرات، ويفسر ترجع فاتورة الحبوب من جهة بانخفاض الأسعار في الأسواق العالمية وهذا منذ 2015، بفعل وفرة المخزونات ومحاصيل عالمية جيدة، وكذا التراجع الطفيف للكميات المستورة بالنسبة للقمح فخلال الأشهر الثمانية الأولى ل 2016، عرفت الأسعار لدى استيراد الحبوب انخفاضا كبير: 3331 دولار للطن للقمح الصلب، أي بتراجع نسبته 32 بالمائة مقارنة بنفس الفترة لـ 2015 و192 دولارا طن للقمح اللين 23 بالمائة).[3] ثم عادت للارتفاع بداية من فترة 2017 إلى نهاية الفترة المدروسة عام 2020 ، حيث سجلت كمية صادرت القمح خلال 2019-2020 بـ 6142998 طن. وهذا رجع إلى نقص الانتاج المحلي لمنتج القمح بسبب نقص الامطار وترجع نسبة المساحة المزروعة.

[1] - Global Agricultural information network, USDA Foreign Agricultural services, Grain and feel annual, ALGERIA, 2019.

[2] - https://www.commerce.gov.dz/a-presentation-de-l-accord-d-association

[3]-https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/importation-des-cereales-durant-les-11-mois-de-annee-2016

ثانيا: أهم الوجهات الرئيسية لتصدير قمح الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (2016-2020)

تمثل الجزائر حصة الأسد من صادرت قمح الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2016-2020، رغم انتاجها للقمح، إلا أنها لم تستطيع الاستغناء على الإست يراد لتغطية النقص محليا. والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل 8 : أهم وجهات الرئيسية لتصدير القمح الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (2016-2020)

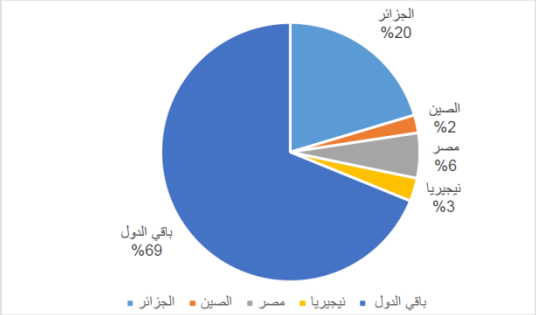

(Thousand t)	5Y_TRMAVG (2016-2020)
Algeria	3 542
China	388
Egypt	979
Nigeria	504
Others	11 966

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات eutostat.comext@25apr 2022

من خلال الشكل نلاحظ أن الإتحاد الأوروبي يصدر القمح للجزائر بنسبة مرتفعة مقارنة بالدول المذكورة في الثكل، مثل الصين، مصر، نيجيريا بإعتبارهم من أكبر مستوري القمح للإتحاد الأوروبي في العالم، وحسب الجدول والدائرة النسبية يتبين أن نسبة تصدير الإتحاد للقمح في العالم فترة 2016¬2020 قدرت 20% موجهة للجزائر، ونسب تصدير قليلة للصين2%، مصر6%، نيجيريا 3% أما باقي دول العالم سجلت نسبة تصدير 69 %. اذن من خلال الشكل بتبين أن الجزائر تعتبر أهم وأكبر سوق لإسترداد القمح من الإتحاد الأوروبي.

ثالثا: التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر من قمح الإتحاد الأوروبي حسب الدول لقترة (2010-2020)

تعد فرسا أول مصدر لمنتج القمح للجزائر، حيث استوردت الجزائر منها سنة 2019 ما يقارب 520663.5، ثم تليها ألمانيا بـ 93000 سنة 2020 ، وبولندا ومملكة المتحدة بكميات معتبرة هذا خلال الفترة (2010-2014)، وتحتل هذه الدول الصدارة من واردات الجزائر من القمح، لكن بعد 2014 أصبحت روسيا وأكرنيا دات الجزائر من القمح، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 8 : التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر من قمح الاتحاد الاوروبي خلال الفترة 2010-2020

الكمية: طن متري

السنة	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	2018-2019	2019-2020
فرنسا	5077319	3849283	4268809	5819638	3217121	4984285	2312013	4349052	5206635	5636764
المانيا	27000	78499	181456	92136	1388179	71337	889845	33000	94497	93000
ايطاليا	51949	52171	27945	16469	104	26	100	381	51	-
اسبانيا	24018	25945	4378	5930	52594	25	-	-	147	5522
بولندا	-	-	182131	100951	397965	165996	320416	-	91049	64220
المملكة المتحدة	23750	82783	-	26250	257258	175510	206646	-	-	63000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الموقع

http://madb.europa.eu/madb/statistical form.htm

نلاحظ من خلال الجدول أن فرسا تعتبر أهم مصدر للقمح في الجزائر مقارنة بدول الإتحاد الأوروبي، حيث بلغت أعلى كمية مستوردة من القمح الفرنسي 5819638 طن خلال متوسط الفترة 2013-2014، حيث كل عام يذهب ما بين 20 و25% من صادرات القمح الفرنسي إلى الجزائر، باستثناء عامي 2013 -2014 و2018/2019، عندما ارتفعت إلى 30% انخفاض الصادرات الفرنسية إلى دول ثالثة، في المتوسط (من 11/2010 إلى 19/2018)، يذهب أكثر من طنين من أصل خمسة إلى الجزائر في 2017/18 و2018/19 كان أكثر من طن من كل طنين،[1] بالنسبة للمصدر التالي بعد فرنسا هي ألمانيا حسب المعطيات، فالجزائر نستورد كذلك من ألمانيا بقيم معتبرة حيث قدرت أكبر كمية 1388179 طن في الفترة 2014-2015 ، أما بالنسبة للمملكة المتحدة في متوسط الفترة 2014-2015 سجلت الكمية المستوردة 257258 طن، كأكبر كمية مصدر للجزائر من القمح، فيما يخص اسبانيا وايطاليا في الفترة 2015-2019 ، تكاد تنعدم فالجزائر لا تستورد القمح من ايطاليا واسبانيا بكميات كبيرة لاعتمادها على فرنسا كمصدر رئيسي لها.

وقدر معظم المتعاملين كميات القمح المستوردة بين 480 و500 ألف طن، انخفاضا من تقديرات سابقة عند حوالي 600 ألف طن. وطلبت الجزائر شحن القمح على فترتين، وللبائع الخيار في منشأ القمح لكن من المرجح أن بشكل القمح الفرنسي معظم الكمية.[2] في عام 2020.

[1] - Global Agricultural information network, Reference precedente.
[2] - https://arabic.rt.com/business/

رابعا: قيمة واردات الجزائر للقمح من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2010-2020

بلغت قيمة واردات القمح الفرنسي 889 مليون دولار امريكي سنة 2020، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04): قيمة واردات الجزائر للقمح من الإتحاد الأوروبي (2010-2020)

القيمة: بالدولار الأمريكي الوحدة: الف طن

		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
فرنسا	القيمة	1877M	2020M	1030M	1440M	M1260	920M	665M	649M	1200M	925M	889M
	النسبة	%80.7	%74.8	%54.7	%71.7	%56.3	%44.9	%41.4	%39.3	%67.4	%63.1	%54.2
اسبانيا	القيمة	M0.94	M23.4	-	M2.5	M1.09	M22.2	-	M0.53	-	-	M1.73
	النسبة	0.087	0.87	-	0.12	0.049	1.08	-	0.032	-	-	0.11
ايطاليا	القيمة	M0.96	M51.1	M11.6	M0.292	M6.64	-	-	M0.12	-	-	-
	النسبة	%0.089	1.9	%0.61	%0.015	%0.3	-	-	%0.007	-	-	-
ألمانيا	القيمة	M4.23	M9.27	M32.5	M754	M118	M228	M127	M35.1	M20.1	M7.19	M202
	النسبة	%0.39	%0.34	%1.72	%3.75	%5.28	%11.1	%7.89	%2.13	%1.13	%0.49	%12.3
المملكة المتحدة	القيمة	M3.86	M6.7	M18	-	M55	M23.6	M62.6	-	-	M11.5	M7.54
	النسبة	%0.36	%0.25	%0.95	-	%2.46	%1.15	%3.9	-	-	%0.78	%0.46

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على /https://oec.world/en/profile

من خلال الجدول يتضح أن فرنسا هي المصدر الرئيسي لمنتج القمح إلى الجزائر، فقد قدرت قيمة الواردات منها بقيم جد معتبرة، حيث سجلت قيمة 2020 مليون دولار أمريكي عام 2011، كأكبر قيمة خلال الفترة المدروسة بنسبة 74.8%، وعرفت هذه القيم تذبذبا ملحوظا خلال الفترة، أما فيما يخص نسب واردات القمح من فرنسا كانت نسب معتبرة كذلك.

أما بالنسبة لباقي الدول المدروسة فإن ألمانيا والمملكة المتحدة كذلك من الدول التي تستورد منها الجزائر القمح بقيم معتبرة بعد فرنسا، فقدرت قيمة استيراد القمح من ألمانيا 228 مليون دولار أمريكي كأكبر قيمة عام 2015، بعدها شهدت انخفاض حتى وصلت قيمة 7.19 مليون دولار أمريكي أما عام 2020 حدث ارتفاع كبير لقيمة استيراد القمح قدرت 202 مليون دولار أمريكي بنسبة 12.3%. أما قيمة الاستيراد من المملكة المتحدة فوصلت قيمة استرد القمح منها 62.6 مليون دولار أمريكي كأكبر قيمة لها خلال الفترة المدروسة عام 2016. أما إيطاليا واسبانيا فكانت قيم واردات القمح إلى الجزائر معتبرة ولكن ليس بنسب كبيرة مقارنة بفرنسا وألمانيا.

من خلال هذا التحليل نستنتج أن الجزائر تعتبر الدولة الأكثر استردا للقمح من دول الإتحاد الأوروبي خاصة منها فرنسا، وألمانيا وبقيم مرتفعة جدا، وهذا رجع إلى نقص الإنتاج المحلي الذي دفع الجزائر إلى زيادة الاستيراد لتعديل الكفة بين الإنتاج المتناقص، والاستهلاك المتزايد.

خامسا: التحديات والمشاكل التي تواجه إنتاج القمح في الجزائر في ظل اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

تسعى الجزائر كهدف رئيسي لها المتمثل في تطوير الإنتاج، والمحصول الزراعي ومنه إنتاج القمح بصفته من أهم المنتجات الأساسية للغذاء، حتى تتمكن من زيادة وتوفير أكبر قدر من المواد الغذائية لتحقق أعلى نسبة لها من الأمن الغذائي، في هذا السياق الجزائر تتعرض لجملة من المشاكل والتحديات التي تعرقل انتاج القمح بالكميات المرغوبة، ورغم أنه يصعب تحديد المعوقات والفصل فيها، إلا انها تمثلت باختصار فيما يلي:

1.الأراضي الزراعية:

تعاني الأراضي الزراعية عدة مشاكل أهمها تناقص الساحة الزراعية باستمرار، وأن مسألة استصلاح الأرضي الزراعية، وحمايتها لم تؤدي الزيادة المرجوة والمقرر على العموم بسبب الاقتطاع المتزيد للأرضي الصالحة للزراعة، خاصة منطقة شمال الجزائر.

إن مسألة نقصان الساحة الصالحة للزراعة لازال قائما بسبب التوسع الكبير في العمران سواء بجانب المدن الكبرى، خاصة على الشريط الساحلي الذي يتركز به أغلب سكان الجزائر وتركز به أغلب النشاطات الاقتصادية، والذي به أحسن الأرضي من حيث الخصوبة، بجانب بقية المدن الأخرى والأراضي بسبب زيادة النمو الديموغرفي، وأيضا نتيجة زيادة الطرق وتوسعها بين مختلف مناطق الوطن، هذا من جهة ومن جهة أخرى، بسبب انجراف التربة والتعرية والتملح وزحف الرمال...إلخ.

بالإضافة إلى ما يحدث من التلوث البيئي، الذي أدى إلى فقدان كثير من الأرضي الصالحة للزراعة والذي هو في نزايد مستمر قد يؤدي إلى كارثة بيئية، ما لم نقم الهيئات المتخصصة بالمراقبة من جهة ومعالجة الوضع القائم من جهة أخرى حتى تتم حماية هذه الأرضي.

إن مجهودات الجزائر في ميدان الحماية من الانجراف أصبح غير ذي جدوى ما لم يعد النظر في تقييم ظاهرة الانجراف وأخطارها تقييما علميا، عن مضاعفة التشجير وصيانة القطاع الغابي من الآفات والحرائق والرعي الجائر والقطع المتعمد للأشجار، فضلا عن القيام بتخطيط شامل، لخلف تنمية متكاملة ومتوازنة لجميع مناطق التل ووضع استراتيجية بعيدة المدى، تضمن وجود التوازن الطبيعي للوط

الطبيعي حتى يمكن في النهاية القضاء على أية ظاهرة طبيعية تهدد الاقتصاد الوطني في الوقت الذي يصارع فيه الإتان من اجل الأمن الغذائي.[1]

2-المواد الكيماوية: إن استعمال المواد الكيماوية المجهولة المصدر نظرا لتكاليفها المنخفضة ظنا أنها السبيل الأسرع لتحقيق الربح سيؤثر على جودة المنتجات الزراعية، وفي هذا الاطار تعمل الاتفاقية الخاصة بالصحة والصحة النباتية على تشكيل قيود أمام المنتوج المحلي للوصول إلى الأسواق الأجنبية. وفي ذات السياق فإن صعوبة الرقابة على الواردات الزراعية من حيث المواصفات الصحية، مما سيؤدي إلى إغراقها للسوق المحلية التأثير على صحة المستهلك.

3-نقص التمويل في القطاع الزراعي:

تحتاج الجزائر لبذل مزيد من الجهود لعزيز الحيز المالي بما يجعل اقتصادها أكثر على امتصاص الصدمات الخارجية، ويمكن من إتحاد الإجراءات الملائمة لاحتواء تداعيات السلبية على مقومات الاستقرار الاقتصادي ونمو في جميع هياكل القطاع الزراعي. وهنا تظهر الحاجة إلى ضرورة تبني استراتيجيات تمويل للقطاع الزراعي، تضمن التدفق المستثمر للموارد المالية.

عموما نوجز أكبر التحديات في تواجهها الجزائر في هذا المجال في التالي:

-أن سوق الاوروبية موجه بثكل أكبر مقارنة بسوق الجزائرية التي لم تحقق حتى الاكتفاء.

-سياسات زراعية عامة ف القطاع الزراعي الجزائري أقل تشويها للتجارة منتج القمح

-استمرار المساعدة للمزارعين بطريقة هادفة أكثر تأخذ بعين الاعتبار البيئة، سلامة الحيوان، نوعية الغذاء.

[1] بركان بن خيرة، انتاج القمح الصلب في الجزائر (المعوقات والحلول)، مجلة العلوم الانسانية داراسات اقتصادية جامعة بوزيان عاشور بالجلفة، ص42-43.

ملخص الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا تحليل وتقييم انعكاسات السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبي على القطاع الزراعي الجزائري، وكدراسة حالة لمنتج القمح، حيث قمنا بإعطاء نظرة عامة على السياسات الزراعية لكلا الطرازين ومجمل إمكانياتها وأهم المنتجات السائدة في القطاع.

ضمن هذا السياق حاولنا كذلك تحليل أثر انعكاسات السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبي على منتج القمح الجزائري خلال الفترة (2010-2020)، وقد توصلنا إلى ما يلي:

- رغم المجهودات المبذولة للنهوض بالقطاع الزراعي ولاسيما مجال الحبوب ومنتج القمح على وجه الدقة، إلا أن الإنتاج لا يزل غير كافي لتلبية الحاجات المتزايدة مما دفعها إلى التوجه للاستيراد من الإتحاد الاوروبي بكميات كبيرة.

- يمكن القول بأن الجزائر تسعى جاهدة للوصول إلى أعلى درجات الاكتفاء الذاتي للقطاع الزراعي، من خلال إرساء سياسات تنموية من مخططات وبرمج لتلبة المتطلبات المتزايدة للسكان.

- يعرف الإتحاد الأوروبي اول مصدر في الجزائر وتعد فرنسا المصدر الرئيسي في المجموعة لمنتج القمح، مما يوثق استمرارية التبعية الغذائية لأهم منتج غذائي لسكان منذ الاستعمار، ولكن لابد من سعي الجزائر للتنويع الجغرافي لوارداتها.

-واجهت الجزائر في زيادة الإنتاج والنهوض بالقطاع الزراعي، رغم كل مجهوداتها العديد من العراقيل والمشاكل التي زعزعت مخططاتها التنموية، وبالتالي عدم قدرتها على تحقيق المراد الوصول إليه.

خاتمة

خاتمة:

يعتبر الاتحاد الأوروبي أبرز المنتجين في القطاع الزراعي في العالم خاصة مجال الحبوب، إذ أنه يتميز بمحاصيله الإنتاجية المرتفعة نتيجة لنجاعة سياساته الزراعية المطبقة في هذا المجال، مما ساعده في توسيع أسواقه لتصريف المنتجات، وجلب المستوردين عن طريق إبرام اتفاقية الشراكة التي تهدف إلى توطيد العلاقات والاستفادة منها.

حيث تعتبر الجزائر من أهم الشركاء للاتحاد الأوروبي في ظل الشراكة خاصة في جانب أسواق الحبوب بالأخص منتج القمح، حيث لجأت للاعتماد على الاستيراد بنسب عالية لا تقل عن 60-70% فيما يخص القمح بالرغم من سياستها والجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي الداخلي لكن هذا لم يفي بالغرض، ويمكننا القول أن الجزائر لا تزال في مرحلة بعيدة عن الاكتفاء الذاتي، ولا تزال في تبعية غذائية نحو الخارج وبالتالي لازالت الجزائر تحت فجوة العجز في القطاع الزراعي إلى يومنا هذا.

نتائج الدراسة:

-الهدف الرئيسي من إبراز اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية هو النهوض بالقطاع الزراعي، وتوسيع مجالات مع تقليص الفجوة الغذائية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، التي لم تستطع الجزائر الوصول إليه.

-يعتبر الإتحاد الأوروبي المصدر الرئيسي للقمح في الجزائر، وهو يسعى إلى تعزيز السياسات التنموية.

-يضع الإتحاد الأوروبي إستراتيجيات هامة في السياسات الزراعية لتوسيع أسواقه عالميا.

-تعتبر الجزائر أكبر سوق للقمح الأوروبي من خلال الكميات المستوردة، حيث أن حصتها في استيراد القمح بلغت 20% من إجمالي صادرات القمح في الإتحاد أي كأكبر مستورد خلال الفترة 2016-2020.

-لم تستطع الجزائر رغم جهودها المبذولة للتقليل من الاعتماد على الخارج وتحقيق الاكتفاء في القطاع الزراعي فيظل هذا القطاع رهينة الظروف المناخية في الجزائر.

التوصيات والاقتراحات:

-للنهوض بالقطاع الزراعي الجزائري يجب تحديث وتجديد نظم الإنتاج، مع تحسين مستوى مستلزمات وخدمات الإنتاج، مع تنظيم السياسات والإستراتيجيات الزراعية المسطرة.

-تطوير اليد العاملة الفلاحية عن طريق وضع تقنيات جديدة لزراعة ورفع الإنتاج.

-تطوير البحث العلمي والتكنولوجي في هذا المجال.

-تنويع المنتجات الزراعية وعدم التركيز على دائرة الحبوب فقط، لزيادة الصادرات وتنويعها مع التقليل من الاستيراد الخارجي.

-التنويع الجغرافي للواردات القمح تجنبا للأزمات التي قد يوقع فيها السوق.

-لابد من الاستغلال الأمثل للمساحات الزراعية لزيادة الإنتاج خاصة القمح مع تحقيق الاكتفاء الذاتي دون اللجوء إلى الخارج لتقليل التكاليف.

آفاق الدراسة:

-تطوير القطاع الفلاحي الجزائري بتجديد السياسات الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

-تنويع المنتجات الزراعية الجزائرية خارج قطاع الحبوب مع تفعيل السياسات الزراعية المعتمدة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. رياض طالبي وعبد الرحمن القري، استراتيجية التنمية الريفية المستدامة كأداة للحد من ظاهرة البطالة في الوسط الريفي.

2. زهير صيفي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في الجزائر، حالة ولاية البرج، 2014.

3. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، دون سنة.

4. عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، دار الجامعين، الاسكندرية، مصر، 1998.

5. عبد الهادي عبد القادر السويف، التجارة الخارجية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001.

6. عمر بسعود، الفلاحة في الجزائر : من الثروات إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002) 2003.

7. فابريزيو دفيليبس، محاضرة بعنوان التغيرات في السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق-سوريا، 2003.

8. محمد على محمد، لمحة عن السياسات الزراعية العامة فى الاتحاد الأوروبى، المركز الوطني للسياسات الزراعية.

9. معوش إيمان، بن عمراني أماني، انعكاسات السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبي على القطاع الفلاحي الجزائري، جامعة برج بوعريريج، 2022.

10. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الإطار العام لاتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية (الأهداف والمضامين)، الجزائر، 1999.

المجلات:

11. بركان بن خيرة، انتاج القمح الصلب في الجزائر (المعوقات والحلول)، مجلة العلوم الانسانية داراسات اقتصادية جامعة بوزيان عاشور بالجلفة.

12. بضياف صالح، اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي خلال الفترة (2005-2019) بين الواقع والمأمول ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2، 2020.

13. خداش حنان، حداد بختة، أثر اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة شركة حمود بوعلام، مجلة المؤسسة 1438، العدد 1، 2020.

14. طالب بدر الدين، صالح سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 31، 2015، ص 2017.

15. غردي محمد، بن نير نصر الدين، تطور السياسات الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر، جامعة البليدة02، 2016.

16. غفصي توفيق، واقع ومقومات الأمم الغذائي في الجزائر وتحديات تحقيق ودراسة في الفترة (2002-2016)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 12، العدد 02، 2019.

17. مجلة العربي الجديد، الجزائر ترفع سعر شراء القمح المحلي للسيطرة على فاتورة واردات 22-01-2022.

18. مجلة دفاتر العلوم، المجلد 10، العدد 02، 2018.

19. نزعي عز الدين، وهاشمي الطيب، السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، العلوم الاقتصادية، مج9، ع، 2013.

20. نعيمة زلاطو، المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري، لمواصلة إلى التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 2، العدد 3، 2019.

21. وردة سعادة، المنظمة العالمية للتجارة والسياسات الزراعية في الجزائر الفترة 2000-2016، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد الثامن، السنة الثامنة، 2017.

الرسائل الجامعية:

22. رماش هاجر، اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2013.

23. زهور عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمّة الناتج المحل الفلاح الجزائري خلال الفترة (1980-2009)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013-2014.

24. سمير بوعافية، رضا زيواني، القطاع الزراعي كبديل للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات دراسة تحليلية للقطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة (2006-2015)، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 04، 2017.

25. شواشي فاطمة، دليل الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية، أطروحة مقدمة ضمن الحصول على شهادة دكتوراه في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة مستغانم، 2017-2018.

26. مجدولين دهينة، استراتجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، في تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2016-2017.

27. مروش يوسف، اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وآثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012.

28. وردة مرسي، دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي (القمح والحليب نموذجا) خلال الفترة 2000-2016 دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خضير بسكرة، 2019-2020.

الملتقيات:

29. قطاف ليلى، اتفاقية الشراكة الأوربية -الجزائرية، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى الخوصصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، 2006.

30. كوكا وفيكتور د.مارينز، مقالة بعنوان هل يساهم إصلاح السياسات الزراعية العامة باتفاق جماعي في المفاوضات الزراعية لمنظمة التجار العالمية، جانفي 2004.

31. لعمى أحمد، عزاوي عمر، انعكاسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لقطاع الزراعة وأثره على السياسات الزراعية، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، يومي 22-23 أفريل 2003.

الاتفاقيات:

32. اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، الباب الثاني: التنقل الحر للسلع المادة 06، مأخوذة من نسخة لدى المجلس الشعبي الوطني.

33. اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية مع الجزائر، بروتوكول 1 بشأن الترتيبات المطبقة على واردات الاتحاد من المنتجات الزراعية منشأة في الجزائر.

34. اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية مع الجزائر، بروتوكول 2 بشأن الترتيبات المطبقة على واردات الجزائر من المنتجات الزراعية منشأة في الاتحاد الأوروبي.

المراجع الأجنبية:

35. Agriculture ,forestry and fisheries, The EU in the world, Eurostat regional yearbook-2020 edition.
36. Bruno Ponson, Nguyen Van chan, Georges Herscha, Partenariat d'entreprise et mondialisation, Karthala, Paris, 1999.
37. Gerdien Meijerink, Thom Achterbosch, CAP and EU Trade Policy Reform, LEI report, 2013.
38. Global Agricultural information network, USDA Foreign Agricultural services, Grain and feel annual, ALGERIA, 2019.
39. Heiser Charles B: Seed to civilization, The story of food, Harvard University Press, Harvard Mass. 1990.

المواقع الالكترونية:

40. موقع الوفاق، أخبار الجزائر، ت نشره في 2021/05/04.
41. https://arabic.rt.com/business/
42. https://beef2live.com/story-agriculture-european-union-131-108887#:~:text=EU%20agricultural%20production%20is%20dominated,%2C%20olive%20oil%2C%20and%20wine
43. https://knoema.com/atlas/Algeria/topics/Agriculture/Crops-Production-Quantity-tonnes/Wheat-production
44. https://www.commerce.gov.dz/a-presentation-de-l-accord-d-association
45. https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/importation-des-cereales-durant-les-11-mois-de-annee-2016
46. https://www.touteleurope.eu/agriculture-et-peche/l-emploi-dans-le-secteur-agricole-en-europe/#:~:text=L'emploi%20agricole%2C%20qui%20varie,le%20secteur%20agricole%20en%202020
47. Marie Françoise labour, le partenariat de l'union européenne avec les pays tiers, confis et convergences, brulant, Bruxelles.
48. Overview of CAP Reform 2014-2020, Agricultural Policy Perspectives Brief N°5* / December 2013.
49. www.euractiv.com/Article?tcmur=tcm:29-109964-16&typ=LINks
50. www.heritagecouncil.ie/publications/agriherit/1.html